

جامعة مولود معمري تيزي- وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



دور السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط:
2002م-2015م
«دراسة حالة الأزمة السورية»

مذكرة تخرج لاستكمال نيل متطلبات شهادة ما ستر في العلاقات الدولية

تخصّص: دراسات شرق أوسطية وإقليمية

إشراف الأستاذ:

عمرون محمد

من إعداد الطالبين:

— سبعر قود أحمد

— بلحية سمير

لجنة المناقشة:

- يمينه عطيش..... رئيساً
- عمرون محمد..... مشرفاً
- مهدي فتاك..... ممتحناً

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم:

مَنْ سَلَطَ رِيْقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ مَطَرِيْقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّا لَمَلَأْنِيكَ لَتَضَعُ أَجْرَ نَحْتَهَا رِضًا لِلَّهِ الْعِلْمُ، وَإِنَّا لِبِالْعِلْمِ يَسْتَعْفِرُ لَهُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، حَتَّىٰ الْحَيَاتِ أَنْفِي الْمَاءِ، وَإِنَّا لَعَالِمُ الْعَالِمِينَ الْعَابِدِ، كَفَضْنَا لَهُمْ رِجَالَنَا لِيَسْتَأْذِنُوا كَوَالِيبِ، إِنَّا الْعُلَمَاءُ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، إِنَّا الْأَنْبِيَاءُ لَمَيُورُثُوا دِينًا وَرِثُوا لَدَرْهَمًا، إِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهَا ذَكَبَحَ طَوَافِرٍ.

بداية نشكر الله تعالى على نعمه علينا، والذي أمدنا بالصحة والعافية والصبر لإنجاز هذه
المذكرة المتواضعة ووفقنا طيلة المشوار الدراسي.

نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ عمرون محمد على قبوله الإشراف على المذكرة
بصدر رحمة وعلى كل النواحي والتوجيهات القيمة التي أمدنا بها طيلة عملنا على إنجاز
المذكرة، جعلها الله في ميزان حسناته.

وكما لا يفوتنا أن نشكر الأستاذ عمرون محمد الذي أمدنا بالمراجع والنواحي التي ساعدتنا
في إتمام المذكرة مأجور عليهم إنشاء الله.

كما نشكر أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية الذين درسونا، فكانوا نعم الأساتذة .

نشكر أيضا الطاقم الإداري لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بما فيهم عميد الكلية، و
نائبة العميد، وإلى كل الموظفين بالقسم وبالأخص موظفو المكتبة الذين كانوا سنداً لنا طيلة
المشوار الجامعي جزاهم الله خيراً إن شاء الله.

شكراً.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز الناس في قلبي وهي أمي أطل الله في عمرهما
وأمدهما بالصحة والعافية على دعمهما لي طيلة مشوار حياتي.

إلى عائلتي خاصة الخوالي عائلة اجعود ، الأخوات: نادية ، طاووس ، نعيمة ، سامية ، كاتية
، بازي مولود ، حمزة ، حمزة ، رابع ، راشد ، خالد ، وأحمد ، الذين دعموني معنويا جزاهم
الله خيرا بإنشاء الله.

إلى أصدقائي الأوفياء طلبة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية لجامعة مولود
معمرى بتيزي وزو.

بالحية سمير.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز الناس في قلبي وهما أمي وأبي أطل الله في

عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية على دعمهما لي طيلة مشوار حياتي.

إلى عائلتي خاصة أخي وأفراد عائلته إلى أخواتي البنات وعائلاتهن الذين دعموني

معنويا جزاهم الله خيرا إن شاء الله.

إلى أصدقائي الأوفياء في لجنة طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية لجامعة مولود

معمرى بتيزي وزو (CDSP) 2014-2015، و 2015_2016 و بالخصوص

الأصدقاء الأوفياء و الإخوان الأعزاء: خالد، فاتح، سمير، سمير، أحمد، عيسى، سليم، محمد

نبيل، العميروش، وأمر، محمد شريف، و إلى صديقاتي العزيزات: كاتية و سامية إلى

إخوتي طلبة العلوم السياسية.

محمد سبعر قود أحمد .

خطة الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: حجم الدور التركي في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية حول تركيا.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والثنائية القارية لتركيا، آسيا وأوروبا.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والعسكرية لتركيا.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثاني: حجم الدور التركي وحدوده في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الاتجاهات والأهداف التركية.

المطلب الثاني: المشروع التركي في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: دور العامل التاريخي المشترك بين تركيا والدول العربية.

المطلب الأول: أثناء الحكم العثماني.

المطلب الثاني: العلاقات التركية-العربية في الحقبة الكمالية.

المطلب الثالث: فترة الحرب الباردة وما بعدها.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: الأسباب المساعدة لبروز الدور التركي في دائرة الشرق الأوسط منذ 2002.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية.

المطلب الثاني: الأسباب الإقليمية.

المطلب الثالث: الأسباب الدولية.

المبحث الثاني: المنافسين المحتملين للدور التركي في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: العلاقة التركية – الإيرانية.

المطلب الثاني: العلاقة التركية – الإسرائيلية.

المطلب الثالث: العلاقة التركية – السعودية.

المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية كفاعل محوري جديد في السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: مبدأ التوفيق بين الحريات والأمن.

المطلب الثاني: مبدأ تصغير المشكلات مع دول الجيران.

المطلب الثالث: انتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد.

المطلب الرابع: تطوير الدبلوماسية التركية وإعادة تعريف الدور التركي.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع

العربي. " نموذج الأزمة السورية."

المبحث الأول: موقف ومحددات السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية.

المطلب الأول: موقف السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية.

المطلب الثاني: محددات الموقف التركي إزاء الأزمة السورية.

المبحث الثاني: العلاقات التركية - السورية.

المطلب الأول: تطور العلاقات التركية-السورية 1998-2011.

المطلب الثاني: أثر الثورة السورية على العلاقات السورية-التركية.

المبحث الثالث: دراسة مستقبلية لموقع تركيا في الخارطة الاستراتيجية للشرق الأوسط
2020.

المطلب الأول: سيناريو بقاء تركيا على ما هي عليه.

المطلب الثاني: سيناريو تركيا القائد في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: سيناريو انهيار الدولة التركية والرجوع إلى العسكر.

خاتمة.

قائمة المراجع.

مقدمة

مقدمة:

لعبت تركيا دورًا حاسمًا في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت تقاطعًا لمختلف الحضارات البشرية العريقة في قلب العالم القديم فكانت اسطنبول عاصمة لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات، أقواها على مرّ العصور من الرومانية إلى البيزنطية و انتهاءا بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت و انهارت وأنهيت فيها الخلافة الإسلامية وأعلن على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة عام 1923.

وإنّ المتتبع للسياسة الخارجية التركية على مدى عقود من الزمن يلاحظ بأن تركيب العلمانية ذات الأغلبية المسلمة اتجهت في سياستها نحو الغرب بصفتها العضوية في مجلس أوروبا عام 1949م ومشاركتها الفعالة في حلف الأطلسي عام 1952م والتوجه الغربي على الدوام، تم توقيع اتفاق أنقرة بين الجماعة الأوروبية وتركيا عام 1963 الذي توصلوا فيه إلى الاتفاق على إمكانية انضمام تركيا مستقبلاً إلى الاتحاد الأوروبي ووصلت سعيها الحثيث في إطار إستراتيجيتها طويلة الأمد لتصبح عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة التي بدأت بانتهاء المعسكر الشرقي الاتحاد السوفيتي وحلفائه. تحاول تركيا البحث عن دور إقليمي في المنطقة وخصوصاً بعد صول حزب العدالة والتنمية للحكم واستلامه للسلطة في عام 2002 حيث اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس بأنهم قادرون على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا وفي التأثير أيضاً في الصراعات المحيطة بها من دول الجوار وأن تكون وسيطاً مقبولاً عربياً ودولياً في الصراع العربي الإسرائيلي والنزاعات العربية-العربية.

ولكي يكون الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط فاعلاً ومؤثر فإن الرؤية التركية الجديدة في السياسة الخارجية تركز على أهمية التحوّل الداخلي لاسيما توطيد

الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، حيث أسهمت الإصلاحات الداخلية في تركيا وتنامي قدراتها الاقتصادية على ظهورها كراع للسلام في دول الإقليم إذ أبدى قادة تركيا استعدادهم لإتباع دبلوماسية نشطة في منطقة الشرق الأوسط في محاولة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة وصولاً إلى تصفير المشكلات مع هذه الدول.

كانت أولى العلاقات بين تركيا وجيرانها من العرب قد بدأت مع سوريا والعراق، كونهما دولتين تقعان على حدودها الجنوبية مباشرة وقد اهتمت تركيا بتوطيد علاقاتها معهما بشكل كبير إلا أنّ عوامل الاختلاف حدد الكثير من القضايا المشتركة كانت أكبر بكثير من عوامل الالتقاء، وهذا ما أثر سلباً في طبيعة العلاقات فيما بينهم مدة طويلة من الزمن، من خلالها تناولنا علاقات تركيا مع سورية من خلال السياق التاريخي، والمتغيرات التي طرأت على هذه العلاقة و تقدم دراسة مستقبلية على كافة الأصعدة.

1-التعريف بالموضوع:

يدخل موضوع دراستنا "دور السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط: «دراسة حالة الأزمة السورية»". ضمن الدراسات الإستراتيجية على اعتبار أننا نسعى إلى تسليط الضوء على السياسة الخارجية التركية وفهمها وتوضيح مكانة تركيا في منطقة مهمة، كدولة ذات طموحات وأهمية جيوبوليتيكية وجيوإستراتيجية في الشرق الأوسط، بحيث تسعى للعب دور الفاعل الإقليمي المركزي، ليس في المنطقة العربية فقط، بل وفي منطقة الشرق الأوسط ككل، ومن أجل هذا الغرض تم بناء تصوّرات جديدة للسياسة الخارجية التركية عبر انتهاج مجموعة من الوسائل والإستراتيجيات تتناسب والتطورات الإقليمية والدولية التي حدثت ما بعد الحرب الباردة وأصبحت أكثر وضوحًا في فترة حكم "حزب العدالة والتنمية"، بزعامة "طيب رجب أردوغان".

2-أهمية الدراسة:

إنّ أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية التركية كقوة ناشئة في الشرق الأوسط، أظهرت ديناميكية ونشاطًا مشهودين عبر بروز سياستها إقليمية ودولية في السنوات الأخيرة، لاسيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في الانتخابات البرلمانية لعام 2002م، بعدما كانت أدوارها محددة وتابعة لخيارات إستراتيجية معينة، كحليف للو.م.أ في منطقة الشرق الأوسط، تماشيًا مع واقع الحرب الباردة، لكن بانتهاء هذه الأخيرة وما أفرزته من تحولات في ميزان القوى الدولي والإقليمي، وتأثيراتها المباشرة على المنطقة العربية بالإضافة إلى هجمات 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على العالم العربي والإسلامي، حيث سجلت تركيا حضورًا إقليميًا بارزًا، معلنّة عن سياسة جديدة وتصورات لمكانتها ودورها كفاعل يملك ميزات جيوبوليتيكية وجيوإستراتيجية، تسمح لها بأن

تكون قوة إقليمية مركزية في المنطقة، ووضع بذلك مرحلة جديدة، كدولة جسر بين الغرب والشرق بين القوى الكبرى ومناطق النفوذ.

3- أهداف الدراسة:

أصبحت تركيا في السنوات الأخيرة، تجلب اهتمام العديد من السياسيين والدبلوماسيين والمختصين في الشأن الدولي، بسبب مواقفها من مختلف قضايا الشرق الأوسط، وبالأخص ما تعلق منها بالعالم العربي، وحركة دبلوماسيتها النشطة، عبر مختلف عواصم العالم وحضورها في العديد من التنظيمات الإقليمية والدولية، تهدف دراستنا إلى:

*إسهام في إثراء البحوث العلمية في هذا الموضوع.

*تبيان ما إذا كانت تركيا قادرة فعلاً على تجسيد التصور الجديد لسياستها الخارجية على أرض الواقع في ظلّ موجة التطورات السياسية والأمنية التي شاهدها الدول العربية مؤخراً.

*مدى تطابق بين التصور وأداء السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط.

*مدى استمرارية هذا الأداء، ومدى نجاحها في تكييف أهداف ومصالح الدولة التركية مع ارتباطاتها مع المحور الغربي.

4- مبررات اختيار الموضوع:

إنّ لكلّ اختيار لموضوع مهما كانت طبيعته، مبرراته التي تفسّر أسس هذا الاختيار أو الاهتمام بموضوع دون آخر، وقد تكون تلك المبررات ذاتية نابعة من قناعات شخصية وتوجهات معينة، أو موضوعية تملّحها أهمية الموضوع وتداعياته على جوانب مختلفة.

أ- المبررات الموضوعية:

تأتي في مقدمتها طبيعة الموضوع في حد ذاته الذي يتناول تركيا كطرف فاعل في التوازنات الإقليمية والدولية، كذلك الديناميكية والحراك الذي شهدته السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة لاسيما في الشرق الأوسط، فتركيا تتابع كلّ تحولات الوضع العربي، ولا تكاد تغيب عن راهن تطورات الربيع العربي، وأسنا اختيارنا هذا على أهمية موضوع القوة التركية، عناصرها ووسائل تحقيقها وكذلك تداعياتها على المنطقة العربية الإسلامية.

ب- المبررات الذاتية:

تتلخص في إعجاب واهتمام شخصي بتطور وتقدم وتصاعد القوة التركية، وفضول لمعرفة هذا التغير في مواقف وسلوكيات السياسة الخارجية لتركيا، كما أن اختيارنا ناتج من كون تركيا دولة إسلامية رغم علمانية مؤسساتها الرسمية، بحيث أن نجاحات التي حققتها حصلت تحت قيادة حزب ذو مرجعية إسلامية وبزعامة نخبة ذات مرجعية إسلامية ورجال ذات كاريزم قوي، عرفوا كيف يكيفوا توجهاتهم مع إيديولوجية الجمهورية.

5- إشكالية الدراسة:

قامت تركيا بتحقيق قفزة نوعية في السنوات الأخيرة في ظلّ حكم حزب العدالة والتنمية استحققت اهتمام المتتبعين للشأن التركي، خاصة فيما يتعلق بسياساتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط من خلال أحداث تاريخية سهلت عليها تحقيق أهدافها من أجل المشاركة في القضايا الحساسة والجوهرية للمنطقة، ومن ثم لعب أدوار سمحت لها بأن تكون إحدى الفواعل المركزية والمحورية في الشرق الأوسط، لكن ب بروز بعض التغيرات في دول الجوار التي كانت بمثابة الاختبار الحقيقي لمسار الإستراتيجية التركية الجديدة، لاسيما الأحداث الأخيرة في سوريا وتداعيات الموقف التركي من الأزمة تزامناً مع إلغاء الو.م.أ

للضربة العسكرية ضد النظام السوري والتي جاءت مخيبة بالنسبة لتركيا نتيجة تصادم مصالح الدولتين، مما سجل أداء السياسة الخارجية التركية تراجعاً ملحوظاً وعلى هذا الأساس يمكن أن نطرح الإشكالية البحثية في هذا الموضوع من خلال تقديم التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يمكن لتركيا الاستفادة من أحداث الربيع العربي لتجعل من دورها فاعلاً رئيسياً مستقلاً في منطقة الشرق الأوسط؟

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي نوجزها كالآتي:

(1) ما هي الإستراتيجيات التي ركزت عليها تركيا لبناء سياستها الخارجية في الشرق الأوسط؟

(2) كيف استفادت تركيا من أحداث الربيع العربي لتقوية نفوذها في الشرق الأوسط؟

(3) ما هي انعكاسات وتداعيات هذا الموقف من الأزمة السورية على دور السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط؟

6-فرضيات الدراسة:

(1) الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط، مبنية على الضرورة الاقتصادية و الرؤية البراغماتية للمصالح الوطنية التركية.

(2) كلما طالت أحداث الربيع العربي، كلما ازداد النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط.

(3) سلوك تركيا اتجاه الأزمة السورية مرحلة حتمية فرضتها ظروف داخلية وإقليمية ودولية عابرة.

7-حدود الدراسة:

1) الحدود الزمنية: تمتد حدود هذه الدراسة من حيث حيزها الزمني بعد نهاية الحرب الباردة ووصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وهي الفترة من 2002م حتى 2015.

2) الحدود المكانية: وتمتد من حيث حيزها المكاني في منطقة الشرق الأوسط الذي يضم الدول العربية و الغير العربية

8-الإطار المنهجي:

من أجل أن يبلغ أي بحث أهداف موضوعية وعلمية المرجوة منه، مهما كانت مراحلها بسيطة، لابد وأن يستند أطرا منهجية تبين له مسارًا معينًا وتضبط حدوده، وفق الأهداف المسطرة. وفرضت علينا طبيعة موضوع الدراسة الاستعانة بالمنهج التالية:

أ-المستوى الوصفي التحليلي:

كون بحثنا يتركز في جزء كبير منه على وصف الظاهرة المدروسة ومحاولة تحليلها من خلال دراسة الوقائع كما هي، للوصول إلى فهم العلاقة بين هذه الظاهرة "دور السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط" والظواهر الأخرى "ممثلة في القوى الإقليمية والدولية الأخرى ومختلف المتغيرات المؤثرة في الظاهرة".

ب-المنهج التاريخي:

في بحثنا هذا نحتاج إلى جمع المعلومات حول اهتمامات السياسة التركية في الشرق الأوسط وتتبع تطوراتها. نحتاج من أجل تفسير بعض الظواهر السياسية إلى العديد من الخلفيات التاريخية للظاهرة، ومن ثم تتبع مسارات تطورها عبر مراحل ومحطات زمنية

مختلفة في محاولة لتبيان مظاهر التشابه والاختلاف ونقاط التداخل، والتغيرات التي يمكن أن تفسر لنا سلوكيات تركيا على مستوى دولي وسياستها تجاه قضايا معينة.

ج-الاقترب النظمي (النسقي):

ينظر هذا المنهج إلى الظواهر الدولية، على أنها أجزاء تتفاعل في إطار نظام أعم وأشمل، ووجود تأثير وتأثر بينها وبين طبيعة هذا النظام، ولهذا لمقدرته على تجاوز الحدود التي تفصل بين المستوى الداخلي والمستوى الخارجي في التحليل، وإيجاد العلاقة التي تربط بين مختلف المتغيرات التي تتميز بالتفاعل في ما بينها، حيث أن أي تغيير يحدث في متغير أو مجموعة من المتغيرات، سيؤدي إلى تغيرات في مجموعة أخرى من المتغيرات، على اعتبار أن مجال تأثير الظاهرة المدروسة يتعدى المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي¹.

د-منهج دراسة الحالة:

يقوم هذا المنهج على جمع البيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر، حيث تجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أفضل وأعمق للمجتمع الذي تمثله ويتم جمع المعلومات بوسائل وأدوات متعددة، منها المقابلة الشخصية، الاستبيان، الوثائق والمنشورات، وغالبا ما تستعمل دراسة الحالة كأداة مكمل للدراسات المسحية².

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص.342-343.

² - ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، (الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2000)، ص.46.

هذا المنهج سنوظفه، من خلال دراسة دور السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط "دراسة حالة الأزمة السورية".

9-الإطار النظري:

كلّ بحث يحتاج إلى تبني أطر نظرية تعطي للدراسة قيمة علمية معينة، فيما يتعلق بموضوع مذكرتنا: "دور السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط". قد استجوب علينا اعتماد النظريات والمقاربات التالية:

أ-المنظور الواقعي:

سنعالج الموضوع من وجهة نظر التقليديين، من خلال الاستعانة بالمنظور الواقعي وفق جدلية "علاقات القوة، المصالح والتحالفات". من خلال التفاعل بين السياسات التركية، العربية، الأمريكية ومختلف السياسات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وكيف يمكن لهذه السياسات والإستراتيجيات، أن تحدد معالم الدور التركي في الشرق الأوسط.

ب-نظرية المباريات (اللّعب):

بالنظر إلى موقع تركيا و وزنها المتنامي في الشرق الأوسط، ومورثوها الثقافي وقربها من أهم مصادر النّفط والمعابر الدولية، وقنوات الاتصال الإستراتيجية في العالم، يتحتم على تركيا حتى تكون قوّة إقليمية، وضع واتباع إستراتيجيات محددة مبنية على اختيارات عقلانية تجاه المنطقة ومحاولة تعظيم أرباحها، من خلال توجيه تحليلها نحو تحديد مخارج وحلول معينة وتوضيحها في ضبل وجود منافسين لديهم أيضا حسابات الربح (إلى الحد الأقصى)،

واجتتاب الخسارة (إلى الحد الأدنى)، بالتركيز على وضع استراتيجيات ناجحة ومدرسة بعيدة عن ألعاب الحظ أو الارتجالية¹.

ج - اقتراب الدور:

يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. كذلك يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية. ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الاقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية، كما يتضمن هذا الاقتراب على العديد من التعاريف ولعل اقربها، تعريف " تيودر ر ساربن " Theodore R. Sarbin: " الدور هو نمط الأفعال أو التصرفات التي يتم تعلمها أما بشكل مقصود أو بشكل عارض والتي يقوم بها شخص ما في موقف يتضمن تفاعلاً " .

10- الإطار الإيتيمولوجي:

سنستعمل مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة المباشرة بموضوع بحثنا، وسنركز على بعض الكلمات المفتاحية في الدراسة:

1. السياسة الخارجية:

¹- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، (لبنان: دار النهضة العربية، ط1، 2008)، ص.ص. 661-662.

يتعين علينا في البدء بالتمييز بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، على اعتبار أنّ هناك خلط في الكثير من الدراسات والقول على أنّهما مترادفتان.

عرف "جيمس دورتي" و"روبرت بالتغراف" في كتابهما "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية: «إنّ العلاقات الدولية ليست مجرد السياسات الخارجية لمجموعة من الدول. إذ أنّ مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى تنفيذ وتشكيل و تقويم الاختيارات السياسية الخارجية في دولة واحدة وعلى أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة أو تلك فقط».

والسياسة الخارجية لهذه الدولة لها جذورها الداخلية، بغض النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة إذ أنّ السياسة الخارجية تصنع داخل الدولة، بينما العلاقات الدولية تجري في الخارج في مكان ما بين دولتين أو أكثر، دون أن يعني ذلك إغفال العلاقة بين العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، وفي الوقت الذي يمكن القول، أنّ السياسة الخارجية مجال يصنعه صنّاع القرار فإنّ العلاقات الدولية هي حسيطة تفاعل قوى متعددة وشبكة من النتائج المترتبة من عمليات التفاعل التي قد لا يتحسها صانع القرار.

السياسة الخارجية هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة ما مع غيرها من الدول، والتخطيط للسياسة الخارجية أمر ضروري بالنسبة للدولة الحديثة باعتبارها عضواً في المجتمع الدولي، فالسياسة الخارجية لأي دولة تنطلق من فلسفة نظامها السياسي الداخلي ومصالحها، ومن هنا يعتبر السلوك السياسي لأي دولة موجهة لتحقيق غايات سياسية وأهداف معينة، للدول تجاه غيرها من الدول في إطار العلاقات الدولية، وبناء على ذلك:

يعرف الأستاذ "سموحي" السياسة الخارجية على أنّها: «الخطط السياسية التي تقرر الدول إتباعها على المدى القريب والبعيد في علاقاتها مع الدول الأخرى، بالاستناد إلى المصالح المشتركة في ضوء الظروف الدولية...».

يعرفها الأستاذ "والتر ليبيرمان" بالقول: «...السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد القوانين بين الالتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلتزم لتنفيذ هذا الالتزام...» ويعرف الالتزام الخارجي: «...كلّ تعاقد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم تنفيذه استعمال القوة، أما تلك القوة فتتضمن الجيش والموارد الأولية والروح المعنوية للشعب...»¹.

كما عرفها أيضا "جيمس روزنو" : « مجهود مجتمع من اجل الحفاظ على الأوضاع الملائمة وتغيير الأوضاع الغير الملائمة »

2. الشرق الأوسط:

هي المنطقة الجغرافية الواقعة ما حول وشرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتمتد إلى الخليج العربي، يستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية، ومصطلح «الشرق الأوسط» قد تم صياغته في عقد 1850 في مكتب الهند البريطاني، ثم أصبح أكثر استعمالا عندما استخدمه الإستراتيجي البحري الأمريكي «ألفريد ثابر ماهان» أثناء ذلك الوقت، كانت الإمبراطوريات البريطانية والروسية تتصارعان على النفوذ في وسط آسيا ذلك التنافس الذي صار معروفا باسم اللعبة الكبرى، استوعب «ماهان» ليس فقط الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، بل أيضا أن مركزها هو الخليج العربي وقد استخدم ماهان التعبير لأول مرة في مقالة «the persian gulf. and international relation»

المنشور في سبتمبر 1902 في National Review، الدورية البريطانية. ومع نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينات بدأت وزارة الخارجية البريطانية بتوصيف لا حق ومعدل

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع نفسه، ص.ص. 354-355.

للشرق الأوسط الذي أصبح يشمل هذه القائمة من الأقطار الواردة في الوصفة البريطانية لعام 1950: (مصر، تركيا، العراق، إيران، سوريا، لبنان، إسرائيل، الأردن، السعودية، إمارات، الكويت، البحرين، قطر، مسقط، عدن، اليمن) ويعتبر الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توترا امنيا حيث شهد أكثر من عشر حروب منها الحروب العربية الإسرائيلية و غزو العراق 2003 والمشكلة النووية الإيرانية¹.

3. الإستراتيجية:

الكلمة من أصل يوناني (Strategos)، وتعني-العام -، يعرفها قاموس-أو كسفورد- على أنها: «فن القائد وكذلك فن عرض وتوجيه الحركات العسكرية الكبيرة والعمليات للحملة». أيضا وحسب قاموس العلوم السياسية، يشير المفهوم إلى: «خطة عمل لدحر عدو أو لتحقيق هدف»².

4. الجيوإستراتيجيا:

يعني دراسة العلاقة ما بين الجغرافيا السياسية وقوة الدولة، حيث الاهتمام بهذه القوة أو حدود المصلحة القومية الذاتية كذلك هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو فهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصلة الدولية، أو البحث في المركز الجيوإستراتيجي للدولة أو للوحدة السياسية متناولة بالتحليل عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة: (الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا، المناخ، الموارد، السكان)³.

¹ - على الموقع:

- <http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D84.84B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7>.

² - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص.ص 54-55

³ - ناظم عبد الواحد الجاسور ، المرجع نفسه، ص 158.

5. الجيوبوليتيك:

حسب قاموس لاروس (La rousse)، يعني بدراسة العلاقات الموجودة ما بين الدول وسياستها، والمعطيات الطبيعية التي تحدد هذه العلاقات، وينسب غالبا هذا العلم إلى الجغرافي السويدي «رودلف كجيلين»، أو هو العلم الذي يبحث عن العلاقة بين الأحداث السياسية والأرض، فقط هناك بعض المفاهيم الجيوبوليتيكية الأساسية المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها، التي ينبغي علينا توضيحها، ننطلق من مفهوم «القومية»، الذي يشير إلى الجماعة السياسية في حين يشير مفهوم «الدولة» إلى تنظيم هذه الجماعة السيادي ويرتبط المفهومان بمفهوم ثالث «القطر»، والذي يعبر عن المساحة التي تمارس ضمنها هذه السيادة السياسية حسب ما تنص عليه القوانين والاتفاقيات الدولية، مشكلة ما يعرف بالحدود الجغرافية للدولة¹.

11- أدبيات الدراسة:

إنّ تركيا حالياً لها اهتمام خاص من قبل المهتمين بشؤون الشرق الأوسط لاسيما فترة حكم "رجب طيب أردوغان" وهذا بالنظر إلى التجاذبات التي تعرفها وتعيش في وسطها، فمن جهة كمحاولة لاسترجاع المجد الإمبراطوري العثماني ومن جهة أخرى ارتباط بمصالح الأمريكية ونرى أنّ هذه التجاذبات تثير جدل حول أبعادها، انعكاساتها لذا فقد تطلب إنجاز هذه الدراسة الإستناد إلى مراجع وأدبيات اهتمت بهذا الموضوع وعليه فقد تنوّعنا في المراجع حسب أهميتها في خدمة الموضوع.

والمرجع الأول الذي كنا قد اطلعنا عليه الكتاب الشهير المعنون «بالعمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية» الصادر العام 2011 لصاحبه «أحمد داود أو غلو»

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور ، المرجع نفسه، ص.156.

مهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة، الذي يتكون من ثلاثة أجزاء وتتفرع عن كل جزء مجموعة من الفصول، حاول «داود أغلو» من خلال عمله هذا تقديم نظرة عن تركيا في القرن الحادي والعشرون، بحدثيه عن تطوير رؤيتها وسياستها على نحو تساهل به المستجديات الدولية، كذلك سعيها للعودة إلى الموروث التاريخي وتوظيف موقعها الجغرافي، وبإدراكها أنها يمكن أن تمثل إمبراطورية الوسط، ستعمل تركيا على بلورة سياسة جديدة تتماشى وبعدها القومي وموروثها الحضاري.

الكتاب الثاني بعنوان «عودة تركيا إلى الشرق: «الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية»، لصاحبه «ميشال نوفل»، صدر الكتاب سنة 2010، تحدث فيه المؤلف عن أهم التغيرات التي عرفتتها السياسة التركية إلى حد إنتاجها لاتجاه يعرف بـ«العثمانية الجديدة» كما سماه الكاتب، الذي ركز أيضا على المحركات الأساسية التي عرفتتها تركيا بداية بالإنفتاح الاقتصادي 1980، الذي فتح المجال أمام الثقافة وإعطاء الدين الإسلامي مكانة في السياسة والمجتمع عن طريق إنشاء حركة «التوليف التركي- الإسلامي، كما أن التغيرات والمستجديات التي عرفتتها البيئة العالمية تحتم على تركيا تكيف سياستها مع الوضع وبلورة أجندتها الإستراتيجية حسب ما يناسب طموحاتها كدولة محورية

12-تقسيمات الدراسة:

أعدنا بحثنا بالاعتماد على منهجية قسمنا فيها الدراسة إلى:

- الفصل الأول تناولنا فيه الدور التركي في الشرق الأوسط في ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول دراسة جيوسياسية حول تركيا التي تسمح لا بمعرفة أهمية الموقع التركي في الشرق الأوسط وطموحاتها للعب أدوار مركزية، أما المبحث الثاني فيتمحور حول حجم الدور التركي وحدوده في الشرق الأوسط، في تبيان الدور

المركزي والفعّال لتركيا كدولة غير عربية في الشرق الأوسط. والمبحث الأخير خصّصناه للدور العامل التاريخي المشترك بين الدول العربية والأتراك، في تمكين تركيا من تجسيد هذا الدور.

- الفصل الثاني خصّصناه لمبحث كلّ ما يتعلّق بالسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط وقسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول الأسباب المساعدة لبروز السياسة الخارجية التركية، من خلال تأثير مجموع متغيرات البيئة الداخلية على التوجه الخارجي للدولة، أمّا المبحث الثاني فيتمحور حول المتنافسين المحتملين للدور التركي من خلال تبيان مختلف القوى الفعّالة للشرق الأوسط العربية والغير العربية لنتطرق في المبحث الثالث لحزب العدالة والتنمية كفاعل محوري جديد في السياسة الخارجية التركية باعتبار هذا الحزب كأحد الركائز الأساسية والمركزية في توجيه سياسة تركيا، نحو منطقة تمثّل لتركيا مجالا خصبا لتوسيع نفوذها وتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

- الفصل الثالث: وتناولنا فيه الحديث عن الإستراتيجية السياسية التركية في الشرق الأوسط والأزمة السورية نموذجا في مبحث أول حول موقف ومحددات السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية مع التطرق في المبحث الثاني بأهم الوسائل المتبعة من طرف السياسة الخارجية لتجسيد رؤية الحزب في سوريا، ومبحث أخير سنحاول استشراف موقع تركيا في الخريطة الإستراتيجية في الشرق الأوسط (الفترة ←2020) وتداعيات موقفها على سياسة الحزب الخارجية.

الفصل الأول:

حدود الدور التركي في الشرق الأوسط

تمهيد:

إن المكانة الجغرافية التي تحتلها تركيا ساعدها في إعادة رسم إستراتيجيتها فهي تعتبر جسر يربط بين القارة الأوروبية والآسيوية، كما أن ثرواتها الاقتصادية وتعدادها العسكري ساعدها بلعب دور ثنائي أوروبي علماني وشرقي إسلامي ، كما أن تاريخها يشكل دافع أساسي نحو التحرك الإيجابي في الاتجاهات كافة ،خصوصا جوارها الجغرافي لاعتبارات إستراتيجية يشكل الحفاظ على الأمن وإعادة الدور الإقليمي لسابق عهده مصلحة عليا لها، لاسيما وان هذه التطورات شاهدها تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002 و المتغيرات الإقليمية والدولية التي شاهدها المنطقة والعالم.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية حول تركيا:

إن وجود وموقع تركيا على حدود المنطقة الأهم على الصعيد الدولي " الشرق الأوسط" يتحكم عليها بناء تصورات لدورها ومكانتها بتبني مقاربة جيوبوليتيكية تأخذ بعين الاعتبار الميزات التي يقدمها لها هذا الموقع تضمن لها تحقيق والمحافظة على مصالح مشروعها في نطاقها الحيوي، تتضح ملامحها من خلال التركيز على الأهداف التي تسعى تركيا إلى بلوغها، من وراء انتهاج سياسات معينة، فزيادة على البعد الجيواقتصادي للتوجه الخارجي التركي، ولعب أدوار مركزية بتوسيع مناطق نفوذها، فهي تسعى إلى تحقيق هدف رمزي، يتمثل في استعادة هويتها ومورثها التاريخي والثقافي.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والثانية القارية لتركيا -آسيا وأوروبا:

بعد نهاية الحرب الباردة، وفقدان تركيا لأحد وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي أثناء حقبة هذه الحرب، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، والواقع على مفترق طرق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط وتتحكم بمضيق البوسفور والدردينيل، يشكل هذا الموقع الإستراتيجي لتركيا قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته " أورواسيا"، ويعتبر نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث (آسيا وأوروبا وإفريقيا)، حيث تصل ما بين القارة الآسيوية والأوروبية، تفصل تركيا الآسيوية عن الأوروبية بمضيق البوسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل، والتي تشكل معا ارتباط المياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، تتميز تركيا بشكل مستطيل بطول (1.600 كلم²) العرض (800 كلم²)، تحتل تركيا المركز السابع والثلاثون عالميا من حيث المساحة، وهي محاطة بالبحار من ثلاث جوانب: بحر ايجه إلى الغرب والبحر الأسود من

الشمال، والبحر الأبيض المتوسط من الجنوب، إضافة إلى بحر مرمرة في الشمال الغربي لتركيا تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى عضويتها في العديد من منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية.¹



المصدر : GraphicMaps.com

يرى الخبير السياسي التركي " ستيغيد يفتش أوغلو": أن تركيا تقع وسط بنية سياسية جغرافية على النحو التالي:

- الإتحاد المسيحي الممتد من الأطلسي إلى الأورال يشمل أيضا روسيا وجورجيا وأرمينيا.
- الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الإتحاد السوفياتي.

¹ - عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، (جامعة نايف: كلية العلوم الإستراتيجية، 3-2013/2/5)، ص، ص. 10.9

- الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي وإيران وباكستان.¹

ويقول أحمد داود أغلو: وزير الخارجية لتركيا يوضح أهمية الجغرافية للجمهورية التركية أن " تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا، فباعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي دور هويات إقليمية متعددة لا يمكن إعتزاله في صفة واحدة موحدة. فتركيب تركيا الإقليمية المتعددة يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق ومن ثم فيه تتحكم في منطقة تقود في مدارها المباشر...".

يشكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ولا تشد المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة "عن هذه القاعدة، بحيث يحاول صناع القرار هناك استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليم والارتقاء به لتحول نحو العالمية، وتكمن الأهمية الجغرافية لتركيا في أنها:

- تتوسط قارات العالم الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي حيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على محيطها الإقليمي.
- تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسمية " أوراسيا"، وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسيطة المتحركة في منطقة " قلب العالم "Heart land" وفق نظرية هارفور ماكيندر الجيوبوليتيكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجغرافي والجيوبوليتيكي.

¹ - محمد نور الدين، دوائر تركيا الثلاث، (بيروت: شؤون الأوسط، العدد: 11، 1992)، ص75.

- هي دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه وهي ميزة قلما تتوفر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، وتحد الجمهورية التركية 8 دول، جورجيا بحدود (252 كلم) وأرمينيا بـ (268 كلم) وأذربيجان بـ (9 كلم) وإيران (499 كلم) واليونان (206 كلم) وبلغاريا بـ (240 كلم) وسوريا (622 كلم) والعراق (352 كلم)¹

العلاقة التركية مع دول الجوار وخاصة العربية منها، يستحضرها البعد الجغرافي (الجيوبوليتيكي) بمجاله المكاني وما يتضمنه من حدود واقتصاد وأمن، والديمغرافي وما يشتمل عليه من تداخل وامتداد سكاني وأقليات مما جعل التواصل وارد التماس مدركا، وأنتج ذاكرة تاريخية مثقلة بالنواحي الإيجابية والسلبية تؤثر في إنتاج مصلحة متوافقة أو متناقضة، وأعطى فرصة وقدرة على التهديد والتحكم، أو التوافق والتصالح، نتيجة التأثير والتأثر المتبادلين، خاصة وأن المنطقتين كانتا تشكلان وحدة جغرافية وعقائدية قبل فك الارتباط في الأرض في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وانتهاء الخلافة الإسلامية (العثمانية بتأسيس الجمهورية التركية عام 1923).

إن تداعيات العولمة والتحولات الإستراتيجية والمتغيرات الإقليمية والأزمات الدولية التي وقعت ومست النظام العالمي أحدثت أثر كبير على الموقع الجيوبوليتيكي، ونقل ذلك التأثير إلى العلاقات الدولية وعلى التوجهات الجديدة للسياسات الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية على وجه الخصوص بالتوازي مع ركاب مثل من القضايا والملفات ليس أقلها الحدود والأراضي المتنازع عليها والمياه والأمن والأقليات والحراك المجتمعي السياسي والاجتماعي في معظم الدول العربية، إضافة إلى الموروث التاريخي والحضاري، هذا الموقع التركي أكسبها أهمية إستراتيجية خاصة نظرا لوقوعها في قلب دوائر جيوسياسية تشكل

¹ - على حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010م)، ص20.

محددات أمنية واقتصادية ووفر لها إمكانية القيام بدور فعال محوري في محيطها والمفتوح على إنتماءات حضارية وثقافية مختلفة مما يؤهلها لتكون قوة إقليمية.¹

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والعسكرية لتركيا:

1- الاقتصادية:

إن الاقتصاد التركي أدرج ضمن أكبر سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند واندونيسيا والمكسيك وروسيا، وحسب التقرير الذي أصدره مركز الدراسات بالكونغرس حول مستقبل الاقتصاد العالمي فإن تركيا جاءت بعد الصين في النمو الاقتصادي، كما تحتل المركز السادس عشر اقتصاديا في العالم، وتتوقع التقارير بأنها ستحتل المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول 2050م إن ما يبين الدور التركي الاقتصادي هو إطلاق مشروع " الجسور الدولية" الذي يهدف إلى إيجاد تحالفات إستراتيجية بين أكثر من ألف شركة أوروبية مع نظرائها من تركيا ومصر، ولا تقتصر مفاعيل النجاح الاقتصادي وتأثيراتها على الداخل التركي فقط، بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي الدولي وهذا الذي ساعد تركيا في لعب أدوار إقليمية كبيرة كان للإقتصاد الدور الأهم في تحريكها.

في 8 كانون الأول 2011م، وحسب تصريحات رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" من على موقعه الإلكتروني " توتير " أعرب فيها عن ارتياحه لزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول العربية، والذي تزايد من 13 مليار دولار عام 2004م إلى (33.5) مليار دولار في عام 2010م، كما بلغت الاستثمارات العربية في تركيا 14 دولار خلال السنوات

¹ - صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية (الأردن: المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد: 6، العدد: 2، 2013م)، ص225.

الست الماضية وأهم ما صرح به أردوغان قوله "أنه يأمل في إنشاء مناطق تجارية حرة مع البلدان العربية، حيث توجد اتفاقيات للتجارة الحرة بين المغرب وتونس ومصر وسوريا وفلسطين والأردن، وأن تركيا ما زالت تتباحث لتوقيع إتفاقية تجارية حرة مع لبنان وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وإختتم قوله: "هدفنا أن نصل مع الدول العربية لإتفاقيات إستراتيجية تساهم في التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي فيما بيننا.¹

ولا شك في أن هناك حاجة تركية للعرب. إلا أن هناك حاجة أكثر إلحاحا من جانب العرب لتركيا، فدول الخليج تمتلك ثروات مالية، غير أنها تفتقر إلى التنوع الاقتصادي الذي يضمن الاستدامة لهذه الثروات والاحتياجات ومثل هذه الخصائص تنطبق على الدول العربية النفطية الأخرى، أما باقي الدول العربية فتتسم بانخفاض مستويات الدخل وضعف القاعدة الإنتاجية بشكل عام، والجدول رقم (1) يبين كيف أن الاقتصاد التركي يحقق ناتجا محليا ضخما نسبيا، سواء بالمقاييس العربية أو العالمية، غير أنه يتصف بانخفاض معدلات الاستثمار نسبيا وانخفاض معدلات الادخار ويبين ارتفاع نسبي للبطالة في تركيا.²

¹ - عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص.239.

² - عصام فاعور ملكاوي، مرجع نفسه ، ص240.

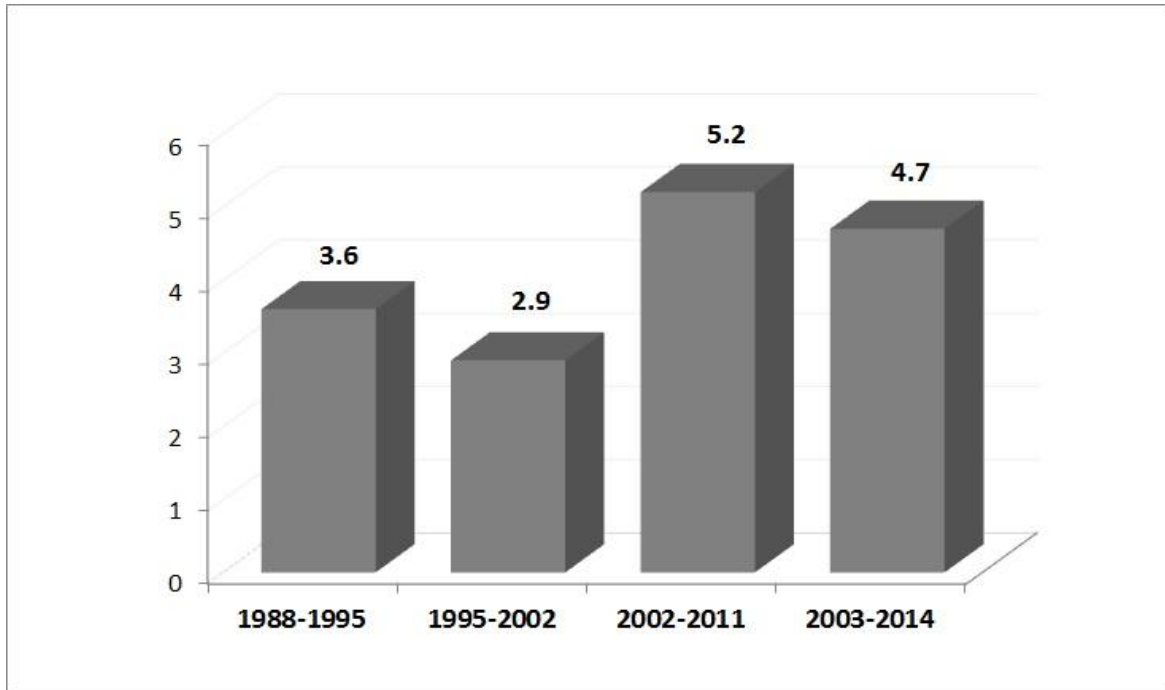
الشكل رقم 01: مؤشرات الاقتصاد الكلي



المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر
أفريل 2015، (Turquie State) معهد الإحصاء التركي

وفي الوقت الذي عززت فيه الإصلاحات الهيكلية من أساسيات الاقتصاد الكلي
للدولة، حقق الاقتصاد التركي نمواً من خلال معدل إجمالي محلي حقيقي سنوي بلغ 5.2%
على مدار السنوات الاثني عشر الماضية بين عامي 2002 و 2014م.

الشكل رقم 02 : معدل النمو السنوي المركب (CAGR) لإجمالي الناتج المحلي (بالنسبة المئوية) والأسعار الثابتة

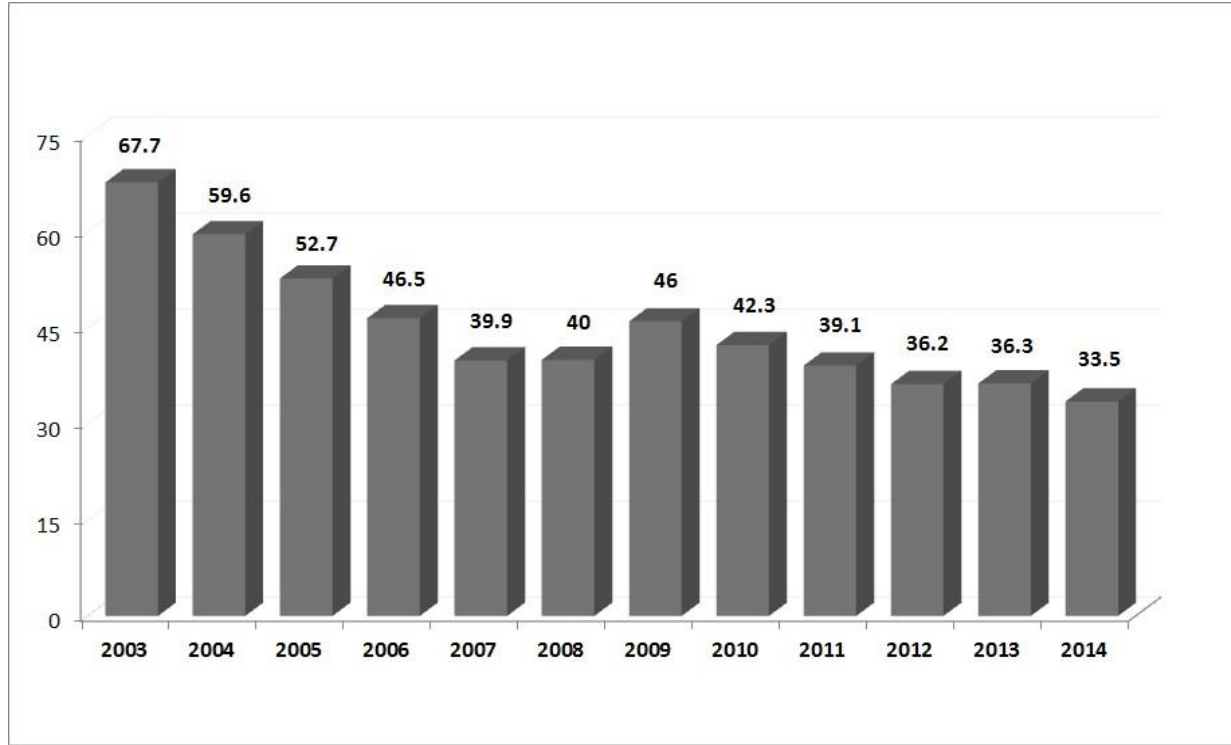


المصدر: معهد الإحصاء التركي، 2014

كما حقق الاقتصاد التركي نمواً بنسبة 9.2 % في عام 2010م و 8.5 % عام 2011م، وهو ما جعله يبرز كأسرع الاقتصاديات نمواً في أوروبا ويصير واحداً من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم كما يبين الشكل رقم (3).¹

¹ - عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص.ص 241. 242.

الشكل رقم 03 : حصة الدين الحكومي العام المحددة من قبل الاتحاد الأوروبي (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: وكيل وزارة الخزانة - 2015

2-العسكرية:

أولاً: داخليا:

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قامت حكومة "أردوغان" عام 2003م، بإصدار قوانين جديدة تهدف إلى إعادة هيكلة المؤسسات وإصدار تشريعات جديدة متوافقة مع معايير "كو بنهاجن"، غير أن الحزمة القانونية السابقة التي صادق عليها البرلمان التركي في 30 جويلية 2003م كانت نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة حيث استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانونية، ولقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن الوطني محورين يهدف كلاهما على تقليص وضعية المؤسسة

العسكرية داخل الحياة السياسية التركية، وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن الوطني وتقليص سلطات المجلس التنفيذية.¹

ثانيا: خارجيا:

تلعب الجيوش أدوارا مؤثرة ومحددة في السياسات الخارجية للدول باعتبارها الفاصل في مآل الأحداث، وبها يتحقق انتصار أو هزيمة دولة من الدول على اعتبار أن الحرب، غالبا ما تكون الميكانيزم الأخير في حسم نتيجة الصراع أو النزاع الدولي لتحقيق أهداف محددة، حيث تعد القوة مسألة حيوية لضمان البقاء في العلاقات الدولية، ولا يمكن لأي دولة مهما كانت أن تتجاهل أهميتها فكما أن القوة العسكرية وسيلة من وسائل السياسة الخارجية وتستعمل القوة في السياسة الخارجية، من أجل تحقيق أهداف الدولة في الخارج.²

بالحديث عن أهمية الجيش التركي في صنع قوة تركيا، فإن لتوسط موقعها، إضافة إلى تنوع تضاريسها، انعكاس مباشر على طبيعة الشعب التركي المتميز بالإعتدال والقدرة على التأقلم، كل هذه الخصائص يمكن إسقاطها مباشرة على الجيش التركي الذي يمثل جزء من هذا الكل (كان الجيش التركي محاربا سجل الكثير من البطولات عبر مختلف الحقب التاريخية التي مر بها الشعب التركي).

ارتبط الجيش التركي بالإرث العثماني، فخلال ستة قرون من التاريخ العثماني، أطاح الإنكشاريون بخمسة سلاطين وثلاثة وأربعين وزيرا، كذلك في نهاية القرن التاسع عشر، كان ضابط الصف على رأس حركة الأتراك الشباب وكانوا وراء أول دستور عثماني منذ الحرب العالمية الثانية، زادت قوة الجيش التركي بحصوله على العضوية في حلف شمال الأطلسي،

¹ - طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا: "من القبضة الجديدة إلى دستور للعسكر" (مصر: دار نهضة مصر للنشر، ط2، 2013)، ص156.

² - joseph frankel, international politics : « couflict and harmony » (london : penguin press, 1969), p167.

على إثر خروجه التدريجي من عهد الحياد السياسي، حيث يحمل الجيش التركي على جعل تركيا تلعب أدوار حيوية واحتلال مراكز إستراتيجية إقليمية، ودوليا وتتألف القوات البرية التركية من أربعة جيوش ميدانية بأربع قيادات على الشكل التالي:

- الأول في منطقة مرمرة، مهمته بحماية إسطنبول، مضيق البوسفور، الدردنيل وجزيرة كوجايلي.
- الثاني في جنوب شرق تركيا، مهمته دفاعية ضد سوريا، العراق وإيران.
- الثالث: شمال شرق تركيا، مهمته حماية حدودها مع جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، الحدود الشرقية والشمال الشرقي.
- الرابع: جيش إيجة، مقره منطقة إيجة، مهمته حماية حدودها مع اليونان وكذلك حماية جزيرة قبرص، كما تم فعلا العام 1974.¹

كما تسعى تركيا منذ فترة إلى إعادة بناء وضعها الإقليمية في المنطقة، مستغلة الظروف والبيئتين الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك، كما تسعى إلى خلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، واستثمار الأحداث الجارية في بعض دوله وعلى مقربة من حدودها. كما أنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فقوتها العسكرية كانت وستبقى محل اهتمام حلف شمال الأطلسي، وما وضع صواريخ باتريوت على الحدود بين تركيا وسوريا إلا تعبيراً عن هذا الاهتمام.²

وفي الأخير نجد أن العقيدة العسكرية التركية تقوم على المحاور الآتية:

- 1- الردع: تأمين الناحية الدفاعية التركية، بتنمية قدراتها العسكرية، بحيث تكون قوة ردعية في المنطقة.

¹ - علي حسين باكير، مرجع سابق، ص.ص 22.23.38.

² - عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص.245.

- 2- الجعل من الجيش التركي نموذجا لنشر الاستقرار والأمن، عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام وإدارة الأزمات أو حلها عبر الأمم المتحدة والنااتو.
- 3- مسايرة التطورات الدولية في المجال العسكري، بما يجعله قادرا على التشخيص المبكر للمخاطر والتهديدات الخارجية.
- 4- الانضمام إلى الأحلاف والتنظيمات الإقليمية والدولية تجسيدا لمبدأ الأمن الجماعي.¹

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية:

شهدت السياسة الخارجية التركية خاصة منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى الحكم في عام 2002 تغيرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية، بعدما كانت تتعايش على أطراف حلف "النااتو" فوسط العواطف المندلعة قرب حدودها تحتفظ تركيا على أهميتها الواقعية التي تسعى إلى إبعاد النار عن داخلها، وتحاول لعب دور الإطفائي حيث تستطيع، وتقدم نفسها كقوة استقرار في المنطقة، محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع ومما يساعدها على ذلك عدد سكانها ومساحتها وموقعها الجغرافي، كما لا يجب أن ننكر تاريخها الهيليني والإسلامي، وفي حال تطوير دورها الإقليمي فقد تستطيع زيادة فرص التفاعل بين العالم الخارجي والشرق الأوسط، لأنها دولة كبيرة وتشغل حيزا استراتيجيا مهما يطل على رقع استراتيجية هامة، أوروبا والبلقان والبحر الأبيض المتوسط والعالم العربي من جهة، وروسيا وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز من جهة ثانية، كما وفرت السياسة التركية أسسا داخلية مهمة لدور إقليمي، ومن خلال المضي في طريق الديمقراطية عبر نظام إنتخابي تمثيلي، وكسر حدة التطرف سواء من جانب ذوي

¹ -Center of strategic and international studies, republic of turkey report, (CSIS files, N°=6, september 2007), p50.

النزعة الطورانية أو من جانب جماعات الإسلام السياسي المتطرف، كما عملت باتجاه إيجاد أسس لمعالجة مشاكل الأقليات القومية، إضافة إلى تحريك الواقع الاجتماعي في الداخل، بما يعطي فرصة أفضل لتعبير مكونات المجتمع التركي عن نفسها وتطوير أوضاعها نحو الارتقاء والتقدم.

ويعتبر وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو المنظر الأهم للإستراتيجية التركية "العثمانية الجديدة" التي قوامها إخراج تركيا من بلد "طرف عضو" في محاور وعداوات إلى بلد "مركز" على مسافة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية، وقد وردت ملامح هذه الإستراتيجية في كتابه الأشهر "العمق الإستراتيجي".¹

وتهتم تركيا في توجهاتها، وخصوصا تلك المتعلقة بالمنطقة العربية، بثلاث مسائل رئيسية: الأمن والاقتصاد والمياه، وهي المسائل التي تفتح مجالا جديدا لقراءة أكثر عمقا للخارطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط عموما، وفي التوجه التركي تجاه هذه المنطقة على وجه الخصوص، فالأمن من وجهة النظر التركية لا يعني فقط مقولة مكافحة "الإرهاب"، وإنما تحديد وسائل ضمان إزالة المخاطر التي تهدد السلام الإقليمي والمياه، إحدى أهم الأوراق الراحبة في اليد التركية، خصوصا بعد ما دخل تنفيذ مشروع جنوب شرقي الأناضول.

"مشروع الغاب" مرحلة حاسمة (يتمثل المشروع في إنشاء 22 سدا على دجلة والفرات)، ووضع اليد التركية -بالتالي- على الموارد المائية الحيوية الخاصة لكل من سوريا والعراق، وتبدو أهمية المياه، كورقة راحبة في المنظور التركي، عبر المشروع المتعلق

¹ - أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، (لبنان: الدر العربية للعلوم ناشرون، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010)، ص.ص. 58، 59.

بتصدير المياه إلى دول المنطقة، خاصة إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، أما الاقتصاد الذي يخضع بدوره إلى مفهوم يربطه بجملة التطورات الممكنة والمتمحورة حول الترتيبات الإقليمية في إطار تسوية الصراع العربي -الإسرائيلي، فإنه تأكيد على مقدرة تركيا على دعم جميع المشروعات الاقتصادية المشتركة.

وقد تكون تركيا أدركت أخيرا إن إهمالها لعلاقتها شرقا، وتجاهلها لحقائق التاريخ والجغرافيا وتعاميها عن موجبات المستقبل تجاه الجوار، قد أوصلتها إلى وضع أعاد إيقاظ كل هواجسها ورواسبها، وفي هذا السياق، تشعر تركيا بأن تعاطف دورها الإقليمي قد يوفر دورا لسياستها في رسم التطورات المتعلقة بمستقبل العراق وتحديد شماله، سواء لجهة التخفيف من مخاوفها إزاء إقامة دولة كردية هناك، أو لجهة تحقيق دور تركي إقليمي في التطورات المقبلة وهو الأمر الذي يعني لها الظهور بمظهر الدولة الإقليمية القادرة على رسم التصورات المستقبلية للمنطقة.

كما قد يدفع أوروبا إلى تفهم الحقيقية الجغرافية-الحضارية لموقع تركيا ودورها في السياسات الأوروبية المستقبلية، لأن تكون مجرد دولة هامشية تحسن بوطاة هويتها الإسلامية إذا ما أصبحت دولة عضو في الإتحاد الأوروبي وفي الواقع يثبت توجهات السياسة الخارجية التركية أن تركيا، في ظل المتغيرات التي حصلت على المستوى الدولي، قامت بعملية تموضع جديدة، وإعادة تعريف لدورها، يتناسب مع الواقع الدولي، وانسجاما مع مزاج الشارع التركي الذي شهد انزياحا شديدا صوب مشرقية وتراثه.

إن لعب تركيا لدورها في العالم كضامن للسلام والأمن في المنطقة، ليس محاولة لاستعادة مكانتها العثمانية القديمة، بقدر ما هو تعبير عن نجاح وإخصاب خصوصيتها، ومعادلة توازن بين الشرق والغرب، أو بين التراث والمعاصرة، أو بين العلمانية والإسلام.¹

¹ - أحمد داود أوغلو، المرجع نفسه، ص59.

المبحث الثاني: الدور التركي وحدوده في الشرق الأوسط:

تشكلت الدولة التركية في بداية القرن العشرين، حيث واجهت بينها قدرا كبيرا وخطيرا من عدم اليقين تجاه المستقبل، وكل هذا في بيئة داخلية، إقليمية ودولية، ومع التغيرات التي عرفها النظام العالمي الراهن شكل عامل ضغط كبير ومتواصل عليها على الرغم أنها بالأساس نهج سياسات خارجية حذرة نسبيا وتشكل أو تكتسب السياسة الخارجية التركية أهمية كبيرة نظرا إلى دورها الحيوي في تحقيق مجموعة من الأهداف، خاصة ما يتعلق منها بالأمن القومي.

المطلب الأول: الاتجاهات والأهداف التركية:

- نشأت الدولة التركية محكومة بنظام قيم ومبادئ¹ توجيهية وإرشادية تعتبر أن الغرب هو المثال الذي يجب أن يحتوي في البناء والتطور، مما دفعها إلى تبني سياسات خارجية "وحيدة البعد" أو "وحيدة الاتجاه" أي منحازة إلى الغرب، لكن السياسة تغيرت نسبيا في السنوات اللاحقة، الأمر الذي يسمح بالتركيز أكثر على مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

أ-الدائرة الأوروبية:

شكل الإنضمام إلى أوروبا أهم الأهداف والهواجس للسياسة الخارجية التركية منذ خمسينيات القرن العشرين بحيث رأينا تركيب أن الاتجاه نحو أوروبا، هو الخيار الأمثل لتحقيق المصالح القومية في الأمن والتطور في حققت في ذلك عدة خطوات:

- دخلت في اتفاق الوحدة الجمركية عام 1996.

¹ - عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا: "الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، (لبنان: بيروت للنشر، ط1، أكتوبر 2009)، ص167.

- تركيا كدولة مرشحة للتفاوض من أجل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي في عام 1999.

- 2005 موعدا لبدء محادثات العضوية للإتحاد الأوروبي.

وقد ركزت الدراسات السياسية على نقاط عدة تفسر صعوبة المسار التركي نحو أوروبا وأهمها:

- الأزمات الاقتصادية.
- عدم الاستقرار السياسي.
- البنية التشريعية والقانونية.
- المشكلات الداخلية ذات الطابع الإثني.
- الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- المشكلات مع الجوار الجغرافي والإقليمي.
- كل هذا يخص تركيا أما ما يخص الإتحاد الأوروبي فثمة عدة عوامل منها:
 - مسألة الهوية الأوروبية والأبعاد الثقافية.
 - هواجس الأمن والهجرة والاستقرار والإسلام السياسي.
 - النزاع مع اليونان والمسألة القبرصية.¹
 - من الملاحظ أن التطور في مسار تركيا نحو أوروبا لم يخفف من حدة الجدل والهواجس بين الطرفين بشأن جدي وحرية وتداعيات ذلك على العلاقات الدولية والعلاقات النسبية والبيئة الداخلية لكل طرف، بل لعله زاد لهما لحد سواء، لدى الطرف الثاني أكثر منه لدى الأول.

¹ - عقيل سعيد محفوظ، المرجع نفسه، ص161.

ب- الدائرة الأمريكية:

- تتدرج العلاقات التركية-الأمريكية في سياق مزدوج:

أولاً: هو اتجاه تركيا إلى الارتباط بالغرب منذ لحظات تأسيسها الأولى، ولا تنمي أن أحد البدائل التي كان يناقشها الأتراك مع أعقاب الهزيمة 1958. كان طلب انتداب الولايات المتحدة على البلاد.

ثانياً: مد الولايات المتحدة مظلتها الأمنية الإستراتيجية إلى منطقة الشرق الأوسط وأوراسيا.

تركزت العلاقات بين الدولتين على القضايا الأمنية وإستراتيجيات الدفاع واحتواء التهديدات المحتملة للولايات المتحدة أو لتركيا غير أن دائرة التفاعلات كانت تتوسع كلما وحد الطرفان ضرورة لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل قضايا الاقتصاد والسياسة والثقافة.

من الضروري التنبيه إلى أن الطرفان يحافظان على الطبيعة العامة لعلاقتها التحالفية أي المصالح العسكرية، الأمنية والتحالفات الإقليمية، التفاعلات الاقتصادية ومواجهة مصادر التهديد المشتركة... الخ.¹

ج- دائرة الشرق الأوسط:

ابتعدت تركيا عن الشرق بصورة قصديه خلال النفوذ التي أعقبت تشكيلها، وقد اعتبرت أن الاتجاه نحو أوروبا يكفيها فلا تعود لها حاجة به ولكن تركيا لم تتجاهل الإقليم تماماً إذا كانت تتعامل معه غير مباشر من خلال إنخراطها في إستراتيجيات الغرب في إيطار الحرب الباردة.

¹ - عقيل سعيد محفوظ، المرجع نفسه، ص، 169، 170.

وقد برز الشرق الأوسط كدائرة إهتمام "رئيسية" بالنسبة لتركيا في أوائل الثمانينات، وهي الفترة التي شهدت تحولات رئيسية في منطقة بدءا بالثورة الإيرانية وحرب الخليج الثانية والإنتقال العسكري في تركيا، حدث التحول بصورة أكبر إثر أزمة الخليج الثانية.

وقد دافعت التغيرات الدولية والإقليمية اللاحقة إلى إنخراط أكثر نشاطا في سياسات الإقليم.

وهكذا إستقطب الشرق الأوسط أكثر الجهود التي بذلتها السياسة التركية إنطلاقا من مقاربتها السياسية والأمن القومي والمصالح الكبرى. ونهجت الدولة سياسات التحالف الإستراتيجي مع إسرائيل، والتقارب مع الدول الرئيسية في النظام الإقليمي العربي، خاصة مصر والسعودية وسوريا في فترة لاحقة وكان التحالف مع إسرائيل هو المقابل الموضوعي للنزاع المتصاعد مع سورية والمؤشر الواضح على تركيا تأسيس سياستها الخارجية على مقاربة جديدة تتخلى نسبيا عن الارتباط التقليدي بالإستراتيجيات الغربية لصالح المنظور التعددي يأخذ بعين الإعتبار أن ثمة مصالح تركية في الشرق الأوسط لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأمريكية والغربية فيها.¹

يمكن إدراج مواقف الحكومات التركية من الإستراتيجيات المفتوحة لمستقبل العراق والتوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل، والعدوان الإسرائيلي على غزة لنتيجة لهذا التوافق الموضوعي بين تغيرات إتجاهات الثقافة السياسية والرأي العام وتغيرات أو تحول المدارك الناعمة للسياسة الخارجية في تركيا.

¹ - عقيل سعيد محفوظ، المرجع نفسه، ص172.

2- الأهداف:

تنتظم التفاعلات السياسة الخارجية في إطار تحقيق مجموعة من الأهداف التي نحددها في المفردات الرئيسية التالية:

أ- الأمن القومي.

ب- التكامل الداخلي.

ج- المكانة الإقليمية.

د- تأمين الموارد والإمكانات.

أ- الأمن القومي:

يعد الأمن القومي الهدف الرئيسي للسياسات العامة للدول من داخليا و خارجيا، و يبدأ بالقضايا الأمنية العسكرية وحماية الدولة من أي اعتداءات خارجية وتهيئة قوة عسكرية قادرة على الإستجابة للتحديات المختلفة في الخارج والداخل.

وبالنسبة لتركيا، فإن مفهوم الأمن القومي مركب ومتعدد المعاني ولا يقتصر على القضايا المباشرة الخاصة بأمن الدولة، بل يتسع ليشمل القضايا الإجتماعية والاقتصادية، وحتى القضايا الرمزية والسلوكية والثقافية المختلفة.¹

فإن مسائل مثل اللغة الكردية والثقافات الأتنية و ارتداء غطاء الراس ذي البعد الديني أو الثقافي، فضلا عن المواقف المعترضة على المسار الأوروبي كلها مسائل تدخل في سياق الأمن القومي.

¹ - عقيل سعيد محفوظ، المرجع نفسه، ص 176، 177.

وهكذا تتطلب سياسات الأمن القومي من السياسة الخارجية العمل على تحقيق مجموعة النقاط أهمها:

- التحالف مع الغرب، والمشاركة النشطة في سياساته وإستراتيجيته الأمنية في المنطقة.
- التفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد السياسية والإنتقامية، وذلك بهدف إحتواء النزعة الإستقلالية لدى أكراد تركيا.
- بناء سياسات وإستراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين إمكانيات عسكرية قوية وقادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة وتتضمن إقامة تفاعلات سياسية وإستراتيجية تمد تركيا بتقنية عسكرية متطورة وتقدم لها ضمانات دفاعية في مواجهة المطالب الجغرافية المحتملة لدول الجوار الجغرافي.

ب-التكامل الداخلي:

يشكل التكامل الداخلي لمختلف القوى هدفا رئيسيا للسياسات العامة وتجتهد السياسة الخارجية في تأكيد ذلك من خلال عملهم الدائم على زيادة تفاعلاتها الخارجية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا الترابية والإجتماعية.

وبشكل التخوف من الإتجاهات الإنقسامية لدي عدد من التكوينات الاجتماعية والأثنية، خاصة الأكراد، مطالب الأرمن والعرب و اليونانيين...¹

هكذا تتطلب سياسات التكامل الداخلي من السياسة الخارجية القيام بمقاربة مشكلات الإندماج والتكامل الداخلي مقارنة شمولية في وجهين داخلي وخارجي. وذلك من خلال تبني إصطلاحات سياسية وإقتصادية، وتوسيع خيارات الشعبية البشرية والثقافية في تركيا والشرق الأوسط.

¹ - عقيل سعيد محفوظ، المرجع نفسه ، ص178، 179.

ج-المكانة الدولية:

من أهم أهداف السياسة الخارجية التركية اعتبار تركيا دولة "نموذجاً" لبناء السياسي والحدائي، خاصة أنها تقع في منطقة متوسطة وجسر يصل بين عالمين متفارقين " الشرق - الغرب".

تركز السياسة في تركيا على إعتبار تركيا دولة ديمقراطية على الرغم أنها مسلمة بحيث تستمد مستويات أفضل من التطور الإقتصادي وتعتبر تركيا الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي تسير على هذا النحو.

• فتركيا دولة "النموذج" للشرق الأوسط وآسيا الوسطى-القاس في الإتجاه نحو الغرب، وذلك أن الدول المعنية ترى تركيا حالة يمكن دراستها والإفادة من تجربتها والسير على خطاها.

• تركيا نموذج للغرب تجاه الشرق وذلك أن الغرب يعتبرها الدولة المسلمة الوحيدة التي تشهد تجربة ديمقراطية وتداول سلمي للسلطة وإنتاح ثقافي وتكنولوجي وإعلامي على الغرب.¹

د-تأمين الموارد والإمكانات:

تقوم السياسة الخارجية التركية بتحقيق أهداف ذات طابع إقتصادي تتمثل في القيام بالتفاعلات السياسية، التي تضمن للدولة التركية الحصول على الربوع الإقتصادية المتمثلة في القرض والإستثمارات الخارجية، المساعدات الاقتصادية والتسهيلات المالية والمستوردات خاصة...الخ.

¹ - عقيل سعيد محفوظ ،المرجع نفسه ، ص179،180.

وتنتهج السياسة الخارجية مناهج شتى بغرض الحصول على تلك المكاسب:

- التحالفات الدولية مع الـوم أو دول حلف الناتو الأخرى ويأتي عنها تسهيلات ومساعدات مختلفة، منها العسكرية والثقافية.
- التحالفات الإقليمية ذات الطابع الأمني، مثل التحالف مع إسرائيل.
- التفاعلات الإقليمية المتعددة، مثل العلاقات مع دول الخليج وسوريا بهدف الحصول على التسهيلات في العلاقات التجارية والاستثمار والمساعدات النفطية.
- وقد تميزت السياسة الخارجية التركية بـ "فك الارتباط" بين السياسة والاقتصاد لجهة أن التوتر في العلاقات السياسية لم ينعكس على العلاقات الاقتصادية وهو ما لوحظ في العلاقات بين تركيا وسوريا خلال عقود النزاع الطويلة بينهما، وينسحب ذلك على العلاقات التركية بكل من العراق إيران بالرغم من اشتراكهما في سياسة الإحتواء المزدوج التي إتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.¹

المطلب الثاني: المشروع التركي في الشرق الأوسط:

أثارت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط كثيرا من الإنتباه، من قبل المتتبعين للشؤون الدولية، فقد دخلت هذه السياسة بمرحلة تحول عميقة، كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي ونوعيته في هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية. فقد فضلت حكومة (رجب طيب أردوغان) تجاوز الحكومات التركية السابقة التي كانت تفضل الإبتعاد عن الشؤون الإقليمية، وإن التحول في طبيعة السياسة التركية وأنماطها على الساحة الإقليمية برزت بعد أن إعتلت منطقة الشرق الأوسط قائمة الأولويات في تركيا، وأصبح

¹ - عقيل سعيد محفوظ، المرجع نفسه، ص ص 180، 181.

للدبلوماسية التركية في عهد هذا الحزب تحركات مكثفة وفق ما إصطلح على تسمية "العثمانية الجديدة" أولت خلالها تركيا الإهتمام الكبير الى تفاعلات الشرق الأوسط، إن وجهة النظر التركية المتعلقة بتنفيذ مشروعها في منطقة الشرق الأوسط كان يتطلب تحقيق تقارب مع إيران بسبب عدم الإستقرار في العراق، نتيجة تصاعد عمليات المقاومة العراقية ضد الإحتلال الأمريكي، وما تحمله من مخاطر فقدان الولايات المتحدة السيطرة على العراق فيؤدي ذلك إلى بروز قوي شيعية تتبنى مواقف مناوئة لتركيا، واتجهت نظرة المشروع التركي الإقليمية نحو إيران معللة ذلك بأنها قادرة أن تكون بديلا عن الدور الإقليمي العربي بما يوازي النّقل الإيراني، ورغم أن تركيا جزء من منظومة عسكرية وسياسية غربية أمريكية وأوروبية راعية للكيان الإسرائيلي ومعارضة لمصالح العربية والإيرانية في الوقت ذاته.¹

كما تعتبر المياه من أهم العناصر التي تتحكم في الأهمية الاقتصادية لدولة ما، فإن السياسة المائية التركية مع الدول العربية المجاورة تقوم على ربط قضاياها بموضوع النفط والدور الإقليمي أكثر من ربطه باتفاقات ومعاهدات دولية من هنا فقد عملت تركيا إلى إقامة مشروعين عملاقين على مياه نهري الدجلة والفرات. الأول تم تشييده على أرض الواقع وهو مشروع الغاب (GAP) (شرق الأناضول) والثاني لازال فكرة لأن تنفيذه يعتمد على ما مسؤول إليه مسيرة الصراع العربي-الإسرائيلي وقضايا التسوية النهائية، وهو مشروع (أنابيب السلام) وفي ما يلي شرح موجز لهذين المشروعين:

1-مشروع الغاب GAP (التنمية التركية):

تم البدء بتدشين هذا المشروع عام (1992)، ويعتبر واحد من أكبر المشاريع المائية في العالم، إذ يتكون من (22) سدا و(19) محطة توليد كهرومائية، ومشروعات في قطاع

¹- طایل یوسف عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط "2013/2002"، رسالة إستكمال متطلبات درجة الماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط، 2013)، ص.ص. 76.73

الزراعة، ويغطي هذا المشروع (19%) من المساحة الزراعية المروية في تركيا وهو ذو قاعدة تخزينية عالية، ويكفي لتخزين كميات كبيرة من المياه ويتغذى من الفرات بشكل أساسي، إلى جانب سدود أخرى ترفده تتغذى من الدجلة والفرات مثل (بريجيل، قره قايا، غازي، عنتاب، كينان، قرقميش) هذا المشروع (الغاب) سيمكن تركيا من التحكم بالأمن المائي والغذائي في المنطقة والجوار الجغرافي لها يساعدها في مبادلات المياه بقضايا أخرى كالنفط والأمن.¹

وفي هذا الصدد يقول رئيس الوزراء التركي الأسبق (سليمان ديميريل): "مياه دجلة والفرات موارد مائية تركية كما آبار النفط التي تعود ملكيتها لسوريا والعراق. فكما أننا لا نشاركهما موارد هما النفطية فليس من حقهم مشاركتنا مواردنا المائية".

2-مشروع أنابيب مياه السلام: يهدف هذا المشروع المزعوم إقامته في حال التوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربي-الإسرائيلي إلى تزويد دول المنطقة بفائض مياه نهري (سيحان وجيحان) التركين حيث بدأت فكرة هذا المشروع عام (1987) وتعززت في اللجان متعددة الأطراف عقب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام (1991) ويتألف المشروع من خطين (الكيلاني 1995) الأول ينطلق من تركيا ويمر عبر سوريا والأردن وفلسطين (إسرائيل) والسعودية حتى تخوم المدينة المنورة بطول (2650كم)، والثاني من تركيا إلى السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان بطول (2950كم).

أبدى بعض العرب تخوفهم من هذا المشروع فيما تحمس بعضهم الآخر فسوريا ترفض مروره عبر أراضيها قبل إنهاء المسار السوري-(الإسرائيلي) في التفاوض وتتحوف

¹ - صايل فلاح مقداد السرحان، مرجع سابق، ص227.

مع بعض الدول العربية من أن تصبح قضايا التنمية والأمن المائي والغذائي العربي رهين الإرادة السياسية التركية.¹

¹ - صايل فلاح مقدار السرحان، المرجع نفسه ، ص227.

المبحث الثالث: دور العامل التاريخي المشترك بين تركيا والدول العربية:

• المطلب الأول: أثناء الحكم العثماني:

ظهرت الإمبراطورية العثمانية الإسلامية، كتهديد جديد للأوروبيين، هز كيان المسيحية الأوروبية بعد سقوط العاصمة التاريخية للمسيحية " قسطنطينية " سنة (1453) لتصبح القوة العثمانية مهيمنة في الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط والقوة الرادعة لأوروبا، حيث بلغت ضرباتها وسط أوروبا إلى غاية أواسط القرن السابع عشر.

حافظت الخلافة العثمانية على صيغة فضفاضة من صيغ وحدة متعددة الإثنيات دخلت بها القرن التاسع عشر، كان محور تماسكها أيديولوجية إسلامية تتجاوز الحدود الوطنية، على أنه مع إنحصار القوة العثمانية وإستمرار الهجمات الأوروبية سعت الدولة العثمانية إلى إستنهاض ذاتها، ليس من خلال الإسلام، بل عبر الفكرة القومية وتحديث دولة تركية.

وضعت الحرب العالمية الأولى حدا للإمبراطورية العثمانية، في هذا الشأن يقول (روجر أوبن): "إن شعوب الشرق الأوسط اضطرت إلى التطلع إلى الأمام نحو مستقبل جديد. وكان المستقبل يوجه خطأها بعيدا عن الإسلام الذي يجمع بينهما ليمضي بها نحو مستويات هوية تستند إلى قاعدة أضيق، وهكذا أبرزت الحركات القومية المختلفة "التركية"، "الإيرانية" و"العربية" لتهمين على حلبة الفكر السياسي في الشرق الأوسط".¹

لاعتبارات كثيرة قيل ويقال الكثير بشأن إنتماء تركيا إلى منطقة الشرق الأوسط منعدمه، بمعنى آخر هل تركيا دولة شرق أوسطية أم هي دولة غربية، من هذه الاعتبارات

¹ - جون بيليس، ستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004)، ص.ص 796، 792.

تبني العلمانية على النمط الفرنسي، عضويتها في حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، خدمتها للأجندات الغربية في المنطقة العربية، محاولاتها المتكررة من أجل الحصول على العضوية في الإتحاد الأوروبي، أيضا حيادها المطلق إتجاه القضايا العربية والإسلامية عموما، يضاف إلى كل ما تقدم تباين تعريفات الشرق الأوسط في حد ذاتها.

يشير مصطلح الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا، على دول الجوار المسلمة المباشرة المختلفة عنها في الخصائص، تجمعها بها علاقات متبانية وغير منسجمة، ثم إنها لا تدخل ضمن الإهتمامات الإستراتيجية لتركيا، لكن ما يحدد هوية تركيا وانتماءها، مرتبطة بمجموعة من المتغيرات كالجغرافيا، التاريخ الثقافية الإثنية الجيوسياسية، الأبعاد النفسية.

كل هذه المتغيرات والأبعاد تؤكد أن تركيا دولة شرق أوسطية، كما أنها أيضا في جزء آخر أوروبية، متوسطة، بالقانية وقوقازية من وجهة النظر الجيوبوليتكية والجغرافية، ويتعداه الى أبعاد ترتبط بالهوية، التوجه والطموحات، كذلك قضية تصنيف تركيا لا تحددها التصورات التركية وحدها، بل أيضا تصورات الأطراف الأخرى. فالإتحاد الأوروبي مثلا يرفض قبول إنضمامها للنادي الأوروبي المسيحي لإعتبارات دينية، حضارية تاريخية. من جهتها الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترجع تعاملاتها مع تركيا إلى مكتب مسؤول الشرق الأدنى، وظل الوضع على حاله، إلى أن تم إنضمام تركيا إلى الناتو، حيث عهد بالعلاقات التركية-الأمريكية إلى مكتب الشؤون الأوروبية، وتبقى وضعية تركيا في الشرق الأوسط تتحكم فيها معطيات وضرورات المصالح الإقليمية والدولية، فوجود تركيا ضمن النادي الغربي لا ينفي واقعها الجغرافي في الشرق الأوسط، ما يجعلها معنية بالسياسة الشرق أوسطية، رغم محدودية وسوء العلاقات التركية-العربية، التي غالبا ما وصف ولازالت بالمتوترة والضعيفة منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة (1923)، بالنظر إلى الأحكام المسبقة من كل طرف (العربي والتركي)، يتحتم علينا العودة إلى الوراء لمعاينة تاريخ هذه

العلاقات في فترات سابقة، التي أقل ما يمكن القول منها، أنها تميزت في العموم بالتوازن والإحترام المتبادل، كون الطرفين يتشاركان في الفضاء القيم، وكثير من التقاليد والمصير المشترك.¹

لم يكن تاريخ العلاقات التركية-العربية عدائيا طوال حياة الإمبراطورية العثمانية بل إقتصرت على سنواتها الأخيرة، مع بروز النزعة القومية القائمة على أولوية العامل الإثني على العوامل الأخرى كالدين مثلا، حين إستندت شرعية الحكم إلى العقيدة التي كانت توحد بين المسلمين، وهي نفسها القوة الضامنة لإستمرارية الخلافة العثمانية الإسلامية، عبر مؤسساتها الخيرية، التعليمية والمحاكم الإسلامية، إضافة إلى القوة العسكرية للدولة العثمانية، التي تعهدت في المقابل بحماية الإسلام، نشره والدفاع عن الشريعة ومصالح المجتمع الأساسية، كما ضمنت إستقلالية الحكام المحليين في البلاد العربية، وغيرها من المناطق التي كانت تخضع للسلطة العثمانية، ما داموا ملتزمين من جهتهم بأداء واجباتهم (ضرائبهم) وإحترام النظام الأساسي والولاء للسلطان وقد إمتد عمر الإمبراطورية إلى غاية القرن التاسع عشر، حيث ظهرت ثلاثة أنواع من التهديدات:

1/ مخططات إستعمارية أوروبية لتقسيم أراضي وممتلكات الإمبراطورية.

2/ حالات التمرد في أوساط المجموعات المسيحية في منطقة البلقان، والتي كانت خاضعة للحكم العثماني، على إثر تصاعد موجة النزاعات القومية والإثنية بتشجيع أوروبي.

3/ تزايد الوعي الداخلي وظهور أفكار إصلاحية مطالبة بضرورة تجديد نظام لسير الإمبراطورية، وتفعيلها لمسايرة الركب الحضاري الأوروبي، من أجل حمايتها من مختلف

¹ - غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة في العالم الإسلامي، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص.ص 37، 15.

التحديات والمشاريع الأوروبية، ومن جهة ثانية لتحقيق العدالة والتمثيل الحقيقي لمختلف المجموعات البشرية.

وفي محاولة منها لمجابهة مثل هذه المخاطر، طورت الإمبراطورية العثمانية إيديولوجية جديدة، ظهرت من خلالها المفاهيم الإسلامية والمبادرات الإصلاحية وأفكار القومية العربية. فيما إصطلح عليه بالعثمانية، وخلق نوع جديد من "الولاء الوطني لدولة متعددة القوميات"، عبر التوفيق والمزاوجة بين الأفكار الإسلامية وأفكار التنوير الغربية، فاستخلف الولاء الديني بالولاء الوطني العثماني، والذي تشترك فيه كل الشعوب المنطوية تحت لواء الإمبراطورية العثمانية، متجاوزة بذلك الولاءات التقليدية الضيقة "محلية، هوياتية، دينية، إثنية..."، ما يعني مفهوم ما جديد المواطنة العثمانية المشتركة، يتضمن معاني المساواة القانونية للجميع، والحدثة تماشياً مع الثقافة العثمانية، أي دون الخروج عن النسق العام للثقافة العثمانية أو التبني المطلق للثقافة الغربية.

ورغم ما تضمنته هذه الإيديولوجية من معاني وأهداف، ورغم أنها لاقت بعض التجاوب لدى أوساط المسلمة بمن فيها العربية، إلا أنها فشلت في التغلب على النزاعات القومية والدينية المسيحية المتصاعدة ومن ثم فشل الإمبراطورية وإنحلالها في النهاية، لاسيما وقد تزامن ذلك مع الحرب العالمية الأولى ومخلفاتها.

إنّ، وعلى عكس حالات التمرد وانتفاضات الأقليات المسيحية البلقانية، من أجل التحرر والإنفصال الوطني عن الإمبراطورية بداية القرن التاسع عشر، بقيت الشعوب العربية موالية للسلطة العثمانية وملتزمة بوظائف الدولة. نشير فقط أنه كان للعرب ممثلين ونواب في "البرلمان"، كما ساند الكثير من المثقفين والساسة العرب دعاوي الإصلاح من نظرائهم الأتراك، الذيم كانوا يسعون إلى تعزيز الدولة وتحديثها، مما أدى بهم في نهاية المطاف إلى

مركزية مطلقة، كرست إحتكار العنصر التركي لكافة السلطات ، وهو ما رفضته العناصر الإثنية الأخرى المطالبة بمزيد من التشاركية السياسية، الاجتماعية والإستقلالية المحلية.

عموما كان ينظر للمطالب العربية على أنها قابلة للتفاوض مع النظام السياسي وليست تعبيراً عن بدايات لحالات من التمرد أو العصيان أو الإنشقاق على سلطة السلطان، بل على العكس، كان هناك قبول عربي للدولة العثمانية حتى حدود الحرب العالمية الأولى، رغم المحاولات الفرنسية والإنجليزية الدفع بالقوى العربية الفاعلة من أعيان، علماء ووجهاء إلى الخروج أو الانقلاب على السلطة المركزية. على هذا الأساس، لم يكن تفكك الإمبراطورية العثمانية وإنفصال الشعوب العربية، بفعل تصاعد النزعة القومية الإثنية العرقية، وهو ما يؤكد المؤرخ والمتخصص في تاريخ الشرق الأوسط، "خالدي راشدي": "...بالنسبة لمعظم المنتمين إليها قبل (1914)، لم تكن العروبة تعني الانفصالية، ولم تكن تتناقض مع الولاء للإمبراطورية العثمانية، أو مع مبدئها التشريعي الديني... كانت هناك إختلافات إيديولوجية بين العثمانيين و"العروبيين" في المحافظات العربية من الإمبراطورية، ولكن هذه الإختلافات تضمنت بعض القضايا السياسية المحددة وقتها مثل أفضل السبل لمقاومة الإمبريالية أو التوازن الملائم للمركزية مقابل اللامركزية، بدلا مما إذا كان ينبغي على العرب البقاء جزء من الإمبراطورية لم تكن هذه ببساطة قضية بالنسبة إلى معظم العروبيين..." يضيف في نفس السياق: "ثم إن ما عرف بالثورة العربية ضد الحكم العثماني عام (1916)، لم تكن دوافعها الحقيقية قومية محضة، بقدر ما كانت تهدف إلى إقامة إمبراطورية أو دولة محلية وراثية في الحجاز ذات مرجعية إسلامية تستند إلى الشريعة والتخلص من الضرائب العثمانية، ولم تستطع هذه التيارات القومية العربية أن تفرض نفسها وتحقق التفوق إلا بعد إنهيار الإمبراطورية العثمانية وسيطرة القوى الأوروبية ممثلة في فرنسا وبريطانيا على العالم العربي بعدها وهو الأمر الذي يؤكد الباحث "ويليام كليفلاند": "... كانت

الإمبراطورية العثمانية ما تزال ترى نفسها الحامي العالمي للإسلام، وقد بين الدعم الذي أعطته أغلبية المسلمين العثمانيين للجهود الحربية للإمبراطورية. أنه على الرغم من أن حكومة " تركيا الفتاة " لم تكن محبوبة على نحو خاص، فإن تكريس نفسها للدفاع عن النظام "الإسلامي-العثماني" ضد الطموحات الأوروبية، كان يشارك فيه السكان عموماً...".

إذن فقد كان ظهور الحركة الإسلامية العالمية وتبنيها من قبل السلطان (عبد الحميد الثاني) كإيديولوجية فرضتها ظروف وواقع دوليين في تلك الفترة، الغاية منها كانت المحافظة على تماسك وإستمرار الأجواء الإسلامية الواسعة من الإمبراطورية من تهديد " الكفار الغربيين"، حسب السلطان آنذاك، وضرورة التكتل والوحدة الإسلامية ضد العدو الأوروبي المسيحي، كما عمل على تحريك حسب المسلمين، من خلال الدعوة إلى تحرير الأقليات المسلمة الخاضعة للإستعمار الأوروبي (فرنسا، بريطانيا وروسيا)، ليكشف لنا التاريخ حقيقة أكيدة، أن دخول التفكير الإسلامي العالمي إلى "إسطنبول" ليس جديداً، بل قد تم قبل عقد كامل من تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، وإن كانت الظروف الدولية الراهنة غير تلك في القرن الماضي، إلا أن هناك واقعا يشير إلى بحث العالم الإسلامي عن قائد أو "زعيم" من ضمن القيادات الإسلامية الحالية.¹

المطلب الثاني: العلاقات التركية-العربية في الحقبة الكمالية:

قبل القرن التاسع عشر كان الإسلام موروثاً هاماً في الوعي الجماعي لكثير من الأتراك، وخلال ست مئة سنة كان العثمانيون في مواجهة دائمة مع أوروبا المسيحية، ففي تلك الفترة كان الإسلام كدين والتركبة كلغة، كافيين لبلوغ السلطة والنفوذ الاجتماعي (سواء بالنسبة للألبان، السلاف، الأكراد أو العرب)، وكان لهذه المواجهة تأثيرها على البناء

¹ - غراهام فولر، المرجع نفسه، ص.ص 37، 42.

المجتمعي والمؤسسات التركية، فكانت أراضي الباب العالي هي أراضي الإسلام وكان رعاياه في أكثرهم مسلمين، لكن وبحلول القرن التاسع عشر إستبدل الأتراك ولاءهم للإسلام والدولة الإسلامية بالولاءات الوطنية، جراء تأثيرهم بمفاهيم ومصطلحات جديدة من إبداعات أوروبية، ظهرت في ذلك القرن على غرار (الأمة العثمانية، الوطن العثماني، الهوية الوطنية)، حيث يعود ظهور الفكرة الوطنية التركية بمعناها الحديث، إلى منتصف القرن التاسع عشر، نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل مثل:

1/ تطور الدراسات حول التاريخ التركي.

2/ أقدمية الشعوب التركية وعراقتها التاريخية.

3/ تواجد أترك كثيرين في أوروبا والعكس، والتأثر بالأفكار الأوروبية وأفكار الحداثة والتي وجدت رواجاً كبيراً لها مع إقامة الجمهورية التركية الحديثة التي إتخذت من الأناضولية التركية إيدولوجية للجمهورية، حيث قرر (كمال أتاتورك) تغيير إسم الدولة، لتحمل إسم (تركيا) ويصبح الشعب (الشعب التركي)، ولتتطور بعدها الإحساس بالهوية التركية في مقابل تراجع التقاليد والثقافة الإسلامية، لكن التطور أو عملية التحديث هذه، قد إتخذت في البدء شكل الإجراءات الإصلاحية ذات الطابع العملي، من أجل تحقيق أهداف محددة على المدى القصير، لتصبح مجهوداً عمدياً جر أمة بأكملها من حضارة أخرى نقيضة لها.¹

فبمجرد وصوله إلى السلطة إعتد (مصطفى كمال أتاتورك) نموذج الدولة العلمانية القومية المتسلطة، التي تنطلق من الأرض كأساس لكيانها، وكان قد رد تخلف و انحطاط الدولة إلى العامل الديني (الإسلام) وحسبه، التطور لن يتأتى إلا عبر الإنطلاق في عملية تحديثية، يكون بتبني النماذج الغربية سواء " ثقافياً، تنظيمياً، قانونياً، أو حتى من خلال

¹ -Bernard lewis, islam et laïcité « la naissance de la turquie moderne » (paris : édition fayard 1988), p.p 14,24

طريقة العيش واللباس ووصل الأمر إلى حد تغيير أحرف الكتابة، تلاه إلغاء نظام الخلافة العثمانية وتأسيس على انقاضه الجمهورية التركية الحديثة، كما حدث تماما في إيران أثناء حكم (رضا بهلوي 1921)، الذي أصبح شاه إيران بعدها.¹

ثم إقرار "مبدأ العلمانية" في الدستور التركي العام (1937م) ، بدلا عن "مبدأ الإسلام دين الدولة " الذي تم التخلي عنه العام (1928م)²، نفس الشيء ينطبق على العالم العربي، الذي ظهرت فيه نخبة عملت كقوة محركة من أجل تغيير المجتمع التقليدي الإسلامي، فبمجرد تفكك الإمبراطورية العثمانية وإستخلافها بالإستعمار الأوروبي (الفرنسي-البريطاني)، الذي سعى في سبيل خلف نظام دول جديدة إعتباطية (العراق، إمارة الأردن، سوريا، لبنان)، تشكلت مباشرة مقاومة قومية مناهضة للنظام التقليدي. ومن هنا أصبحت القومية العربية، الأيديولوجية المركزية والمهيمنة في الشرق الأوسط، والتي إنطلقت من حركة إحياء ثقافي وأدبي، خلال القرن التاسع عشر ثم بلغت الراديكالية الثورية في القرن العشرين، لتنتهي الى الجمع بين وعي الثقافة العربية في جوانب اللغة، الأدب، الدين، التاريخ المشترك والحدثة، من ناحية وفي شكل دول علمانية على النمط الإشتراكي من الناحية الأخرى.³

المطلب الثالث: فترة الحرب الباردة وما بعدها:

فرض واقع العلاقات التركية-العربية الذي رسخته الحرب الباردة، تحديد إطار الخيارات الإستراتيجية التركية للشرق الأوسط عموما والعالم العربي على الأخص، التي تركزت على الحد من التأثير السوفياتي في المنطقة وفقا للرؤية الغربية التي كانت تهدف إلى ضمان إستمرار تدفق النفط العربي إلى الأسواق العالمية في الوقت الذي تموقع التيار القومي

¹ - جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 796.

² -Alexandre Jevakhoff, le kémalisme 50, après (cahiers d'études sur la méditerranée orientale et le monde turco-iranien, N°=8, juillet-Décembre 1989), p359.

³ - جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص. 796.

العربي في الجبهة المقابلة، كداعم للأيديولوجية السوفياتية، لتنتهي بذلك المرحلة التي إنتهجت خلالها الجمهورية التركية الجديدة سياسة الحياد عن كل التطورات الحاصلة في محيطها المباشر والإتكفاء للإهتمام بشؤونها الداخلية ومحاولة النهوض بالمجتمع التركي رافعة شعار "سلام في الوطن، سلام في العالم"، حيث فرضت ظروف وتداخليات الحرب العالمية الثانية قواعدها على السياسة الخارجية التركية، وقد إجتمعت مجموعة من العوامل الجيوبوليتكية والجيواستراتيجية، لتكون بمثابة نقطة التحول في هذه السياسة، فلم يبق أمام تركيا إلا الانضمام إلى أحد القطبين المتصارعين، وإنتهى الأمر بالإنطواء تحت المضلة الغربية والأمريكية بالخصوص. على هذا الأساس تحولت تركيا إلى قوة ضاربة للمصالح العربية القومية، التحريرية والدينية في المنطقة، كانت ملامح السياسة الخارجية التركية واضحة في تلك الفترة، تجلت عبر مواقفها السياسية والعسكرية، فكانت البداية بالإعتراف بالدولة العبرية (سنة 1949م)، ثم حصولها على العضوية في حلف شمال الأطلسي (1952) والإلتزام بكل المهام التي يفرضها دورها كعضو في "الناتو"، أيضا موقفها الراض للإستقلال الجزائر، بعد عرضها أمام الهيئة الأممية بداية الستينات.

خلال منتصف الستينات، عملت تركيا على تكريس سياسة "الوضع الراهن" مع جوارها العرب، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز مبدأ إحترام الحدود، ورفض وجود قوة مهيمنة في المنطقة، عبر إقامة نظام ميزان قوى إقليمي متعدد الأقطاب تفاديا للخلافات الإقليمية.¹

بعد إنقلاب (1980)، ساعد تصالح تركيا مع قيمها الدينية الإسلامية، في إعادة هيكلة العلاقات التركية-العربية، بعد التصدعات المتتالية منذ (1916)، وكان لما عرف بحركة التوليف 'التركي-الإسلامي'، التي سنأتي على التعريف بها بدورها بالتفصيل في هذا

¹ - خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (سوريا: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص.ص

المجال دورا جوهريا، في إدراك الأبعاد الجيوبوليتيكية لمتغيري الدين والتاريخ المشتركين وتقريب الأفكار، التصورات والسلوكيات بين الجانبين ومحاولة تغيير الخلفيات التي تحكم هذه العلاقات، جراء الأحكام المسبقة لكل طرف على الآخر، حيث كان ينظر العرب إلى تركيا، على أنها الدولة المنسلخة من هويتها التاريخية والمتجردة من قيمها الحضارية، فيما كان يرى الأتراك في العرب ومن ورائهم الدين الإسلامي، سببا في تراجع قوتهم وتخلفهم عن الركب الحضاري.¹

في فترات لاحقة وكغيره من بقية مناطق العالم، تأثر الشرق الأوسط ككل ومن ورائه المنطقة العربية، بنهاية الصراع بين "الشرق والغرب"، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل مهيم وموجه للسياسات الدولية عسكريا وسياسيا تجلى ذلك أولا بالسعي الأمريكي لتحرير الكويت ضمن تحالف تاريخي، تلاه نشر كبير لقواعد عسكرية برية وجوية أمريكية في المنطقة لكن، وفي المقابل فإن فشل مفاوضات "كامب ديفيد" (2000)، في إيجاد تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي رغم مساعي إدارة "كلينتون"، الأمر نفسه بالنسبة لقضية "هضبة الجولان"، كشف عن عدم قدرة أمريكا على إدارة نزعات الشرق الأوسط، (الذي يبقى ضمن مصالح "واشنطن" الحيوية. بالنظر إلى موقعه الجيوإستراتيجي وثرواته الطاقوية والمالية، زيادة على ما يمثله أمن إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية).

كل هذه الأحداث أكدت نهاية للتفوق الأمريكي وظهور قوى إقليمية جديدة نخص بالذكر تركيا وإيران، الأمر الذي ألح على ضرورة هندسة ورسم معالم جديدة لموازن القوى الإقليمية في المنطقة لاسيما بعد الإنفتاح التركي على العالم العربي من جهة مواقف تركيا من الملف الإيراني والإسرائيلي من جهة أخرى لتشكل هذه المرحلة المنعرج بالنسبة للدور

¹ - ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق "الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية"، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص.ص 47، 91.

التركي بعد زوال الخطر الشيوعي، مفندة الاعتقاد بإنهاء أو على الأقل تراجع الأهمية الإستراتيجية لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.¹

إذا سرعان ما أثبتت الظروف والأوضاع المحلية الإقليمية والدولية الجديدة تعاظم الدور التركي، للأسباب التالية:

1/ محليا: تجاذب الداخل التركي بين مجموعة من التيارات المتناقضة، وتزايد حدة الصراع والتباعد بين التيار الإسلامي والعلماني، ووصول الإنشقاق إلى داخل المؤسسة العسكرية، منذ تعيين " نجم الدين أربكان " كرئيس للوزراء إلى الحكم شهر جوان 1996.

2/ إقليميا: تفكك الاتحاد السوفياتي السابق والاتحاد اليوغسلافي، فتح المجال لعودة قوية للفكرة القومية وإنبعاث مسألة الأقليات مجددا، تلاه ظهور عوالم جديدة مثل "العالم التركي" في آسيا الوسطى والقوقاز، وإنبعاث الطموح التركي للعب دور "الأخ الأكبر" المترجم لهذا العالم، دون الإستغناء عن دور أمريكي داعم لهذا الطموح، يضاف إلى هذا زيادة التوتر في العلاقات التركية-السورية، بسبب الدعم السوري للنشاط الكرديستاني، ممثلا "حزب العمال الكرديستاني التركي" وإستقبال زعيم الحزب "عبد الله أوجلان" على الأراضي السورية، ثم لجوء تركيا إلى عقد إتفاق أمني مع إسرائيل في (23 فيفري 1996)، للوقوف في وجه هذا الدعم.

- الفراغات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية إثر إنهيار الاتحاد السوفياتي السابق والمحاولات الأمريكية لملء هذه الفراغات،² بمبررات ديمقراطية المنطقة، تعزيز الحريات وحقوق الإنسان، لكن كان الهدف منها منع الصعود الإسلامي، تحت مسمى

¹ - محمد نور الدين، السياسة الخارجية " أسس ومرتكزات " في: علي حسين باكير وآخرون، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 134.

² - Gilles Dononsoro, que veut la turquie ?: «Ambitions et Stratégie», (paris : edition autrement, 2009), p.p 249,261.

"الحرب على الإرهاب"، إذن هذه الأسباب مجتمعة عززت التحالف "التركي-الأمريكي" على غرار التحالف "التركي-الإسرائيلي"، في مواجهة بعض الأنظمة العربية (سوريا)، والقوى الإسلامية في المنطقة لتشهد العلاقات التركية العربية تصعيدا واضحا. لكن وفي مقابل ذلك، أثارت التجاوزات والمجازر الصربية ضد الأقليات المسلمة في البوسنة وكوسفو البعد القومي الديني لدى الأتراك في ظل الصمت والتغاضي الغربيين.¹

تزامنا مع هذا الوضع، كانت ظروف الحرب على العراق (1991م)، في صالح "حزب العمال الكردستاني"، بإتخاذه شمال العراق منطلقا لتوجيه ضرباته إلى داخل الأراضي التركية ضد الجيش النظامي التركي، بعد أن حظرت منطقة الشمال العراقي على نظام "صدام حسين"، وإنتهى الأمر بنشوء منطقة ذات حكم ذاتي ونمو كيان كردي يتمتع بكل خصائص الدولة، هذا الأمر إعتبرته "أنقرة" تهديدا مباشرا لأمنها القومي ولوحدتها الترابية. ما أثار شكوكا حول النوايا الأمريكية والغربية عموما في المنطقة، كما طرأ طرفان جديان كان بمثابة المنطلق لجلب الإهتمام التركي بالمنطقة العربية، ليشكلا بداية التحول في توجهات السياسة الخارجية التركية وإعادة بناء تطوير العلاقات بين الطرفين هناك.

أولا: هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001، الذي إتخذت منه السياسة الأمريكية ذريعة لشن حملاتها العدوانية ضد المنطقة العربية والإسلامية ككل، بحجة الحرب على معاقل الإرهاب، بدأتها بالحرب على أفغانستان ثم على العراق، مع العلم أن القائمة الأمريكية تشمل دولا كثيرة أخرى، أكثر من ذلك إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية إمتناع أي دولة عن تقديم الدعم لسياستها تأييدا للإرهاب، ما يعني إعتبرها عدو مباشرا لـ "واشنطن" مما يجعل منها هدفا للإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة.

¹ - أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص.ص 284، 286.

ثانياً: العدوان على العراق واحتلال أراضيه شهر مارس 2003، بعد أن كان أكبر قوة عربية وإقليمية في المنطقة، ولد تخوفاً تركيا من إمتداد مخططات السياسة الأمريكية إلى حدودها وإلى دول أخرى في المنطقة، فتكون بذلك الحرب على العراق بداية سلسلة من الترتيبات الأمريكية، تجسيدا للمشروع الأمريكي ضمن ما يعرف " بالشرق الأوسط الكبير).¹ وقد أسهمت مجموعة من العوامل في تغير وتطور النظرة العربية إلى تركيا، منها ما هو متعلق بتركيا ذاتها وبعضها متعلق مباشرة بالواقع العربي، وتتمثل هذه العوامل في:

أولاً إذا ما تحدثنا عن العوامل المتعلقة بتركيا، نجد أن هناك تطورات عديدة داخل تركيا، أسهمت في تحسين صورتها في العالم العربي منها:

- وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 2002م.
- قرار البرلمان التركي الإمتناع عن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق في الأول من مارس 2003م، بعد نقاشات صعبة بحجة رفض الرأي العام التركي للمشاركة في الحرب ضد جاز مسلم، حيث أظهر إستطلاع للرأي العام التركي، أن ثلاثة أرباع المجتمع تعارض مرور فوق عسكرية أمريكية عبر الأراضي التركية، أو فتح جبهة ثانية لغزو العراق عبر تركيا. كما أن إمتلاك حكومة العدالة والتنمية لأغلبية قومية في الجمعية الوطنية، حال دون بلوغ النصاب القانوني بتصويت 264 عضو للحرب مقابل 250 صوت معارض.²
- تحسن علاقات تركيا مع الإتحاد الأوروبي، وبالتحديد منذ إنطلاق محادثات إنضمام تركيا إليه في ديسمبر 2004م.³

¹ - محمد نور الدين، مرجع سابق، ص.ص 134، 136.

² - Gilles Dononsoro, op.cit, p49.

³ - غراهام فولر، مرجع سابق، ص.100.

- كذلك موقف تركيا حيال الحرب على غزة والموقف التركي الصارم من الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية.

- تجسيد التعاون العسكري والإقتصادي معها، والذي إعتبر أقوى موقف من دولة إقليمية، يتخذ ضد إسرائيل، بالإضافة الى ما يعرف بحادثة دافوس عام 2009.¹

لقد إرتبطت كل هذه التطورات، بتطورات أخرى في العالم العربي، وبالتالي كانت لها دلالات في المناقشات الدائرة في المنطقة، وهذا أدى إلى إحداث تغيير في تصور الدور التركي على المستويين، الجماهيري والرسمي العربيين، إضافة إلى تحولات جوهرية في كل الإقتصاد والسياسة الخارجية لتركيا، حيث نجحت في إستقطاب الإهتمام الإقليمي والدولي بها، كدولة صاعدة يمكن ترجمته الى صورة إيجابية، وعليه فإن مرونة الإقتصاد التركي مع الإصلاحات السياسية، كانتا سببا في تنامي " القوة التركية الناعمة" في المنطقة، بحيث أصبحت تركيا تشكل نموذجا جذابا بالتيار الإصلاحي في العالم العربي والإسلامي.²

ثالثا: فيما يخص العوامل المتعلقة بالمنطقة العربية، فإن التطورات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في الشرق الأوسط، غيرت من نظرة العرب أيضا إلى تركيا، حيث خلق عدد من التطورات الأخيرة في المنطقة، إحساسا بوجود أزمة، مثل إنهيان عملية السلام العربي-الإسرائيلي سنة 2000م، تفاقم النزاع الفلسطيني، الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، صعود إيران كقوة إقليمية، الإنقسامات الداخلية العربية، "ثورات الربيع العربي".³ كذلك، فإن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية واصرار بعض الأنظمة التسلطية على

¹ -Didier Billon, l'affirmation de la politique régionale turque, (politique étrangère, (I.F.R.I), printemps 2005), p.p 16.17.

² - مليحة ألتونايشيك، تركيا بعيون عربية، (مصر: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2010)، ص108.

³ - طایل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق، 2013)، ص26.

الاستمرار في أساليبها القمعية، أدى إلى تعميق أزمة شرعية النظم العربية، وتصادد الإحساس العميق بالأزمة في الأوساط العربي.¹

وعلى هذا الأساس، ينظر بعض المثقفين العرب إلى تركيا من زاوية النموذج الجيد الذي استطاعت أن تقدمه ليس للغرب فقط، كدولة تضم أغلبية مسلمة وبقيادة حزب إسلامي، بل وللدول العربية والإسلامية أيضاً، وهذا يدل على إمكانية المزوجة بين القيم الإسلامية والقيم الديمقراطية، ما يجعل من تركيا نموذجاً يحتذى به في منطقة الشرق الأوسط ككل والمنطقة العربية والإسلامية يحظى بالإحترام والإجماع، لاسيما في ظل وجود فراغ قيادي كبير ومزمن في كل المنطقة العربية الإسلامية، ومع الدور المتزايد لتركيا والحضور الملموس لسياستها الخارجية مؤخراً في بعض القضايا الحساسة، التي كنا قد تطرقنا إليها، كل هذه العوامل أسهمت في تطور وتحسن العلاقات التركية-العربية.²

¹ - بركات نظام، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص11.

² - مصطفى اللباد، فهم تركيا: منظور مصري، تحليل نظريات داخلية تركية، (مصر: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، مجلد 11)، ص.ص 55، 60.

ملخص الفصل الأول:

تتفرد منطقة الشرق الأوسط ككل، بميزات قلما توجد في مناطق أخرى من العالم، وهو ما جعلها تستقطب إهتمام السياسيين من رجال الدول والمحليين والأكاديميين، وتركيا واحدة من دول المنطقة التي تمتاز بخصائص جغرافية، تاريخية و حضارية- ثقافية، ساهمت في جعل منها مركزا للسياسة العالمية، عبر نموذج "الإمبراطورية العثمانية"، ودولة تحوز على إهتمام القوى الدولية الكبرى في الوقت الراهن، بالنظر للأهمية الجيوبوليتيكية، الجيوتاريخية والجيواستراتيجية لها، إضافة إلى إمتلاكها قدرات إقتصادية وعسكرية هائلة، تفتح لها مجالات واسعة للمناورة وللعب أدوار محورية في الترتيبات الإقليمية والدولية المحتملة، تماما كما كانت قد لعبت دورا كبيرا في حقبة الحرب الباردة أثناء صراع القوتين العظميتين على مناطق النفوذ عبر العالم، ونظرا للتطورات التي شهدتها نهاية الحرب الباردة وإنفتاح عوالم مختلفة أمام تركيا، إنبعث لدى الأتراك طموح للظهور كقوة إقليمية مستقلة في خيارات سياستها الخارجية، تمكنها من لعب أدوارا أكبر، بالنظر لما تتفرد به من ميزات تسمح لها من إحتلال مركز القيادة ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل وفي كل المناطق التي إمتد إليها نفوذ الإمبراطورية العثمانية، وترتكز أهداف السياسة الخارجية من أجل لعب هذا الدور بالإضافة إلى عناصر قوتها الجغرافية، التاريخية، الإقتصادية والعسكرية في المنطقة العربية على عاملين حاسمين، أهمية الروابط التاريخية بين تركيا والعالم العربي، والتي تسهل لتركيا الإنخراط في قضايا المنطقة، بالنظر إلى التاريخ والمصير المشترك، الإشتراك في القيم الثقافية والحضارية التي وحدت الأمتين التركية والعربية على إمتداد قرون طويلة، تمكن تركيا من طرح نفسها كبديل إستراتيجي ومقبول لدى دول وشعوب المنطقة، خلافا لبدائل أخرى تجتمع فيها خصائص الإختلاف والتباعد، أكثر من محاور الإلتقاء على غرار إيران، إسرائيل و روسيا، كذلك كان لوصول حزب ذو مرجعية دينية إسلامية إلى الحكم في تركيا دورا كبيرا في سعي "أنقرة" للعب دور بارز في الترتيبات الجديدة في المنطقة العربية، كما أن إمتلاكه لرؤيا شاملة للسياسة الخارجية التركية في المنطقة، إستطاع في فترة قصيرة أن يتجاوز

العقبات التي كانت تقف حائلا في وجه تطور العلاقات العربية-التركية، وأن يفرض نفسه ضمن محاور الإهتمامات المشتركة بين الأطراف العربية والطرف التركي، من خلال إعادة وضع تركيا في محيطها الجغرافي-التاريخي-الثقافي، والنظر إليها كقوة ذات أدوار مركزية في السياسة الدولية.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية التركية في
الشرق الأوسط

تمهيد:

سعت تركيا في عقود سابقة إلى توطيد علاقاتها مع الغرب (أوروبا، والوهم،أ) في حين لم تهتم بإقامة علاقات مع دول الجوار الجغرافي في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة اتجه النشاط الإقليمي للسياسة التركية نحو الشرق الأوسط، وذلك يعد إلى العديد من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية والترتيبات الإقليمية الجديدة التي أفرزت فواعل جديدة، أين تبحث تركيا عن الدور، الأمر الذي خلق جواً من التنافس في المنطقة، ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002م الذي جعل من تركيا فاعل محوري وأساسي إقليمياً ودولياً.

المبحث الأول: الأسباب المساعدة لبروز الدور التركي في دائرة الشرق

الأوسط منذ 2002 :

إنّ لحزب العدالة والتنمية دورًا هامًا في صياغة الإستراتيجية التركية الجديدة منذ استلامه الحكم سنة 2002م، وهذا الدور يتطلب اتباع سياسة خارجية تركية واعدة بوضع توجهاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، أين تتجه نحو أداء دور مركزي في رقعة جغرافية واسعة تمتد من إفريقيا إلى آسيا، وهي الرقعة التي تشتمل على كافة التحديات الرئيسية للأمن العالمي.

وهذه الاستراتيجية تعتبر كفكرة مقنعة لتحديد أهداف السياسة الخارجية، ومدى تقبل الشعب التركي لها، إذ تبرز الحاجة لإبقاء عضوية الاتحاد الأوروبي في مقدمة الأولويات للحفاظ على مؤيدي التصورات التكاملية¹.

يتناول هذا المبحث الأسباب المساعدة والمؤثرة على بروز الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية:

شهدت تركيا مع بدايات القرن الحادي والعشرين جملة من التطورات والتحويلات التي طرأت على الوضع الداخلي، وذلك بفعل تغيرات الأوضاع السياسية على الصعيد الإقليمي والعالمي، كما توصل قادة حزب العدالة والتنمية عند استلام الحكم سنة 2002م إلى دراسة الوضع التركي دراسة موضوعية سليمة وواقعية كما هو موجود وليس كما يريدون أن يرونه،

¹ - علي سعد سعيد السعيد، الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط " 2002-2013"، رسالة لإستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الأدب والعلوم السياسية، 2014)، ص95.

أي بنظرة موضوعية مجردة غير إيديولوجية أو دينية أو عاطفية، وتوصلوا عبر هذه الدراسة إلى العديد من النقاط التي تخدم توجهات الإستراتيجية التركية القائمة على فكر حزب العدالة والتنمية، وكان من أبرز تلك النقاط:

1. تعد المؤسسة العسكرية في تركيا اللاعب الأساسي والرئيسي في البلاد، وهي حامية للعلمانية المتطرفة على الدين، وليس ممكن مواجهتها.

2. تنتسّر الأحزاب القومية المتشددة والعلمانية خلف المؤسسة العسكرية، وتترص لأي جهة تحمل صفة أو نزعة ذات طابع إسلامي.

3. يعاني الإقتصاد الوطني من تدهور واضح، وإن ظروف الواقع الاجتماعي نتجه إلى الفقر ومزيد من الفساد وسوء الإدارة والبيروقراطية.

4. تدهور الحريات العامة والحقوق المدنية للشعب تحت حجة حماية علمانية الدولة.

5. يتعلق عدم استقرار الوضع الداخلي في تركيا بمسائل متعددة أهمها المسألة الكردية.

وقد أسهم نجاح حزب العدالة والتنمية في بلورة سياسة داخلية تجاوز فيها كل القيود التي كانت تواجه الأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي¹.

فعندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم قد قام "أردوغان" الطلب بالوفاء بمعايير "كوبنهاجن" من أجل الموافقة على بدء المفاوضات مع تركيا والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو يعلم أنه بهذا الشكل بات مدعوما دعما قويا لأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي "مطلب قومي أتاتوركي" في الأساس، ثم هو مطلب النخب العلمانية بمختلف أطيافها، وأخيراً هو أيضا مطلب شعبي من أجل حياة إقتصادية أكثر رفاهية، وعلى الجانب الآخر فإن المؤسسة العسكرية كانت تدرك تمامًا أن هذا الانضمام يعد سحباً لكافة سلطاتها

¹ - علي سعد سعيد السعيد، المرجع نفسه، ص.ص. 96-97.

السياسية ولقوتها الإقتصادية الخاصة، ويعني أيضا إعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية، ثم أخذ أردوغان خطوات جادة واضحة محددة نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتواءم مع معايير "كوبنهاجن"، تلك التي تركز على استقرار المؤسسات بالشكل الذي يمثل ضمانا للديمقراطية وترسيخ دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات، الأمر الذي انعكس على السياسة الخارجية أيضا¹.

في مقابل ذلك، فقد تبنت حكومة "العدالة والتنمية" سياسة متعددة الأبعاد أساسها التكامل بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية وتتمحور حول:

- ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.
- تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.
- اعتماد البعد الإقتصادي في معالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.
- احترام وحدة الدول القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي².
- أهمية تنسيق الأمن ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية³.

إن الهوية التركية المستقلة أصبحت واضحة، وهي مستندة على اقتصاد تتصاعد قوته يوما بعد يوم، وهذا كله ناتج عن أن السلطة في تركيا استطاعت بشفافية ومنهجية علمية،

¹ - طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص.ص. 153، 154.

² - أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص. 605.

³ - أحمد داوود أغلو، المرجع نفسه، ص. 446.

أن تبني جسراً من الثقة والتواصل بين جميع أطراف المجتمع التركي الكبير، لتصبح القاعدة في تركيا تخدم المصلحة العامة ليست شعاراً لفظياً تقذفه الأحزاب السياسية لغايات سياسية، بل هو حقيقة واقعية تعمل تركيا على ترسيخها

كما نجد أيضاً أن من الأسباب الأساسية التي أبرزت الدور التركي هو ذلك النمو الاقتصادي التركي، وذلك ليس بالصدفة بل للعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها حزب العدالة والتنمية، كالاعتماد على استثمارات القطاع الخاص وسعت الحكومة لحل مشاكله، هكذا ارتفعت حجم الاستثمارات إلى أربعة أضعاف ونصف، ومضاعفة حجم الإنتاج، كما قاموا بإحداث تغييرات في الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي كما سجل معدل النمو الاقتصادي في فترة هذا الحزب الأعلى على المستوى الأوروبي والثالث على مستوى العالم بعد الصين والهند، وهذا ما يجعل تركيا تبرز مكانتها الاقتصادية على الساحة الإقليمية والدولية¹.

ظلت القيود التي تتبع من الداخل التركي هي الأكثر تأثيراً ودفعاً لسياسة خارجية نشطة وفعالة على المستوى الإقليمي، إذ استطاع النظام السياسي التركي بلورة موقف إيجابي من الإسلام، وتجاوز حالة العداء السابقة للغرب، ونجح في مشروع الثورة المعرفية، وتبني العلمانية كأساس الحكم وحصل على الدعم الشعبي للنظام الجمهوري، وعمل على إيجاد بيئة ملائمة للانتقال إلى الديمقراطية، وتبني نظام قائم على التعددية الحزبية، الذي مهد الطريق إلى الانفتاح السياسي وأسهم في ثورة اقتصادية، تمتعت البلاد بموجبها بدرجة معينة من الاستقلال على الدول الأخرى، فقد مكن الإصلاح الداخلي من إبراز دور تركيا على أنها مروج للسلام في المناطق المجاورة، فقبل ذلك كانت مسألة الأمن في تركيا تعامل إلى حد

¹ - زيد أسامة أحمد الرحمانى، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء حكم حزب العدالة والتنمية "2003-2011"، رسالة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 2013)، ص.ص. 51-53.

كبير على أنها مسألة داخلية، وكانت السياسات الخارجية بمثابة إمتداد لهذه العوامل المحلية، أما السياسة الجديدة فقامت على مبدأ تصوري جغرافي جديد يضع حدا لما سمي عزلة الدول المجاورة لتركيا، إذ يعد أحد أهم عناصرها هو جعل الانحيازات والصور السلبية المسبقة شيئا من الماضي، وهو التحول الذي سهل على حزب العدالة والتنمية تحرير سياسته الخارجية كليا من القيود والعوامل الداخلية، بتبني مطالب اجتماعية لتدبير الشأن العام، وذلك لبرهنة كفاءة الحزب في تطبيق الأفكار والبدائل، لذلك فإن نجاح الحزب داخل تركيا وتجاوزه المصاعب والعقبات التي كانت الأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي تفشل في تخطيها سابقا، أسهم في تسليط الضوء على فكرة ضرورة توجه السياسة الخارجية التركية نحو الشرق الأوسط¹.

المطلب الثاني: الأسباب الإقليمية:

يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الإثنيات الدينية والعرقية، التي تتقاسم التاريخ المشترك، والمصالح المتوافقة أحيانا والمتناقضة أحيانا كثيرة، ولعل أهم تلك الإثنيات التركية، العربية والفارسية، ما يجعل التأثير والتأثر بينها واضح وحتمي، وتركيا واحدة من تلك القوى التي تسعى لتثبيت نفسها كقوة مركزية ليس جيوبوليتيكا فحسب، بل ثقافيا واقتصاديا أيضا وقد اجتمعت جملة من الأسباب على الصعيد الإقليمي، استدعت قادة تركيا للقيام بدور إقليمي في المنطقة وهي:

- حالة الفراغ في المنطقة إثر إنهيار النظام الإقليمي العربي التقليدي، وحالة التفكك والتردي اللذين اعتريا الوضع العربي بشكل عام، وخصوصا بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)².

¹ - علي سعد سعيد السعيد، مرجع سابق، ص.ص. 99-100.

² - طایل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق، ص. 36.

- امتلاك الدولة العربية لمقومات القوة في الصراع الجيوبوليتيكي العالمي، والتي لا تقتصر على موارد الطاقة "النفط والغاز" فقط، بل إطلالتها على المضائق الأهم في السلسلة البحرية في العالم من الشرق الأوسط شرقا وحتى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية غربا، المتمثلة في مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس وجبل طارق يمنحها القدرة على التحكم في مراكز العبور الدولية تأسيسا على ذلك فإن موقع الدول العربية الجيوبوليتيكي، لا يقل عن الأهمية الجيوبوليتيكية لكل من إيران وتركيا في حسم الصراعات الدولية.

- إعادة تعريف المصالح الوطنية التركية، وفق قاعدة أكبر لمكاسب سياسية بأقل التكاليف، حيث يمكن لتركيا أن تتوسع إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، مما يجعل الفائدة الإستراتيجية من لعب هذا الدور مضمون في حالة الشرق الأوسط، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى النموذج الإيراني، حيث استمرت إيران ماليا وإيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما لأمر الذي حقق لها نجاحات كبيرة¹.

تبقى أزمة الصراع القومي في تركيا من أهم الأزمات التي تهدد الأمن القومي، التركي وذلك لوجود ارتباطات عرقية تجمع عدد من الأقليات القومية التركية مع عدد من دول الجوار الجغرافي، وأعمال العنف والتمرد من خلال نشاطات حزب العمال الكردي (PKK)، دفع إلى الحكومة التركية إلى التوجه بسياساتها إلى دول الإقليم لمعالجة، مثل هذه المشاكل الداخلية، كما أن تواجد أقلية يهودية في تركيا وتأثيراتهم على الأحزاب السياسية، وكذلك على وسائل الإعلام التركية وعلى الإذاعة والتلفزة، وفي الحياة الاقتصادية والمالية

¹-مصطفى اللباد، الأبعاد الجيوبوليتيكية للحوار العربي التركي، في:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20F.005E-4FAE-82A7-F62CB3E4174.htm>
(28/03/2016).

وفي صناعة القرار بما يخدم مصالحها عند اتخاذ القرارات السياسية الخارجية التي تتعلق بالدفع تجاه إسرائيل، ومن ثم بما يؤثر في مجرى العلاقات التركية في منطقة الشرق الأوسط والسلوك التركي الخارجي، كما أن المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها تركيا، كأزمة الطاقة وعدم استقرار سوق العمل، وانفتاح الاقتصاد التركي وتبعيته للخارج، وارتفاع الإنفاق العسكري، وأزمة المديونية الخارجية، هذا ما دفع تركيا لرسم سياستها الاقتصادية الخارجية، في إطار استراتيجيتها الجديدة، عبر إيجاد مسارات لخدمة مصالحها وأهدافها، وهذا بالتوجه نحو إقامة شراكات جديدة في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة مع الدول العربية من أجل خلق نافذة أوسع على المستقبل في إطار شرق أوسط جديد، يقوم بين دول المنطقة، لذلك نظرت الإستراتيجية التركية بعد عام (2002) بجدية إلى منطقة الشرق الأوسط¹.

بدأت تركيا بتريد عبارة "العالم التركي من الأدرياتيكي حتى سور الصين العظيم، وقد استمرت هذه المرحلة حتى عهد حزب الرفاه الذي استطاع أن يطور مشروع مجموعة الدول النامية الثمانية، كما شهدت هذه المرحلة توتر العلاقات مع سوريا بسبب قضية عبد الله أو جلان، وخيم مناخ دفاعي محافظ على توجهات الدولة، والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي تدهورت أيضاً، ولذلك ارتكزت الثقافة السياسية الخارجية التركية على محور واحد والذي بني على ردود الافعال التي سببتها المتغيرات في الأوضاع الإقليمية لقد تغيرت خيارات السياسة الخارجية التركية في الآونة الأخيرة، وتغيرت معها أدواتها الإستراتيجية واتجهت تركيا من ثم إلى إبرام العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية داخل محيطها الإقليمي في العشر سنوات الأخيرة².

¹ - علي سعد سعيد السعيد، مرجع سابق، ص.ص. 105-107

² - أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص.ص. 247-251.

كما برز العامل التاريخي في سياسة حزب العدالة والتنمية حسب رؤية وزير الخارجية "أحمد داود أوغلو" في قوله "يربط تركيا بالشرق الأوسط عاملان أساسيان في العلاقات الدولية هما التاريخ والجغرافيا"، وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس وزراء تركيا "رجب طيب أردوغان" في القمة العربية الثانية والعشرين والتي عقدت في مدينة سرت في ليبيا 27 مارس 2010 قال: "إننا دون التاريخ الغني والكبير لهذه المنطقة معا، ويجب أن لا يشك أحد بأننا سندون أيضا المستقبل المشرق لهذه المنطقة، أين نعيش في جغرافية صعبة... ومع الأسف، وخاصة مع نهاية الأخير نتواجد في جغرافيا شهدت الدماء والدموع والحزن والصراع والاحتلال". كما أن القلق التركي من أوروبا دفع تركيا إلى التوجه نحو الشرق الأوسط بل حتى آسيا وإفريقيا وهذا ما قاله "أحمد داود أوغلو": «إن شبكة العلاقات المتوترة، التي نسجتها تركيا مع أوروبا بشكل خاص، جعلت الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمر شبه مستحيل، كما جعلت موضوع تطوير استراتيجية شاملة حيال الشرق الأوسط أمراً لا بد منه»¹.

مبدأ آخر يجعل تركيا تتجه أكثر وأكثر نحو الشرق الأوسط، هو التزامها بعلاقات جيدة مع كل من سوريا وإيران، فكل منهما مجاور لتركيا، وإذا رجعنا إلى نظرية داود أوغلو: "صفر مشاكل مع دول الجوار" فإن تركيا تنوي أن تحافظ بشكل مستمر على علاقات قوية مع كل الدول المجاورة لها ككون أساس في سياستها الشرق أوسطية، وهو ما تجلى أخيراً من خلال اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي عقدتها الحكومة التركية مع كل من العراق وسوريا، وعلى الرغم أيضا من أن تركيا تعلن نفسها رسمياً دولة علمانية وذات توجه غربي، إلا أنها في الوقت نفسه دولة ذات أغلبية إسلامية سنية، كل هذا ما يجعلها تتجه نحو الساحة الشرق أوسطية وآسيا².

¹- أحمد سليم البرصان، الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص.ص 149-150).

²- ميشال نوفل، مرجع سابق، ص. 77.

ومن بين الأسباب الإقليمية الأخرى تراجع قدرات النظم الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والسمة الغالبة لهذه النظم تكمن في مظاهر الضعف الداخلي المتعدد وبالأخص عند النظم العربية، بالإضافة إلى طبيعة المشروع الإسرائيلي الذي تتبعه منذ الأيام الأولى لإنشاء كيانها، ولقد شجع هذا الأمر إسرائيل على التماهي في ممارستها وتدخلاتها الأمر الذي أصبح من خلاله بمثابة الدولة الإقليمية العظمى في المنطقة، وهذا ما سيؤدي إلى إخلال المنظومة الأمنية في المنطقة الشرق أوسطية، الأمر الذي أسهم في بروز الإستراتيجيات الإقليمية الأخرى من غير الدول العربية، كتركيا وهذا من أجل إعادة التوازن بين الدول الجوار الجغرافي لها، ومن جهة أخرى لإبراز نفسها كفاعل في المنطقة وحماية مصالحها الاقتصادية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية¹.

المطلب الثالث: الأسباب الدولية:

من بين الأسباب الأساسية هو تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وزوال التهديد الشيوعي على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفع الكثير من السياسيين للقول بأن تركيا فقدت أهم وظائفها في المنطقة، باعتبارها الخط الدافعي المتقدم لحلف شمال الأطلسي خلال الصدام الإيديولوجي بين الشرق والغرب. إلا أن موقعها الجغرافي وتحكمها في العديد من المضائق المائية، مكنها من الحفاظ على أهميتها الإستراتيجية. فكل ذلك يؤهلها للقيام بمسؤوليات إقليمية، كما يبعد عنها أي تهديد ويحقق لها مكاسب اقتصادية عبر علاقتها التجارية، ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبرها جزءاً أساسياً من منظومة الأمن الإقليمية في الشرق الأوسط، لذا تقع على الولايات مسؤولية حمايتها من أي مواجهة أو تهديدات إقليمية، سواء من جانب الرئيس العراقي السابق "صدام

¹ - علي سعد سعيد السعيد، مرجع سابق، ص.ص 108-110.

حسين" أو من دول الجوار مثل "سوريا وإيران"، زيادة على هذا يسمح لها موقعها بتنويع مناوراتها في البحث عن مناطق نفوذ إقليمية.¹

تجلت حقيقة الدور التركي في الشرق الأوسط في فترة إدارة "بوش الابن"، رغم التناقض الواضح بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والشكوك التركية، جراء التحركات السياسية الأمريكية في المنطقة وإهمالها للدور والأهمية التركية، ومحاولة دفعها إلى صراعات إقليمية غير مرغوب فيها.²

الأمر الذي قد يؤدي بتركيا إلى خسارة خياراتها السياسية الخارجية نتيجة إلتزاماتها تجاه الحليف الأمريكي، فضل عن شكوكها في إلتزام أمر أمريكا بمسؤولياتها الأمنية خصوصا إذا ما تناقضت تلك الإلتزامات مع المصالح الأمريكية في لحظة معينة.³

كما يمكن القول بأن الخطاب الذي وجهه "أوباما" في العاصمة التركية في 2009 ركز على ظاهرتين مترابطتين، وهو تسليم وإعتراف القوى العظمى بسياسة الجمهورية التركية تجاه الشرق الأوسط، التي طرحتها في عام 2000م، ورسم الخطوط للسياسة الأمريكية والشرق الأوسط. حيث تقوم تركيا بدور محوري في التعاون والتنسيق في هذا الصدد مع الإدارة الأمريكية وربما في بعض الأحيان، يكون لتركيا دور توجيهي أو قيادي، ولعل اللحظة التي تعتبر حاسمة، والتي أتاحت لتركيا التغلغل في شؤون المنطقة، هي الحرب على العراق، أو بالأحرى الترتيبات التي سبقتها وهي بتصويت البرلمان التركي في 2003 على عدم

¹ -sgtephen,J.flanagan, samuel.J.Berannan, turkey's shifting dynamics « implication for US-turkey relations », (center for strategic and international studies (CSIS), june 2008), p2.

² - غراهام فولر، مرجع سابق، ص208.

³ - أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص262.

نشر 60 ألف جندي من القوات الأمريكية على الحدود التركية العراقية، وهو الموقف الذي قبل بالتقدير من قبل الدول العربية الإسلامية.¹

وقامت تركيا أيضا بعد نهاية الحرب الباردة بإنتهاج مبدئين، الأول وهو ما يعرف بملأ الفراغ يعني أن تركيا بعد حسمها في الخيار الغربي سعت أن تجد محيطا آخر في إنتظار عضوية الإتحاد الأوروبي، بحيث سعت إلى تكوين تحالفات مع دور أوروبا الشرقية ودول البلقان، آسيا ومحيطها العربي في الشرق الأوسط، والثاني هي سياسة المساومة باعتبار أن فن المساومة هو حكمة سياسية بحيث يحق للدول أن تنتقي الوسائل التي تحقق عن طريقها أهدافها في التعامل الخارجي، وهذا ما إعتمدت عليه تركيا من خلال إستخدامها لورقة المياه للضغط على الدول العربية خاصة سوريا والعراق، ومواجهتها فيما يتعلق بالمشكلة الكردية والتدخل التركي في شمال العراق.²

ومن الأسباب الدولية الأخرى التي دفعت بتركيا للتوجه للشرق الأوسط، هي تعثر جهود الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي رغم شروعها في سلسلة من إصلاحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية بضغط من الإتحاد، إلا أن أوروبا قد تبنت معها سياسة الإنتظار المفتوحة، وربما تسعى أوروبا إلى إرغام تركيا على تقديم أكبر قدر ممكن من التنازلات، ثم إن الشروط التي فرضها الإتحاد الأوروبي على تركيا مثل "حقوق الإنسان" قبرص، بحر إيجه، والمعايير الاقتصادية ليست مبررات حقيقية من أجل قبول عضويتها، بل وضعت من أجل تطبيق إستراتيجية الغموض وتعطيل مسألة الانضمام.³ شكل الرفض الأوروبي لدخول تركيا النادي الأوروبي المسيحي الذي يدخل في نطاق المصالح الحيوية بالنسبة "لأنقرة" واحد

¹ - جان ماركو وآخرون، عودة العثمانيين: "الإسلامية التركية"، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010)، ص، 234، 238.

² - إيمان دني، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص. 138.

³ - أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 586.

من أول وأهم العوامل، التي دفعت تركيا إلى إعادة النظر في البدائل الإستراتيجية المتاحة أمام صناع القرار وعلى رأسها التوجه شرقا نحو محيطها الجيوبوليتيكي والإنخراط في قضاياها، عبر قيام بدور الوساطة الإقليمية، من أجل تقوية أوراقها التفاوضية مع الإتحاد الأوروبي، وهو ما جسده بمراجعة علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي.¹

بالإضافة إلى علمانية تركيا وثقافتها الغربية، فإن لتركيا خصائص حضارية مختلفة 99% من الشعب التركي مسلمين، كذلك إرتباط تركيا بالشرق الأوسط ويضاف إلى كل هذه الأسباب، مشاكل أخرى مثل مشكلة الأقليات، المشكلة القبرصية وعلى هذا الأساس. ترى تركيا في تزايد دورها في المنطقة العربية، تحسن صورتها في أوروبا، على اعتبار أن تركيا تقع على روافد الشرق الأوسط المجاور للإتحاد الأوروبي، مما يجعلها بالنسبة لهذا الأخير كبوابة للشرق ومنطقة جيواستراتيجية للإمتداد نحو آسيا والشرق الأوسط.² وعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) حيث كانت هي العنصر المحوري في جناح الحلف الجنوبي-الشرقي، مقابل ضمان أمنها القومي بإنصوائها تحت لواء الناتو، وقد منحت حرب الخليج الثانية (1991) زخما جديدا لسياسة تركيا في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال إستغلال قوات الحلف لقاعدة أنجريك التابعة للأراضي التركية، في تنفيذ عدد من المهمات العسكرية تجاه العراق خلال تلك الحرب الأمر الذي مكنها من الحصول على مكافئة الولايات المتحدة بمنحها مساعدات عسكرية إضافية ودعم طلب تركيا للإنضمام للاتحاد الأوروبي.³ كما أن تركيا إنتهجت للاستراتيجية التنسيق بين تركيا والقوى العالمية، بحيث أن أهدافها تتعلق بأن تغدو خلال النصف الأول من القرن الحالي أحد اللاعبين الأساسيين على الصعيد العالمي، وهي تعتبر أنها مرشحة لأداء الدور الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط

¹ - فؤاد نهر، الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية إنضمام تركيا. مجلة شؤون الأوسط، (لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية، ع 116، 2004)، ص77.

² - طایل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق، ص.ص.29،30.

³ - علي سعد سعيد السعيد، مرجع سابق، ص116.

إضافة إلى دول أخرى مثل مصر، لتلتحق بقوى عالمية كبرى مثل الهند والصين وروسيا، حيث وقعت تركيا والصين ثماني إتفاقيات اقتصادية، وتطوير علاقاتها مع روسيا كل هذا جعل تركيا إلى بلورة سياسية خارجية قوية متجهة بها نحو شرق آسيا وخاصة الشرق الأوسط والدول العربية الإسلامية.¹

¹ - محمد نور الدين وآخرون، مرجع سابق، ص.ص. 582، 583.

المبحث الثاني: المنافسين المحتملين للدور التركي في الشرق الأوسط:

لعبت تركيا دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، خاصة أثناء الدولة العثمانية، وبعد إنهيارها وإقامة على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة عام 1923، إستمرت بلعب دور إقليمي ودولي في المنطقة، ومنذ إنتهاء الحرب الباردة تحاول تركيا البحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة، وخصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، واستلام "الإسلام السياسي" الحكم، وبهدف تفعيل الدور الإقليمي التركي في المنظمة، فقد كيفت تركيا سياستها الخارجية بشكل يتلائم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل التحولات والتغيرات التي تشهدها المنطقة منذ 11 سبتمبر 2001، بالإضافة إلى بروز قواعد أخرى، كالقوى الإقليمية المحاطة بها والتي تشكل كقوى متعاونة معها تارة، ومنافسة بدورها الإستراتيجي تارة أخرى خاصا إيران وإسرائيل والسعودية في الخليج العربي.

المطلب الأول: العلاقة التركية-الإيرانية:

يمكن وصف العلاقات التركية الإيرانية بأنها "ليست حميمة ولا عدائية" ويعود ذلك إلى الحساسية الموجودة بينهما، لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع "العثماني-الصفوي"، وأسباب معاصرة تتعلق بالتنفس الإيديولوجي السياسي وعلى النفوذ في آسيا والشرق الأوسط وقضايا الأمن الحدودية، منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 تعتقد "تركيا العلمانية" أن إيران تشكل خطرا على نظامها العلماني، وذلك بممارسة إيران جهودا لتصدير الثورة إلى تركيا، كما ترى إيران أن الحكومة التركية تحارب الإسلام ونشاطه في تركيا ومن جهة أخرى تعتبر تركيا حليفة الو.م. أو علاقتها الوطيدة مع إسرائيل، هذا ما جعل طهران ترى أن السياسة التركية تشكل تحديا لسياستها الخارجية. في الوقت نفسه يتقاسم البلدين التهديدات الأمنية الحدودية، فالإتفاق الأمني الموقع بينهما في 1992 لم

يحقق الثقة الأمنية الكاملة، بحيث أنقرة تتهم طهران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني (PKK) والإسلاميين في تركيا، وطهران تتهم أنقرة بتدعيم منطقة مجاهدي خلق الإيرانية.¹

سعت كل من تركيا وإيران لتحقيق النفوذ في منظمة الشرق الأوسط لدرك التهديدات الأمنية الواقعية والمحتملة، بدءاً من المشكلة الكردية والإرهاب وانتهاء بالأوضاع الغير مستقرة في دول الحوار العربي منذ إحتلال العراق 2003، كما تتضح هذه المشكلات بأنها مشتركة أمنياً بين البلدين وهذا ما أدى إلى تكريس نفوذهما على المنطقة، وشكلت المسألة الكردية أبرز تحدي أمني لكل من تركيا وإيران، فبالنسبة لتركيا برزت المسألة الكردية منذ عهد كمال أتاتورك الذي لم يعترف بوجود أقليات عرقية في تركيا وهذا ما أدى إلى الإنتفاضات الكردية التي ظهرت آنذاك، وبعد ج.ع.2 أصبحت المسألة الكردية أول إهتمامات السلطات التركية التي عملت عن طريق الخيار العسكري للقضاء عليها، هذا دفع أنقرة إلى إتهام طهران بتمويل للحزب العمال الكردستاني.²

المنافسة التركية-الإيرانية يفترض أنها ترتبط بإرث لا يمكن تجاوزه من العداء بين الدولتين، تعمل تركيا وإيران على أساس ما تراه كل منهما مصالح وطنية يتم معالجتها ضمن واقع النظام العالمي المعاصر ويشير الواقع إلى أن هذه العلاقات قد تعاني من هبات عريضة من الخصومة والشك، منها على سبيل المثال ما حدث مباشرة بعد الثورة في إيران عام 1979 عندما حدث صدام شديد بين الإيديولوجية العلمانية المتمثلة في الدولة الكمالية في تركيا والنظام الشيعي الثوري للجمهورية الإسلامية، قبل الثورة، وخاصة في عهد العاهل الأول من سلالة "بهلوي"، رضا الشاه (1878-1941)، وكان بهلوي إيران وأتاتورك تركيا رفيقان، وبعد الثورة في إيران تبخر التقارب الإيديولوجي. لكن العلاقات بين البلدين لم

¹ - خو رشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص56.

² - محمد عربي لادمي، التنافس التركي-الإيراني على مناطق لنفوذ في منطقة الشرق الأوسط "1996-2014"، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص ص 104، 105.

تندهور إلى حد إرتكاب الأعمال العدوانية وقد تمكنت تركيا من الحفاظ على دور محايد نسبيا خلال الحرب بين إيران والعراق (1980-1988)، أما بالنسبة لإيران، فلم تكن تركيا عاملا رئيسيا نظرا إلى أنها كانت تركز عقائديا وإستراتيجيا على أوروبا و"الغرب".¹

دخلت العلاقات التركية-الإيرانية مفتوحا حاسما بعد إحتلال العراق عام 2003، إذ ساهم هذا الإحتلال في تبدل موازين القوى لصالح إيران، بشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر من جراء بروز الطموحات القومية الكردية ومخاطر إمتدادها إلى جنوب شرق الأناضول. كما أدى إحتلال العراق ساعد في هيمنة حلفاء إيران من الأحزاب السياسية الشعبية على الحكومة والبرلمان والسلطة المركزية ببغداد، أدت كلها إلى تزايد النفوذ الإيراني في بلاد الرافدين، هذا ما ينشئ تهديد أمن للأمن القومي التركي.²

ولعب تمرد الأكراد في شمال العراق دور العازل لنفاذ تركيا إلى العراق وعزلها عن التفاعل مع التطورات الجارية هناك. ما أفسح المجال لطهران أن تشارك واشنطن تقرير مصير العراق وإبعاد تركيا، وزاد في طنبور الإحتلال في التوازنات الإقليمية للبلدين، أن إيران راحت تطور وتتمسك ببرنامجها النووي، ما دفع أنقرة إلى إعادة النظر في "حيادها النووي".³

وتكتسب العلاقات بين إيران وتركيا أهمية مضاعفة لأنها ليست دولتين عاديتين في الجوار الجغرافي، بل قوتان إقليميتان في الشرق الأوسط يتجاوز حضورهما الإقليمي الحدود السياسية لكلتيهما، وعندما نأتي إلى دور كل منهما نجد أن الدور التركي وتعبيرا عن طبيعة الدولة التي يمثلها لا يتجاوز كونه دورا إقليميا من خلال التفاوض والتشاور بهدف خدمة

¹ - آرشين أديب مقدم، العلاقات التركية الإيرانية: "أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟"، (مركز الجزيرة للدراسات، 09 ماي 2013، 01: 15، مكة) (<http://forum.aljazeera.net/ar/profile/151008143132756.html>)

² - إيمان دني، مرجع سابق، ص162.

³ - سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص124.

مصالح تركيا الاقتصادية، بينما إيران فهو إمتداد لطبيعة الدولة الإيرانية، ويبدو الصراع على النفوذ بالشرق الأوسط والرغبة في التمدد الإقليمي قدرا مستمرا للعلاقات الإيرانية-التركية.¹

أما إقتصاديا ومع إنهيار الإتجاه السوفياتي واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عن روسيا، أدى إلى بروز عنصر جديد في العلاقات التركية الإيرانية، وقد تمثل هذا العنصر في المنافسة على ربط هذه الجمهوريات إقتصاديا بمشاريعها الإستراتيجية خاصة في مجال النفط والغاز كما تسعى تركيا إلى تطوير علاقتها الاقتصادية مع الدول الشرق أوسطية وعلى رأسها إيران، كمجموعة الدول الثمانية: تركيا، مصر باكستان. إيران، بنغلادش، نيجيريا، ماليزيا وأندونيسيا والتي تأسست عام 1979.²

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، فقد حدث تقارب بين البلدين رغم المشكلة الحدودية الكردية ومحاولة الو.م.أ إستعمال تركيا في توازن القوى الإقليمية ضد إيران، مع حدوث فراغ في التوازن مع الاحتلال الأمريكي للعراق، إلا أن كل هذا زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران خاصة في مجال النفط والغاز ويأتي التعاون التركي الإيراني ضمن سياسة تركيا الناعرة لتكوين منطقة مرور أنابيب البترول بحرقزون والشرق الأوسط وأوروبا، كما أن شركة البترول التركية (TPAO) تقوم بتنمية آبار الغاز في جنوب إيران على أمل ضخ 20 مليار متر مكعب من الغاز في السنة، كما أن تركيا كانت ضد العقوبات على إيران وإستعمال القوة العسكرية أيضا، سواء من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة،

وقد إنعكس ذلك على العلاقات بين واشنطن وأنقرة، إلا أن عند مجيء أوباما وإعلانه قبول المفاوضات مع إيران، دفع تركيا لإعلان القيام بالوساطة بين إيران والغرب، لحل

¹ - إيمان دني، مرجع سابق، ص160.

² - خو رشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص57.

مشكلة المفاعل النووي الإيراني بالطرق السلمية مع تأييد تركيا لخيار إيران في الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية، وحسب نظرية العمق الإستراتيجي لأحمد داود أوغلو فالعلاقة مع إيران تتمتع بالحرارة وباتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع العراق، هذا يجعل هناك محاولة لبناء تعاون رباعي يضم دول الجوار الجغرافي لتركيا يتمثل في إيران والعراق وتركيا وسوريا، يجعل هذه الدول بتعاونها فعالة إقليمياً ودولياً فقد رفضت تركيا الضغوط الخارجية في عزل سوريا وإيران.¹

المطلب الثاني: العلاقة التركية الإسرائيلية:

إن التطورات والتغيرات الحاصلة على صعيد العلاقات التركية-الإسرائيلية بكل ما تمثله هذه التطورات والتغيرات من أهمية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي يجزنا الأمر للبحث في الأصول التاريخية لتلك العلاقات، بحيث تعود جذور العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى الإمبراطورية العثمانية حيث كان العثمانيون متسامحين مع اليهود والمسيحيين والعيش معهم بسلام، ولم يتعرضوا للإضطهاد الديني رغم معارضة العثمانيين للطموحات الصهيونية في إنشاء دولة قومية في فلسطين، واستمرت السياسة نفسها في عهد الدولة التركية الحديثة (حكومة مصطفى كمال أتاتورك)، بل كان لليهود أثر فاعل في المجتمع التركي إقتصادياً وسياسياً مما انعكس على أداء النخب التركية، في تعزيز العلاقة مع إسرائيل والغرب مما يدل على ذلك أن تركيا أول دولة إسلامية تعترف بقيام دولة إسرائيل، رغم كل هذا فإن العلاقات كان يسودها الحذر بسبب الضغوط العربية لقطع العلاقة بينهما واستمرت العلاقة بالتأرجح وفق الظروف الدولية والإقليمية والداخلية، لاسيما من الجانب التركي بسبب تنامي

¹ - أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص.ص 157، 158

التيار الإسلامي ووصول حزب العدالة والتنمية ذات الجذور الفكرية الإسلامية إلى الحكومة منذ 2002 واتباعه لإستراتيجية جديدة في سياسته الإقليمية والدولية ومنها (إسرائيل).¹

يرى الغرب و"إسرائيل" وبعض الدول العربية المعتدلة بأن حكومة "أردوغان" وحزب العدالة والتنمية تتجه بشكل ثابت نحو التطرف فحيث يربط هذا الرأي بين أنقرة ومعظم الدول والحركات الراديكالية في الشرق الأوسط من إيران وسوريا وحزب الله وحماس، فإن أردوغان يحاول الإستئثار بالدور الذي لعبته سابقا الدول والحكومات الأكثر اعتدالا مع الإسلاميين المتطرفين، وبالأخص محاولته الحلول مكان مصر في التوسط لإيصال مطالب حماس، أن يحل محل الو.م.أ في التوصل إلى صفقات مع إيران.²

بالرغم التحول الذي حدث في الاستراتيجية التركية نحو إسرائيل إلى أنها كانت تجمعها العديد من العلاقات التعاونية في وقت مضى وهذا بسبب العديد من التحولات الداخلية والإقليمية والدولية، وخاصة تلك المشكلات التي عصفت بالنظام السياسي التركي، الأمر الذي أتاح الفرصة لبعض أنصار التقارب مع (إسرائيل) في المؤسسة العسكرية التركية لطرح فكرة تدعيم وتنمية المصالح معها، وهذا بسبب موقف الإتحاد السوفياتي المؤيد للأحزاب اليسارية (المابام) في إسرائيل) حيث أثار مخاوف الأتراك من إمتداد الخطر الشيوعي إلى الشرق الأوسط وكان لذلك دور فعال في رسم السياسة التركية تجاه (إسرائيل) وتوطيد العلاقة مع الغرب، كما زادت مخاوف المؤسسة العلمانية من الخطر الإسلامي

¹ - سلمان داود سلوم الغراوي، حزب العدالة والتنمية: "دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية"، (الأردن: دار أمانة لنشر والتوزيع، 2014)، ص.ص 288، 289

² - يوسي ألفر، العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران: "بعد شد الأطراف"، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص.ص 4، 5

المتاني بوصله للسلطة التنفيذية في 1995 إثر فوز حزب (الرفاه) في الإنتخابات البرلمانية بزعامة "نجم الدين أركان" وتوطيد علاقته بالدول العربية الإسلامية وخاصة إيران وليبيا.¹

إن التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي يثير الخوف والقلق لدى الدول العربية من عودة سياسة الأحلاف العسكرية إلى المنطقة فإن تركيا لا تعطي للفرض العربي الإسلامي أهمية وتتجه أكثر إلى توطيد العلاقة العسكرية مع إسرائيل وهذا يتضح في الزيارات المتبادلة لكبار العسكريين والسياسيين بين البلدين هذا ما أدى إلى توقيع العديد من الإتفاقيات الهامة في مجال صناعة الأسلحة مما أدى إلى تطوير المجال الأمني والإستخبارتي وإلى جانب العلاقة العسكرية الوطيدة بين البلدين، تشهد العلاقات الإقتصادية بينهما تطورا كبيرا، حيث تقرر إقامة سوق حرة مشتركة بين البلدين في العام 2000م وكانت تركيا عقدت إتفاقية ثنائية لبيع مياه "نهر مانوجات" إلى إسرائيل، كذلك ظهور روبروزد والجالية اليهودية في مختلف مرافق الدولة التركية لاسيما في التجارة والإعلام والصناعة.² العلاقات التركية-الإسرائيلية كانت تنطلق من مصالح الإستراتيجية مشتركة من أجل بلورة دور متميز على الصعيدين الإقليمي والدولي، فتركيا تلعب بذلك دور الفاعل من خلال تقوية العلاقة مع إسرائيل وتطوير قدراتها العسكرية والإقتصادية بمساعدة الأخيرة لتنمية مصالحها وتحقيق أهدافها.³

تمر العلاقات التركية-الإسرائيلية بمرحلة الهبوط المتنامي منذ العدوان الإسرائيلي على غزة (2008/2009) مروراً بما يسمى "واقعة دافوس" الشهيرة بين أردوغان وبييرز وصولاً إلى أزمة "أسطول الحرية" عام (2010)، حيث بلغت تلك العلاقات مستويات من الانحدار لم تبلغها في تاريخها الذي يعود إلى عام (1949)، ومع هذه الأزمة والتوتر في

¹ - سلمان داود سلوم الغراوي، مرجع سابق، ص.ص 289-290.

² - خو رشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص.ص 62-65.

³ - سلمان داود سلوم الغراوي، مرجع سابق، ص.295.

علاقات البلدان لا يمكن الإرتكاز على عامل واحد في تفسير ذلك بل إلى مجموعة التطورات والتحولات الإقليمية والدولية والعامل الداخلي في كل من تركيا وإسرائيل، ويظهر هذا التذبذب في العلاقات مع بداية الألفية الثالثة حيث ندد رئيس الوزراء التركي الأسبق "بولند أجاويد" بالسلوك الإسرائيلي تجاه الزعيم الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات" عام (2001)، ومعركة حنين عام (2002) التي وصفها "أجاويد" بأنها (تقترب من المذبحة الجماعية)، ومازاد حدة التوتر هو تصويت تركيا في الأمم المتحدة ضد إسرائيل بسبب بناء الأخيرة الجدار العازل عام (2003)، وندد "رجب طيب أردوغان" بإغتيال إسرائيل الشيخ أحمد ياسين عام (2004)، ووصفه بالعمل الإرهابي. وإستمر التنديد التركي بالمواقف الإسرائيلية وحربها على لبنان عام (2006)، ومنذ إحتلال العراق (2003) تغيرت الحركية السياسية الإقليمية لتركيا، بسبب تزايد النفوذ الإيراني في العراق، وإنتفاخ سوريا على تركيا ولم تعد تركيا محاطة بدول معادية مثلما كانت في السابق ومع ذلك لا يمكن وصف العلاقات التركية-الإسرائيلية بالترجمة أو المنقطعة، ظهر ذلك في زيادة رئيس وزراء تركيا "أردوغان" إسرائيل في عام (2005)، وللوساطة التركية العلنية بين إسرائيل وباكستان، وتوسط تركيا خمس جولات من المفاوضات السورية -الإسرائيلية عام (2008)، مثل العدوان الإسرائيلي على غزة نقطة فارقة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، فقد جاء العدوان في وقت بذلت فيه تركيا جهودها لإعادة الطرفين السوري والتركي على مائدة المفاوضات مرة أخرى، ومثلت هذه الحرب كنهاية للطموح التركي في القيام بدور "المرجعية الإقليمية" المقبولة من كل الأطراف في الشرق الأوسط، إضافة إلى واقعة "دافوس" 2009 أين أظهر "أردوغان" معارضته الشديدة للسلوك الإسرائيلي، بحيث أبلغ رسالة علنية مفادها أن الدفء في العلاقات بين تركيا وإسرائيل قد أصبح أمرا من الماضي.¹

¹- محمد نور الدين وآخرون، العرب وتركيا: "تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، (قطر: المركز العربي للأبحاث

زاد توتر إسرائيل من تركيا وأدوارها الإقليمية المستندة إلى رؤى مغايرة لمستقبل الشرق الأوسط، تذرعت إسرائيل بأد المسلسلات التركية لخوض معركة دبلوماسية خاسرة مع تركيا، بدأت بالمعاملة السيئة للسفير التركي في تل أبيب (أحمد أوجوز شليكول) من طرف "أيالون"، لكن تركيا ردت بقوة مشترطة إعتذارا رسميا عن المعاملة الغير لائقة لسفيرها، بل وأمهلت تل أبيب يوما واحدا، مهددة بسحب سفيرها من هناك، لم يتأخر الإعتذار الإسرائيلي عن الموعد وذلك بضغوط من بيريز ومنتياهو، لم تكتف تركيا بذلك بالإعتذار، بل إن الرئيس التركي "عبد الله غول" ورئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" رفضا لقاء "ياهو باراك" أثناء زيارته الرسمية عام (2010) إلى تركيا، في خطوة أرادت تركيا أن تظهر على إتخاذ إجراءات تصعيدية أكثر حيال إسرائيل في المستقبل إذا إقتضت الضرورة ذلك.¹

كما أن الإعتداء على أسطول الحرية من طرف إسرائيل زاد الطين بلة بين البلدان، هذا الأسطول كان متوجه لفك الحصار عن غزة أو آخر 2010 أين قتل 09 من الأتراك. وكان الرد التركي سريع وذلك من خلال إستدعاء سفيرها والطلب من إسرائيل تشكيل لجنة تحقيق دولية، كما رفضت الرئيس التركي القاء مع شمعون بيريز في نيويورك على هامس الجمعية العامة في 2010 وهكذا أصبحت قضية العلاقة بين إسرائيل وتركيا قد تعدت الخلافات السياسية إلى العرامة القوية وحتى الشخصية كما تصرفت إسرائيل مع السفير التركي في تل أبيب، وهذا ما تم التعبير عنه حتى إسرائيليا في نشرة صادرة عن مركز الأمن القومي الإسرائيلي حيث جاء في النشرة أن "قضية الأسطول وسيطرة سلاح البحرية الإسرائيلي على سفينة "مرمرة" لم تكن السبب بل المسرع فقط لتدهور العلاقات، على خلفية

وإدراة السياسات، (2012)، ص.ص 695-709.

¹ - محمد نور الدين وآخرون، مرجع سابق، ص711.

تطبيق سياسة (العمق الإستراتيجي) في السياسة الخارجية التركية" وكل هذا أدى إلى تفاقم وتعمق الأزمة في العلاقات.¹

المطلب الثالث: العلاقة التركية السعودية:

سيطرت الدولة العثمانية على الحجاز لمدة أربعة قرون، وأطلق على السلطان العثماني لقب "خادم الحرمين الشريفين" كمصدر للشرعية، حتى عاد الملك السعودي الراحل "فهد بن عبد العزيز" واستخدمه لنفسه ومن بعده ملوك السعودية حتى اليوم، وتمرد السعوديون على الأتراك طيلة الفترة الواقعة من نهاية القرن الثامن عشر وحتى العام 1929، حيث إعترفت الجمهورية التركية بسيطرة آل سعود على نجد والحجاز، وخلال العمليات العسكرية العثمانية المتعاقبة ضد السعوديين، فقد أعدم العديد من القادة السعوديين في أسطنبول، وبالرغم من أنطواء البلدين في التحالف الغربي، إلا أن العلاقات الثنائية بينهما لم تتطور بسبب إختلاف تركيبة ونظم الحكم والقيم السياسية التي يمثلها كلاهما (علمانية تركية وملكية مطلقة في السعودية) ورواسب الماضي العالقة، وتبدل الأمر قليلا في عصر تورغوت أوزال، حيث توجهت تركيا أكثر نحو الشرق الأوسط إقتصاديا، ولتأمين وارداتها من النفط، وتغيرت الديناميكيات التي تتحكم في العلاقات الثنائية التركية-السعودية بعد وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة في تركيا 2002، بسبب التخفيف من الطابع العلماني-العسكري لنظام الحكم في تركيا ورغبة الحكومة الجديدة في التعاطي بفعالية أكثر مع قضايا الشرق الأوسط، من وقتها أرست السعودية سياساتها حيال تركيا على قاعدة الإستفادة من "ثقلها النسبي" في مواجهة غريمتها الإقليمية إيران، خصوصا بعد إحتلال العراق، بالمقابل إستمرت الرؤية التركية السعودية باعتبارها شريكا تجاريا مربحا كأساس للعلاقات الثنائية مع توسيعها سياسيا

¹ - أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص.ص، 162، 163، 164.

بهدف تمكين ذلك الأساس الاقتصادي المريح، على ذلك، تأسيس "مجلس الأعمال التركي-السعودي" في 2003 و "صندوق الاستثمار التركي-السعودي" في 2005.¹

العوامل الداخلية في كل من السعودية وتركيا أثر كبير في التقارب بين البلدين، كما أن هناك تحديات إقليمية مشتركة تلك العوامل تزيد من فرص الالتقاء السعودي-التركي حول ملفات عديدة أهمها: السوري واليمني والإيراني. لكن هنالك عقبات أبرزها إختلاف وجهات النظر حول الملف المصري، وتقودنا هذه العناصر مجتمعة إلى أن هناك فرص تقارب كبيرة بين البلدين، لكنها تبقى محصورة في التعاون حول كل ملف على حدة، مما يعني ضعف فرص التحالف الإستراتيجي طويل الأمد، مع وجود فرقين في الحكم في كل من الرياض وأنقرة وإرتفاع فرص بقائهما لفترة طويلة نسبيا في الحكم، تبرز حاجة كل منهما للتعامل مع الآخر، لكن من غير المرجح نشأة تحالف إستراتيجي بينهما، وهذا ببقاء بعض الملفات عالقة بينهما كالملف المصري، لأنه لا يوجد "مبدأ أحكام" ينطلق منه التعاون، وإنما هناك مصالح آنية، غياب المبدأ، مثل العمق الاستراتيجي المشترك البعيد المدى، وهذا ما يخلق عوائق حقيقية، كالإختلاف وجهات النظر حيال الملف المصري أو التعاون مع جماعات الإسلام السياسي.²

تكمن أهمية العلاقات التركية السعودية نظرا للإعتبارات الدينية والتاريخية والمصير المشترك ويدعم ذلك قوة إقتصاد البلدين باعتبارهما ضمن مجموعة الدول العشرين ودورهما السياسي المؤثرة في إدارة التوازنات الإقليمية وشبكة العلاقات التي يقيمانها على المستويين

¹ - مصطفى اللباد، التقارب السعودي-التركي: "الخلفيات التاريخية والسياق الإقليمي"، (مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 2 فيفري 2015).

² - منصور المرزوقي، العلاقات السعودية-التركية: "تحول بنية التحالفات الإقليمية"، (مركز الجزيرة للدراسات، 15 مارس 2015، 13:13 مكة).

(<http://forun.aljazeera.net/ar/profile/151008143804168.html>)

الإقليمية والدولي ولأن أولوية البلدان هي الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار وخاصة في الشرق الأوسط.¹

الزيادات المتبادلة بين قيادات الدولتين أحد أبرز المؤشرات على تحسن العلاقات الثنائية، وقد كانت الزيادة الأولى للملك عبد الله بن عبد العزيز إلى تركيا عام 2006 علامة فارقة في تاريخ العلاقات التركية السعودية، وخلال هذه الزيادة تم التوقيع على إتفاقيات سياسة عديدة ووقع عدد من رجال الأعمال الأتراك والسعوديين العديد من الإتفاقيات الإستثمارية وتبادل رجال الأعمال من البلدين المعلومات حول فرص الإستثمار والعلاقات التجارية التي تشهد تحسنا ملحوظا وقد أدى ذلك إلى قيام المؤسسات السعودية العامة والخاصة بالتخطيط للإستثمار بقيمة 25 مليار دولار في مجال الطاقة والتمويل والسياحة آنذاك-والبترول والإتصالات وصناعة المواد الكيماائية في تركيا، وبعد لقاء "ملك عبد الله" أعلن "رجب طيب أردوغان" أن هناك العديد من رجال الأعمال والشركات التركية تعمل في مشاريع تبلغ قيمتها نحو 30 مليار دولار في المملكة العربية السعودية، كما نقشت المسائل الأمنية الوطنية والإقليمية في هذه الزيادة، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية لا تزال تعتمد على السلاح الأمريكي، إلا أنها بدأت في التشاور وتبادل وجهات النظر مع الأتراك، وخاصة بشأن المشكلات الإقليمية مثل لبنان وفلسطين والعراق إستمرت العلاقات بين البلدين في التحسن في عامي 2010م، 2011م. وهذا بزيارة رئيس الوزراء التركي المملكة مرتين، أين منح له جائزة "الملك فيصل" وذلك تقديرا لمواقفة السياسية، هذا التقارب إنعكس بشكل إيجابي في المجال الأمني والعسكري بين البلدين، فالتعاون الأمني صب في مواجهة إيران وهو تعاون سني في مواجهة الكفة الشيعية الإقليمية.²

¹ - معمر فيصل خولي، العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر، في: [http://rawabetcenter.com/archives/2707\(25/03/2016\)](http://rawabetcenter.com/archives/2707(25/03/2016)).

² - معمر فيصل خولي، المكان نفسه.

وعلى الرغم من هذا التقارب الذي وصل إلى مستوى الشراكة بين الدولتين إلا أن التحولات السياسية في مصر التي تمثلت في الإطاحة بالرئيس الأسبق " محمد مرسي " في 2013م أثرت وبشكل سلبي على علاقتهما الثنائية، خاصة على المملكة العربية لأنها ليست خسارة حليف فقط ولكنها غيرت من موازين القوى في الشرق الأوسط التي كانت حتى ذلك الحين لصالحها، في حين كان رئيس التركي "رجب طيب أردوغان" أو مسؤول رفيع المستوى على مستوى الشرق الأوسط، الذي طلب من "محمد مرسي" بالتخلي عن الحكم، وقد أفضت هذه الحالة في تمدد النفوذ التركي من خلال وصول "الإسلام السياسي" إلى الحكم في بعض الدول العربية ومنها مصر، الأمر الذي يشكل تهديدا على شرعية المليكيات الوراثية الإقليمية، وبهذا قامت العديد من الدول الخليجية (الكويت، الإمارات) دعاما ماليا لإنقاذ مصر ودعم القوى المناوئة للإخوان المسلمين فهي تأمل من خلال ذلك أن تعود مصر إلى سابق عهدها كحليف أممي وسياسي لدول الخليج خاصة السعودية، وتراهن على تشكّلها كرافعة ضد تركيا وإيران تحت مسمى "العروبة"، في حين إعتبرت تركيا ما حدث في مصر إنقلابا وطلبت بالإفراج عن "محمد مرسي" وإعادته للحكم وانتقاد "عبد الفتاح السيسي" وطلب "أردوغان" وقياديو حزب العدالة والتنمية الأمين العام "لمنظمة التعاون الإسلامي" بتقديم إستقلالته بحجة أن موقفه ليس كافيا تجاه الأحداث في مصر، وأكد على أن المنظمة التي تقدم لها السعودية القدر الأكبر من الدعم المالي فشلت تجاه هذه التطورات المصرية، وأمام زيادة الإنتقادات المستمرة لتركيا للوضع المصري، جمعت الإمارات والسعودية صفقات تجارية مع تركيا ومشروعات كهرومائية تزيد قيمتها على 12 مليار دولار، ويبقى مشهد إستمرار توتر العلاقات حاضر في حال إستمرت المملكة العربية السعودية في وضع الحرب

لما يسمى "بالإسلام السياسي"، بالإضافة للتباين الحاصل فغي الموقف السعودي التركي من عدة قضايا مثل الموقف غزة.¹

¹ - معمر فيصل خولي، المكان نفسه.

المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية كفاعل محوري جديد في السياسة

الخارجية التركية:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، صُنفت السياسة الخارجية التركية على أنها سياسة دور وظيفي لخدمة المصالح الغربية ككل والأمريكية على وجه الخصوص، وقد كانت هذه السياسة أكثر وضوحاً خلال الحرب الباردة، حيث كانت تركيا تمثل بالنسبة للإتحاد السوفياتي السابق بوابة نحو أوروبا والشرق الأوسط من أجل مد النفوذ الشيوعي، بينما كانت تمثل بالنسبة للغرب دولة المواجهة والصد لتي تقف في وجه هذا المد، لكن بإنهاء الحرب الباردة، وفي الوقت الذي ذهب الكثير من المتابعين إلى القول أن الدور التركي وأهميتها الجيوبوليتيكية والجيوسياسية قد إنتهت مع زوال التهديد الشيوعي، افتتحت عوامل جديدة أمام تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز، التي كانت تشكل ما كان يعرف بـ "الجمهورية السوفياتية" يضاف إليها الهزات والأحداث الخطيرة التي مست الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً، مما أعاد بعث الدور التركي في كل المنطقة، كفاعل مهم في التوازنات الإقليمية زيادة على كونها حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية.¹

على أساس، عملت تركيا على إعادة ترتيب و تنويع بدائل سياستها الخارجية في كل محيطها الجيوبوليتيكي والجيوثقافي، عبر بلورة تصورات وإستراتيجيات جديدة، تتناسب والتحولت الإقليمية والدولية، بالأخص فيما يتعلق بالمنطقة العربية، الأمر الذي يلزم دخول حكومة حزب العدالة والتنمية في سلسلة من التحولات الدستورية والإجتماعية، التي طالت كذلك الشأن الخارجي، مكنت تركيا من إعادة تعريف خيارتها لتضع بذلك حدا لفترة الجمود التي ميزت السياسات القديمة، والعزم على عدم الإكتفاء بالإستمرار على نفس نهج المحور

¹ - محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 136.

الغربي، الذي إتبعه الحكومات السابقة أثناء الحرب الباردة. و بعدها، بفضل إمتلاكها لرؤية جديدة لموقع ومكانة تركيا على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويقول "أحمد داود أغلو" "مهندس وصاحب هذه الرؤية: "إنه من دون قراءة صحيحة للظروف والمتغيرات الدولية، لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية، ومن ثم فهم رؤيتها الإستراتيجية الجديدة...".

هذه الرؤية التي تمت صياغتها في شكل نظرية عمل "حزب العدالة والتنمية" بعد إعطائه السلطة على وضعها حيز التنفيذ والعمل على تجسيدها على أرض الواقع، وقد تضافرت مجموعة من المعطيات في دفع تركيا إلى بناء هذا التصور الجديد لتوجهات سياستها الخارجية، نستشفه في تصريح داود أغلو: "...إن 11 سبتمبر 2001، دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى ان تسيد بالنظام العالمي الجديد المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد إنهاء الحرب الباردة نظاما عالميا جديدا مستندا إلى المفهوم الأمني...".

وقد شكل العراق وأفغانستان التجسيد الملموس لهذه الرؤية.¹ حيث يعتبر 11 سبتمبر، تاريخ الشروع في ترتيبات النظام الدولي الجديد الذي أقرته أجندة البيت الأبيض الأمريكي.

أولاً: بالحرب في أفغانستان كمرحلة نسبية، ثم غزو العراق وإسقاط نظامه واحتلال أراضيه، هي المرحلة الإستراتيجية التي ستحمل فيها كل قوة على محاولة إيجاد موقع لها في هذا النظام، ميزتها الأساسية التوتر واللجوء إلى التحالفات التي قد تمتد ما بين 10 إلى 15 سنة، وأخيرا مرحلة التأسيس لهذا النظام الجديد، الذي ستعمل خلاله كل دولة على تثبيت وضعها ومضاعفة حضورها، الى حيث تجلي معالم هذا النظام، برأي " داود أوغلو": "...إنه يتعين على تركيا، إذا كانت تسعى للعب دور مركزي واحتلال مكانة ولأن تكون لديها أهمية ضمن هذا الترتيب الجديد، عليها تبني تصور ديناميكي مؤثر في السياسة الخارجية...".

¹ - محمد نور الدين، المرجع نفسه، ص، 136، 137.

ويضيف "داود أغلو": "أن تركيا قد وجهت ثلاثة عوامل حالت دون تحقيق تركيا مكانة مؤثرة في (90) القرن الماضي وأن تتحول إلى قوة محورية..." وتتمثل في:

- 1- ضربات الحزب الكردستاني التركي، التي إعتبرتها تركيا إستنزاف لقواها، وما ترتب عنها عن استخطاب داخلي أدى على تعطيل كل محاولات التنمية.
- 2- أدت بتركيا إلى إنزلاقات أمنية خطيرة.
- 3- التأثير المباشر على الإستقرار السياسي. وكنتيجة حتمية لذلك، تعاقب الأزمات والصعوبات الإقتصادية.¹

ففي هذا الأساس تبنت تركيا حسب منظور حزب العدالة والتنمية مجموعة من الأسس و المبادئ التي تشكل في مجملها الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التركية الجديدة في المنطقة العربية تتلخص في المحاور التالية:

المطلب الأول: مبدأ التوفيق بين الحريات والأمن:

منذ معاهدة "سفير" لعام (1920م) وإلى غاية إقرار الحكم الذاتي لكوردستان العراق مروراً بالحرب الباردة، كانت القضايا الأمنية تمثل الإنشغال الأكبر كغيرها من دول العالم ولا سيما الحرب ضد الحركة الكردية ممثلة في "حزب العمال الكوردستاني التركي " حيث شكلت المحور الأساسي في السياستين الداخلية والخارجية التركية على حد سواء لسنوات (90) والتي جاءت كنتيجة منطقية للنظام الأمني الذي أرسنه عناصر الحركة الانفصالية العسكرية لعام (1980)، لكن بمجرد إنهيار الإتحاد السوفياتي السابق، على عكس مرحلة الحرب الباردة، أصبحت هذه السياسة محل إنتقادات كبيرة داخل أوساط الحقوقية في الدول

¹ - محمد صادق إسماعيل، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان، (مصر: العربي للنشر والتوزيع، ط2، 2013)، ص141.

الغربية، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في أوروبا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية، ومع ذلك هناك إصرار تركي على مواجهة هذه المعضلة الأمنية بكل الوسائل المتاحة، في سياق متصل بلغت التوترات السياسية مع سوريا والمرتبطة بالمسألة الكردية إلى أقصاها والتي كادت أن تصل إلى المواجهة العسكرية في (1988) مما دفع بتركيا إلى تكثيف علاقاتها مع إسرائيل.

لتزداد بذلك الهواجس الأمنية في المنطقة بعد توقيع مجموعة من الإتفاقيات للتعاون العسكري الثنائي بين الدولتين (1996م) رغم الإنتقادات العربية-الإيرانية لتظهر بذلك ترتيبات جديدة على الخريطة الجيوبوليتكية للشرق الأوسط في جانب آخر إتمام العلاقات التركية مع باقي في جوارها بالحذر المتبادل ما تتبئ بوجود المزيد من العقابات، على غرار العمليات العسكرية التي كان يقودها الجيش التركي شمال العراق، لمنع تسلل العناصر الكردية إلى داخل الإقليم التركي.

إن الأولوية التي أعطت لمفهوم الأمن، الاعتماد الكبير على القوة العسكرية، في ظل هيمنة السياسات العليا المرتكزة على مبدأ البقاء والأمن القومي للدولة في تلك الفترة جعلت السياسة الخارجية التركية تصطبغ بالصبغة العسكرية أو بمعنى آخر، كانت هناك شبه عسكرية لشؤون الخارجية، مما أدى إلى غياب تام للحوار والمبادرات الدبلوماسية كآلية للسياسة الخارجية التركية.¹ في حين شكلت المزوجة بين الديمقراطية والأمن أهم محاور التصور الجديد للسياسة الخارجية التركية التي ينبغي على تركيا تحقيقها، دون التفريط في أي من العنصرين وهو ما يسعى إليه حزب العدالة والتنمية "مزيد من الحرية والديمقراطية" لتحقيق هدف الأمن أولاً، على رد الاعتبار للدين الإسلامي كمبدأ موحد كما كان في عهد

¹ -Umit Yazmaci, la politique extérieur de l'AKP : « entre heritage ottoman et tradition republicaine » moyen orient « dossier turquie » N°9. Janvier-mars 2011, p21.

الإمبراطورية العثمانية، بفصل تسامح قيمه السامية، وليكون بذلك النموذج الذي يقدمه العالم الإسلامي للإنسانية كبديل عن "صدام الحضارات التي جار بها الغرب، لما يضمن العيش للجميع في ظل التنوع الثقافي والسلام، ويتم بذلك الانتقال من ماضي متمحور على الأمن فقط إلى آفاق تسود فيها القيم الإنسانية والديمقراطية، وعلى عكس ما ذهبت إليه قوى العالم، بعد هجمات 11 سبتمبر بتوجيه إهتماماتها إلى الإعتبارات الأمنية، وهو ما يعكس الإحساس العالي بالثقل الحضاري والانتماء إلى عالم إسلامي منفتح، وبأهمية تركيا الجغرافية وبوجودها في قلب العالم وهو ما يسمح لها بإحتلال مكانة مركزية تؤهلها للعب أدوار قيادية، الأمر الذي تعمل تركيا على تجديده فعلياً.¹ ثانياً، انصب التركيز التركي على إحداث إصلاحات سياسية واسعة، استطاعت بفضلها أن تتحول إلى نموذج تطمح إلى تقليده دول كثيرة عبر العالم، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها الدول العربية.² كتكملة لهذه النقطة، يرى مهندس هذه السياسية أن الإتفاق التركي-الإسرائيلي لم يحقق لتركيا مكاسب تذكر، على العكس قد أضر بمصالحها وعلاقاتها مع دول الجوار مما أسهم في تجحيم تركيا وحرمانها من لعب الأدوار المحورية المنشودة، أكثر من ذلك أصبح ينظر لهذا التحالف على أنه يمثل تهديد الأمن و السلم في المنطقة، بدلا من أن يكون عامل سلام.³

وتتطلق تركيا من مبدأ الأمن للجميع، لذلك اتخذت من لبنان المنطلق لدخول الساحة السياسية العربية، من خلال مشاركتها في قوات المتحدة العاملة في جنوب لبنان "البونيفال"، وتقوم الرؤية التركية في هذا السياق على إعتبار لبنان عامل إستقرار للحفاظ على السلام، ليس في المنطقة العربية فحسب، بل ومنطقة الشرق الأوسط ككل، كما تسعى هذه الرؤية

¹ - غالب لاي، دوف فريدمان، حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية الإسلام السياسي التركي، رؤية تركية (مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ع، 3، 2013، ص53.

² - أحمد داود أغلو، تركيا والسياسات الأساسية للشرق الأوسط، (لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية، ع 116، 2004)، ص168، 171

لإيقاف الإستراتيجية الإيرانية لإختراق المنطقة بالنظر إلى إعتبارات الهوية الدينية لكل من تركيا وإيران، إضافة إلى تسوية المسائل العالقة في الداخل التركي كمسألة الكردية و باقي الأقليات الأخرى، وترتكز تركيا في هذه النقطة على تقاليدها وخبرتها التاريخية العثمانية للزعامة.¹ إذ تضطلع تركيا للقيام بدور مركزي في بناء الأمن المشترك في الشرق الأوسط ككل عبر المبادرات الجماعية على غرار مبادرة "إسطنبول للتعاون" في إطار "حلف شمال الأطلسي" التي تقترح إعادة هيكلة النظام الأمني في الشرق الأوسط وتحويل لتركيا الإضطلاع بدور الدولة المؤسسة لهذا النظام، بالنظر إلى مركزها الإقتصادي إقليمي، وباعتبارها مركزا للحوار بين الحضارات وجسرا بين منظمة المؤتمر الإسلامي والإتحاد الأوروبي.²

والمعلوم أن الشرق الأوسط يدخل ضمن الإهتمامات الاستراتيجية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية على إعتبار أن لإستقراره إنعكاسات وتأثيرات مباشرة على الأمن القومي التركي والأمن في العالم، كما أنه مركز تطور النظام العالمي الجديد، بالأخص فيما تعلق بالأمن العالمي للطاقة، لكن ظروف الحرب الباردة جمدت كل الجهود الرامية في حل المعضلات الأمنية والقضايا المركزية العالقة، على غرار القضية الفلسطينية وفن إستعدت هذا الوضع حتى بعد نهاية تلك الحرب، مما جعل من المنطقة بيئة خصبة لتنامي الخلافات والتوترات العرقية، الطائفية الثقافية والتاريخية التي من شأنها تهديد الإستقرار والسلام ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل وفي العالم ككل، لاسيما وأنها غالبا ما ترتبط بترتيبات ومصالح دوائر سياسية مختلف من أجل المنطقة ومن خارجها، لذلك يأتي "بناء السلام" على رأس أولويات السياسة الخارجية التركية الجديدة، وهو ما يفسر جهودها

¹ - ميشال نوفل، مرجع سابق، ص 99.

² - طایل يوسف الله العدوان، مرجع سابق ، ص 75.

الدبلوماسية للتقريب بين دول المنطقة التي تشهد علاقات توتر، مستندة في ذلك على ثلاث ركائز محورية.

1- علاقات سياسية نفعية :

حيث تسعى السياسة التركية إلى تهيئة أرضية مناسبة لحوار سياسي ومشورات بين قادة وصناع القرار في الشرق الأوسط، وقد عملت في سبيل إنجاح هذه الخطوة على إقامة المؤسسات اللازمة لتأطير هذا الحوار، على غرار رغبتها لمفاوضات السلام غير المباشرة بين السوريين والإسرائيليين وأكثر من ذلك إطلاق " مؤتمر دول الجوار العراقي"، كآلية لدعم عملية المصالحة الوطنية والإستقرار في العراق، من أجل الوقوف في وجه أي تدخل أجنبي من شأنه إضعاف الثقة والتعاون الإقليميين تضم هذه المبادرة إلى جانب تركيا والعراق، كل من السعودية، إيران، سوريا، مصر، الأردن، البحرين والكويت، في هذا الإطار اتفقت تركيا مع جامعة الدول العربية لتأسيس منتدى تركي-عربي والغاية منه محور تغيير الأحكام المسبوقة التي شكلت حاجزا نفسيا في وجه تطوير كل حوار بين الطرفين، لتعزيز حضورها السياسي والإقتصادي مع تأكيد على ضرورة توسعه مستقبلا، ليشمل كل مجالات التعاون التركية-العربية، وتحظى تركيا بقبول وإجماع عام بالنظر لإنتمائها الديني ومعرفتها بالمحيط الجيوبوليتيكي لكل المنطقة، من مختلف العواصم سواء من العالم العربي-الإسلامي في "طهران"، "الرياض"، "القاهرة"، "دمشق"، "القدس" أو في عواصم أخرى "موسكو" "تل أبيب" وبقية العواصم الغربية الأوروبية وغيرها.

2- تكامل اقتصادي:

وترى تركيا التعاون الاقتصادي عامل من عوامل الإستقرار السياسي في المنطقة ككل، لذا يتعين إقامة علاقات إقتصادية تركية-عربية قوية، من شأنها تعزيز عملية السلام

الدائم في المنطقة، في ظل عالم تحكمه العلاقات الإعتماد المتبادل بشكل جعل من الصعب حل المشاكل العالقة بشكل منفرد، بحيث يشمل هذا التعاون كل المجالات وقد تم تجسيد هذه النظرية إبرام أكثر من (48) إتفاقية مع العراق، تشمل مجالات الأمن، الصحة، النقل الطاقة، كما تم في نفس الوقت عقد (40) إتفاقية مماثلة مع سوريا، بما فيها فتح الحدود وإلغاء التأشيرة من الدولتين.

3- البعد الثقافي:

تنتمي تركيا إلى حضارة إستطاعت أن تؤسس إمبراطورية متعددة الثقافات عرقيا دينيا وجغرافيا، هذا التنوع حسب الرؤية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، يمثل مصدرا من مصادر قوتها الذي تركز عليه، من أجل تحقيق أهدافها في تصدر المكانة الجيوستراتيجية التي تطمح إلى بلوغها، فالإسلام والمسيحية، كذلك العرب والأتراك إستطاعوا التعايش جنبا إلى جانب على إمتداد قرون طويلة، في ظل حكم الإمبراطورية العثمانية، وسعيا منها لإحياء هذه الثقافة الفريدة وتشجيعها للحوار بين مختلف المجموعات ذات الإلتماءات الثقافية المتنوعة وتعزيزا لقيم التسامح، دعت تركيا إلى بعث مشروع "تحالف الحضارات" والذي تدور فكرته المركزية، حول تشكيل برنامج لإدارة جامعة يعمل على تغيير الصور السلبية والأحكام المسبقة، التعصب والأحقاد التي خلفتها المآسي التاريخية، وقد إنطلق عمل مؤسسة "مشروع تحالف الحضارات العام (2005)، بدعم من إسبانيا والأمم المتحدة أثناء رئاسة "كوفي أنان"، وتحولت إلى عملية أممية، بعد تبين عديد الدول لفكرتها الأساسية وأهدافها الإنسانية، من أجل تعزيز حقوق الإنسان والحريات التي تشكل القواسم المشتركة للبشرية كلها بحيث تشترك كل الحضارات الإنسانية لإقامة عالم أفضل.¹

¹ - ميشال نوفل، مرجع سابق، ص.ص 96، 98.

وهو ما عبر عنه "داود أغلو"، "بضرورة التطبيع مع التاريخ والسير في الاتجاه الطبيعي للأمور ثم ان مصدر كل العواصم العربية مشابهة لمصير "إسطنبول أو أنقرة لذلك، لابد من إعتقاد استراتيجية عمل موحدة تجوز على قبول وموافقة لكل الأطراف، الأمر الذي تحكمه الإتفاقيات الكثيرة التي أبرمتها تركيا مع الدول العربية في السنوات الأخيرة، أيضا تم إلغاء التأشيرة بينها وبين كثير من الدول العربية وغير العربية المحيطة، كما تسعى تركيا إلى إقامة منطقة تجارية مفتوحة وحرّة للجميع.¹

المطلب الثاني: مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجيران:

تبنى "حزب العدالة والتنمية" منذ وصوله إلى السلطة، سياسة تقوم على "مبدأ تصفير المشكلات مع الجيران"، حسب ماجاء في مؤلف وزير الخارجية التركية "أحمد داود أغلو"، "العمق الاستراتيجي"، هذا المبدأ الذي كان واحد من شعارات قادة الحزب الشهيرة والمكررة، في كل المناسبات الخاصة بالداخل التركي (الانتخابات) أو تلك التي لها علاقة بمحيطها الجيوبوليتيكي والجيوثقافي، على رأسهم "رجب طيب أردوغان"، وسائر أعضاء حكومته، وفق مبدأ تسعى تركيا إلى حل كل المشكلات العالقة بينها وبين جوارها، وإعادة بناء علاقات جديدة أساسها حسن الجوار والإحترام المتبادل، لإعطاء صورة جديدة ومغايرة لشركائها التقليديين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي). كذلك لحاضنتها التاريخية في الشرق الأوسط، وهي سياسة جديدة بالنسبة للمنطقة العربية، تأتي إستجابة لمتغيرات وضرورات فرضها واقع دولي وإقليمي معين، أكثر من كونها تغيير منظور أو محور لما يعتقد البعض، ويمكن لهذه السياسة أن تفتح أمام تركيا آفاقا واسعة للمناورة، مما يسمح لها بإستعادة دورها التاريخي في محيطها الإقليمي، الذي حمل أثناء الحقبة الكمالية وما بعدها بسبب التركيز على تعزيز العلاقات مع الغرب، والهدف الأهم من كل هذا النشاط تعزيز

¹ - محمد نور الدين، مرجع سابق، ص138.

مكاسب التجارية في وقت الذي يشهد فيه الاقتصاد التركي نمو ملموسا، وزيادة قدراتها التصديرية وهو ما يؤكد تضاعف الصادرات التركية إلى دول المنطقة، خلال فترة حكم "حزب العدالة والتنمية" عموما، تمثل الإستعدادية ميزة من ميزات السياسة الخارجية لأي دولة، وتأتي كنتيجة الجيوستراتيجية التي لا يمكن للدولة الانفصال عنها أو تجاهلها دولا يمكن بأي حال من الأحوال حصر جملة سياسات الدول وإختزالها في مجرد شعارات لذلك لابد من فهم كيف يحدث تطور معين ومن أين يستمد مصادره، وفي الحالة التركية كان للقوة الإعلامية وصعود المجتمع المدني وكذا تأثير التفاعلات الدولية، دورا بالغا في مسار السياسة التركية الداخلية والخارجية والعكس. والهدف منها اضعاف نوع من الشرعية على السياسات الجديدة المتهجة وفي هذا كثيرا ما يستعمل رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" الشرعية الدينية، من أجل إيجاد الدعم و المساندة، وفعلا قد ساعد ذلك في رفع من شعبيته في تركيا وفي الشرق الأوسط في مواجهة إنتقادات الجناح الراديكالي.¹ لهذا فإن توجه وهدف حزب العدالة والتنمية منذ 2002 في أن تكون لتركيا علاقات جيدة مع جيرانها والتي كان لها واقع كبير في الأوساط الدولية المتابعة لتطور المشهد السياسي في تركيا، تجد لها إمتدادات في السياسات السابقة، حيث شكلت مطلب الفاعلين في الساحة السياسية التركية (الحكومات والأحزاب وحتى الجيش) والتي كانت قد إنتهجت الأسلوب مشابها لهذا السياسة تحت تسميات أخرى مثل سياسة حسن الجوار" أيضا ما عرف بـ "الحزام الأمني حول تركيا"، كلها كانت سياسات تصب في نفس المعنى، وبهذا لم يخرج حزب العدالة والتنمية عن القاعدة، وتجسيد لها المبدأ الذي يشكل اساس السياسة الجديدة لحكومة حزب

¹ -Artic ozge : la turquie : « retour au moyen orient », Herodate, N°=148, la Décorate (2013), op.p.p 33,34.

العدالة والتنمية، إنطلقت الحكومة في تحسين العلاقات مع دول الجوار من أجل ضمان تحقيق أهداف السياسة الخارجية.¹

- إن رؤية الحزب العدالة والتنمية، تطمح إلى إقامة مصالح شاملة، من خلال إعادة ترتيب علاقاتها مع كل دول الجوار لما يحقق لها التواصل مع المناطق البرية القريبة، وكما يقول "أحمد داود أغلو"، ومن غير الممكن لدولة يغلب على علاقاتها التوتر والأزمات الدائمة مع جيرانها، أن تنتج سياسات دولية وإقليمية خارج حدودها، كما لا يمكن لإي معاهدة أن توازي الأضرار الناجمة عن سياسة خارجية تتعارض مع سوريا والعراق، وهي معضلة السياسة الخارجية التركية التي غالباً ما تمر بفترات عدم الاستقرار مع كل جيرانها بتقرب، كما يتعين على تركيا تنقية أجواء الشك الذي خلقته الحرب الباردة والإنحياز الكامل للصف العربي، بتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي، على غرار ما قامت به ألمانيا مع دول أوروبا غير تفعيل مزدوج لخطة سلام ومشروع تطوير علاقات اقتصادية وثقافية في نفس الوقت بهدف تجاوز أزمة الثقة التي تقف في وجه أي تطور في علاقاتها مع جيرانها، ويقول "أحمد داود أغلو": "إن أردت تركيا أن تكون مؤثرة في المنطقة، فعليها إنتاج سياسات تستطيع من خلالها تخطي الجدران الموجودة بينها وبين جيرانها، وبدلاً من بناء جدار الكتروني كجدار برلين".

ويقوم تصور وزير الخارجية التركية بدائل فعالة، يمكن أن تحرر تركيا من المخاوف التي قيدتها ضمن حدودها لعقود طويلة، ووضعها في موقع تستطيع أن تبرم بواسطة إتفاقيات عقلانية مع جيرانها ومع دول أخرى، ما يسمح لها زيادة تأثيرها الخارجي بشكل يحد من إمكانية إقدام أي دولة على المغامرة بتهديد الأمن التركي، لتتضح أبعاد هذه الرؤية التي تتوقف عند حسن الجوار، بل تتعداه إلى السعي لتحقيق تكامل إقتصادي وتواصل ثقافي من

¹ -Ahmed Darutogle, Turkiye Merkez Uike olmal, op.cit68.

شأنه خفض ضغط التوتر الناجم من المراكز السياسية، كما توفر للقوى الإقليمية فرصة بناء السياسات بديلة، وهو ما جسده مع العراق وسوريا خلال " إتفاقية التعاون الإستراتيجي " في المنطقة العربية، ومع دول أخرى من خارج المنطقة كروسيا واليونان، على غرار أيضا ما فعلته مع أرمينيا.¹

أيضا ساهم الفشل الأمريكي في إرساء قواعد النظام الجديد في منطقة الشرق الأوسط في فتح المجال أمام تركيا للعب أدوار محورية في المنطقة، الأمر الذي يتطلب منها خفض خلافاتها مع جيرانها الى الصفر من خلال السعي إلى إعتماد الحوار كآلية ناجعة، بدلا من الوسائل العسكرية واستبدال الحالات النزاعية والصراعية بمشاريع تعاونية تحقق مصالح كل الأطراف، بما يضمن الربح للجميع.

على كل وإن التحسن المستمر في العلاقات مع سوريا قبل " ثورات الربيع العربي " في بداية سنوات 2010، كان دليل واضح على نجاح هذه السياسة التي قدمت تضمنات أمنية لدول الجوار، وأسهمت في التحقيق من حدة التوترات مع بعض تلك الدول، إلا أن الأوضاع في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، عرفت غلى حد بعيد بلوغ الأهداف الموجودة من وراء تبني هذه السياسة من طرف حزب العدالة والتنمية، ثم إن الإنفتاح على سوريا تعثر بسبب زوال العوامل التي ساعدت في التقريب بين الدولتين، كذلك الأمر بالنسبة للعراق، فقد كان التدخل والوجود الأمريكي في العراق ضرب الاسس التي تركز عليها هذه السياسة.²

المطلب الثالث: إنتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد:

¹ - أحمد داود أغلو، مرجع سابق، ص، ص170-173.

² -Nurbilge criss, poramèty of turkish foreign policy under the AKP, dans, Mustafa Aydin(ed), Turkish Foeign problem: old problems, new paramerts, Madrid Munisci, 2010, p32.

ينطلق هذا المبدأ من فكرة مفادها، أن إعتداد تركيا لسياسة ثقافية ذات بعد واحد وكان لها إنعكاسها السلبي على الخيارات وتوجيهات السياسة الخارجية التركية، كما عملت على إعاقة تطوير موقف سياسي ودبلوماسي كان بإمكانه الإنتشار في التراكم المتنوع، كما يسمح لتركيا من التكيف مع التطورات المختلفة التي تشهدها العلاقات الدولية في وقتها المناسب، لإفتقارها التجديد والمرونة من جهة وتضييعها لفرص الإستفادة من ميزات تركيا التاريخية، الجغرافية الثقافية، من أجل الإرتقاء بمكانتها كدولة إقليمية محورية لها ثقلها المؤثر في الساسية الدولية من جهة ثانية.

وضع تركيا كدولة أوروبية وأسيوية، بلقانية وقوقازية، شرق أوسطية ومتوسطية بميزات متعددة الإتجاهات، كان بإمكانها أن تتح لها الإفادة من العديد من البدائل المتاحة لكن الإيديولوجية الجامدة التي تبنتها السياسة الخارجية التركية في فترة سابقة، جعلت تركيا دولة سلبية إقتصر تأثيرها على حدود محيطها الإقليمي المباشر، لذلك فلا يمكن لتركيا البقاء معزولة والإكتفاء بأدوار عادية في جيوبوليتيك العالم، إذ كانت ترغب في تشكيل محور حضاري ديناميكي، مع الأخذ بعين الاعتبار كل الصعوبات التي يمكن أن تتيح في هذا التوحد السياسي، فإمتلاكها لميراث تاريخي متعدد الأطراف والأبعاد، مع ما يحمله من تجارب سلبية تاريخية قديمة وعناصر الحداثة الأساسية، سمح لها أن تكون لاعب مؤثرا في حل الأزمات العالمية، من أجل بناء توجه استراتيجي جديد ومتعدد الأبعاد.¹

فتركيا اليوم أصبحت مثل الدول العالمية الكبرى " الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وروسيا"، لا توجه سياستها الخارجية نحو ميدانها فقط، بل في العالم ككل، وتماشيا مع ذلك فقد إنتهجت سياسة خارجية تناسب مكانتها الإستراتيجية متعددة المجاور، فلها جوار مع أوروبا ومع آسيا، وهي أيضا دولة بلقانية لها وجود في الجغرافيا القوقازية، دولة شرق

¹ - أحمد داود أغلو، مرجع سابق، ص.ص 115، 117.

أوسطية كما أنها متوسطة، غير بعيدة عن دول بحر قزوين وموقعها يخول لها التأثير على دول الخليج، ونتيجة لهذا فقد إقتسمت التاريخ مع الشعوب المحيطة بها شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وعليه فعلاقتها مع جيرانها في الشرق الأوسط وآسيا مبنية على قواعد قديمة جدا أيضا لها علاقات متجذرة بعمق في التاريخ مع شعوب أوروبا.¹

ونظر لكل هذه المعطيات يتعين، على تركيا الخروج من قوقعة الفكرة الغربية الأطلسية المتمثلة في إتباع سياسة المسار الواحد بالسعي إلى الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي والبحث عن المكانة ضمن الكتلة الغربية فقط.

في المقابل إهمال الأبعاد الجيوبوليتكية والإمتداد الجيوثقافي، كما تخول هذه السياسة التحول من مصدر مشكلة دولة صانعة ومشاركة في السلام، والإنتقال من مجرد بلد وسيط إلى بلد مبادر بإقتراح الحلول، بالشكل الذي يجعل منها مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي²، من خلال ما تقوم بتبني أن رؤية حزب العدالة والتنمية في هذه النقطة تتأسس على محاولة التواصل مع العالم الغربي والإسلامي، مع الحفاظ على علاقات التعاون مع الغرب بل تعزيزها فتوجه تركيا شرقا يأتي إستكمالا لدائرة علاقاتها الخارجية، دون أحداث قطيعة مع حلفاءها التقليديين فأعادة بناء علاقات مع العالم العربي الإسلامي لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال بديلا عن علاقاتها الإستراتيجية مع الغرب أو التحلل من إلتزاماتها الأطلسية، ثم أنه ليس لتركيا أية نوايا تغيير محورها أو التنازل في تطلعاتها للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.³ كما أن عدم السماح للقوات الأمريكية بغزو العراق عبر

¹ -Huseyin LATif, *la nouvelle politique extérieur de la turquie*, (France : les editions Cumag, 1^{er} Edition, 2011), p44.

² - محمد نورالدين، مرجع سابق، ص142.

³ - ميشال نوفال، مرجع سابق، ص102.

الأراضي التركية، لا ينفي تمسك ورغبة تركيا في الحفاظ على علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.¹

وتأكيد لهذا الخيار ما عبر عنه " عبد الله غول" من خلال عبارته الشهيرة " إن تركيا لا يمكن أن تحبس داخل الأناضول".² وقد علمت تركيا على تجسيد هذا المبدأ مع الدول العربية من خلال إنتهاج سياسة جيواقتصادية تقوم على تعزيز الروابط الاقتصادية والدعوة لإقامة علاقات تجارية قوية وموسعة عبر مختلف المنديات الاقتصادية على غرار منتدى " بيروت" العربي في جوان 2005، مما أدى إلى تضاعف تلك العلاقات في السنوات الأخيرة، كما دعا رئيس الوزراء " رجب طيب أردوغان" من خلال شرحه لرؤية التركية للقضايا الإقليمية، التي توجه الفائض من عائدات أسعار النفط بشكل متزايد إلى الإستثمار في الدول الإقليمية، وتعد هذه نقلة نوعية في تجاوز أسلوب الخطاب البسيط المرتكز على شعارات فضفاضة كالإخوة الإسلامية والمرور إلى مراحل عملية يمكن لها أن تحقق المصالح لكل شركاء المنطقة، وفي هذا الشأن يؤكد "رجب طيب أردوغان": "أن التغير بدأ بالإنتصار الهائل لحزب العدالة والتنمية في الإنتخابات البرلمانية... ويبدو ان المثقفين العرب معجبون بالخليط الجديد الذي خلقه الحزب، بمزج المحافظة الإسلامية مع الأخلاق الديمقراطية، بما أن النزعة الإسلامية أخذت تنتشر في العالم الغربي، فإن سياسات حزب حكومة العدالة والتنمية أعطت رسالة أكثر إيجابية".

وبناء على ما تقدم فإن الرؤية التركية الجديدة، تقوم على تقنين سياسة إقليمية طموحة في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها، وتشجع على إقامة علاقات عضوية مع الإتحاد الأوروبي والإرتقاء بالعلاقات الأمريكية-التركية كما تقبل فكرة التعددية الثقافية مع علمانية

¹ - غالب دلالي، دون فريدمان، مرجع سابق، ص.ص 54، 55.

² - محمد نور الدين، تركيا والعدنان الإسرائيلي على لبنان، "أدوار وتوزانات" (شؤون الأوسط لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية ع (123)، صيف 2006)، ص.69.

معتدلة، في هذا السياق يعتبر إنفتاح السياسة الخارجية التركية على الشرق الأوسط ككل وعلى المنطقة العربية تحديدا ضرورة إقتصادية وتطور لمسار السياسة التركية عموما، وليس قطاعية مع الشركاء التقليديين للأنقرة، فالمصالح الوطنية التركية تتمثل بالنسبة لحكومة حزب العدالة والتنمية، الغاية الأسمى والتحدي الأصعب الذي يقف وراء تغيير قيادات الحزب لتوجهات سياسيتهم الخارجية وتنويع مصادر قوتها، والنظر إلى دولتهم كدولة مركزية في المنطقة وفي العالم، استطاعت أن تحقق التناغم بين الإسلام والديمقراطية، وأن تكون همزة وصل بين الغرب المسيحي والشرق المسلم، بالشكل الذي يحقق مكانة البلاد الدولية (على النحو الذي إتخذه الرئيس الفرنسي شارل ديغول في (60)، مما يعني أن تركيا قد تبحث في تعظيم مصادر قوتها الذاتية، وتوسيع دائرة علاقاتها الخارجية على الرغم من فهم رغبة تركيا في تحسين وتنويع علاقاتها وسعيها لموازنة مصالحها مع الشرق الأوسط، الذي تقسم معه أكثر من (63%) من الحدود.¹ ويبقى إعتقاد هذه السياسة وعدم الإقتصار على محور واحد خيارا إستراتيجيا، على نحو يجعل تركيا مركزا في السياسة الدولية، بعد ما كان إعتقادها مطلقا على حلف شمال الأطلسي.

فالسعي التركي على لعب دور دولة القائد أو المركز على الصعيد الإقليمي جعلها تنتهج سياسة أكثر واقعية وعقلانية، من خلال تقديم نفسها كقوة إستقرار في المنطقة، قادرة على التحاور والتواصل مع الجميع، كما أنه من شأن هذه السياسة تجنب تركيا الكثير من التهديدات الأمنية المحيطة بحدودها.² لاسيما وأن التهديدات الأمنية التي واجهتها تركيا أثناء الحرب الباردة من الإتحاد السوفياتي السابق بسبب قربها من جواره الجيولتكبي، ساهم بشكل كبير وواضح في تشكيل الصبغة والإتجاه العام للسياسة الخارجية التركية، كما أن هذا

¹ - غراهام فولر، مرجع سابق، ص101.

² - عبد المالك محزم، البعد الإقليمي للسياسة الخارجية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، 2008، 2009)، ص61.

الخطر عزز من تقرب تركيا إلى المنظومة الغربية وتحولها إلى عضو هام في الناتو لها دورها البارز كقيمة إستراتيجية وبوابة أمنية لأوروبا، لكن دون أن تكون لها مشروعا عالميا أو إقليميا خاصا.

توافقا مع هذا الإتجاه جاءت رؤية حكومة العدالة والتنمية للسياسة الخارجية التركية، من أجل تعزيز مكانة تركيا في الشرق الأوسط وفي كل محيطها المباشر بالأساس، حيث يسعى الحزب إلى تحقيق التجانس من التراث العثماني التركي والقرآن الإسلامي في الداخل والخارج والتي كان قد تبناها حزب الرفاه قبلا، لكن دون أن يعني ذلك الإقتصار على قيادة العالم الإسلامي فقط، إنطلاقا من الإيمان بأن تركيا تمثل قوة إقليمية كبرى، كما أن ذلك لا يعني إقامة إمبراطورية عثمانية جديدة في الشرق الأوسط وما وراءها، ولا يسعى لإقامة نظام قانوني إسلامي في تركيا الحديثة على غرار مساعي أحزاب وشخصيات إسلامية سابقة في تركيا، ولكن إرساء نموذج معتدل من العلمانية التركية في الداخل وتبني سياسة أكثر نشاط في الخارج، ولاسيما في مجال الوساطة لحل النزاعات.¹

تركز "أنقرة" في هذا الإطار على تدعيم مصادر قوتها الناعمة لنزع فتيل التوترات في المنطقة، وكانت سياسة تصفير المشكلات مع جيرانها قد مثلت شرطا مسبقا للنهج السياسي الأكثر شمولا من أجل تعظيم نفوذها السياسي، الإقتصادي، الدبلوماسي والثقافي، وخصوصا في المناطق التي كانت تجمعها روابط تاريخية بالإمبراطورية العثمانية كذلك في المناطق التي تتواجد فيها مصالح إستراتيجية تركية، لطالما شكل هذا الطموح هدفا لقيادات تركية بارزة، حيث كان حزب الرفاه قد أبدى رغبة في بناء هيكل موازي للنظام العالمي القائم، بكون تركيا في صدرته، من جهة كان "أركان" ينظر إلى تركيا على أنها "بلد قائد"،

¹ - محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول "قلق الهوية وصراع الخيارات" (لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص 22.

ولم يبتعد حزب العدالة والتنمية كثيرا في هذا الإتجاه، حيث يرى أن النظام الدولي الحالي يفتقر إلى آليات لمد الجسور بين القوى، وكان قد عمل على توظيف الوضع الجيوبوليتيكي المتميز لتركيا لخلق تلك الآليات.

المطلب الرابع: تطوير الدبلوماسية التركية وإعادة تعريف الدور التركي:

إنتهجت تركيا منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، سياسة توافقية مع جيرانها الأوروبيين "الأسويين والعرب على حد سواء، هذه السياسة تعزز بشكل أوضح منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، ما جعل منها واحدة من أهم محاور سياسة الحزب، في إطار ما أصبح يعرف في الدوائر الإقليمية والدولية بسياسة "تفسير المشكلات مع الجيران"¹، عبر القضاء على مسببات النزاعات في المنطقة والمشاركة الإقليمية، عبر الإنخراط في مختلف التنظيمات الإقليمية والدولية وإعتماد الوساطة لكل المشكلات والتقريب بين الأطراف والأهداف وإقامة ترابطات إقتصادية يكون من شأنها تعزيز التعاون وتحقيق المصالح المشتركة.² وكان "داود أغلو" قد صرح بعد تعديده وزيرا للخارجية، عزم بلاده على القيام بدوائر أكبر في الشرق الأوسط وفي كل محيط تركيا الجيوبوليتيكي والجيوثقافي (البلقان والقوقاز)، بالنظر إلى تقاسم الشعب التركي التاريخ والقيم مع شعوب المنطقة، ومن ثم يتوجب عليها بناء علاقات إستراتيجية مع العرب ومع سائر الإقليم المجاور لها³، توجه جديد يحظى بقبول في الداخل التركي بالنظر إلى تقاسم العرب والأترك لمجموعة من القيم الدينية والثقافية والسياسية المشتركة، كما ترى الكثير من الأوساط العربية الفاعلة أن تركيا تمثل أفضل البدائل الإستراتيجية مقارنة ببدائل أخرى (من جهة أخرى لا يوجد إعتراض من القوى

¹ - غالب دالاي، دون دوف فريدمان، مرجع سابق، ص.ص 50، 58.

² - غالب دالاي، دون دوف فريدمان، المرجع نفسه، ص.ص 56، 57.

³ - Huseyin Latif, op.cit, p44.

العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي وروسيا) والإقليمية (إيران إلى حد ما إسرائيل) على القيام بهذا الدوائر.¹

وكانت الدبلوماسية التركية، قد دعت إلى إقامة إجتماعات الدول المجاورة للعراق، وإنشاء ملتقى أنقرة للتعاون الإقتصادي بين فلسطين وإسرائيل و تركيا وإنتهجت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسة قيادية رسمية في المنظمات الإقليمية والدولية، في عام 2005، أصبح التركي "أكمل الدين إحسان أوغلو" الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، كما أطلقت تركيا بالتعاون مع إسبانيا مبادرة "تحالف الحضارات" في الأمم المتحدة وإستضافت "إسطنبول" المنتدى الثاني للمبادرة في 2009 ثم في 2010.²

في هذا الإطار، يرى قياديو حزب العدالة والتنمية أنه على تركيا أن لا تكتفي بأن تكون مجرد جسر يربط بين الأطراف المختلفة، أو الإقتصار على لعب دور الوسيط، بل دولة مركز، وهذا يتطلب الانتقال من السياسة الجامدة والركود الدبلوماسي إلى سياسة أكثر ديناميكية، بالإنفتاح على كل دول العالم ومن دون الإنحياز لأي محور رفض سياسة المحاور التي إنتهجتها تركيا سابقا.³ وهذا يعني إنتهاء المرحلة التي أعتبرت فيها تركيا جسر بين أوروبا وآسيا فهي اليوم كما قال وزير خارجيتها السابق "إسماعيل جام": "تتمركز تركيا لتصبح المركز الإستراتيجي لأوراسيا، فهي تحتوي على عدة مزايا، لإقتصاد الأكثر حيوية، القوات المسلحة الأكثر تطور والديمقراطية الأكثر تقدما في المنطقة، بالإضافة إلى ميزاتها التاريخية والثقافية وهويتها المزدوجة..." وتنتمه لذلك، كان هناك حضور مميز لتركيا في أغلب القضايا التي لها صلة بالعالم العربي، ليتضح أن حكومة حزب العدالة والتنمية في قلب الحدث الدولي والملفات الأكثر حساسية، إلى حد ذهاب بعض الملاحظين الدوليين إلى

¹ - ميشال نوفل، مرجع سابق، ص.ص 96، 105.

² - غالب دالاي، دوف فريدمان، مرجع سابق، ص. 58.

³ - محمد نصر الدين، مرجع سابق، ص. 142.

الحديث ليس فقط عن دور تركي جديد في المنطقة العربية، بل تعديلا في محاور السياسة الخارجية التركية وحتى الحديث عن عثمانية جديدة وسنحاول رصد بعض مشاركات الدبلوماسية التركية في مختلف المحافل الجهوية والدولية.

- المشاركة في قمة دمشق سبتمبر 2008، المبادرة عقب الأحداث المؤلمة في غزة 2008.

- ساعدت سياسة تركيا النشيطة في حصولها على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن الدولي لفترة (2009-2010).

- تحولت تركيا إلى واحدة من مهندسي الإقتصاد العالمي، من خط (المنتظم في قمة (20) وهي نماذج قليلة مقارنة بالنجاحات التركية غير مختلف العالم، ما بين المسؤولية والأهمية التي أصبحت تحظى بها تركيا في العلاقات الدولية والثقافية.

- حضورها لقمة حلف الشمال الأطلسي، كما أن الزيادة التي حظيت بها "أنقرة" على أعلى مستوى من الرئيس الأمريكي "بارك أوباما" فرز إنتخابه لعهد ثانيا كانت بها دلالات كبيرة.¹

- كان لتركيا أن نظمت فوروم "تحالف الحضارات" التابع للأمم المتحدة في السادس والسابع من شهر أفريل، بعدما كانت قد إحتضنت الفروم الخامس للماء في شهر مارس.

- كما كان لتركيا مواقف أبانت عن نوايا الحزب الحاكم في أن يكون لتركيا دور ومكانة في محيطها الإقليمي والعالمي، تجلي ذلك عبر قيادتها لشتى المفاوضات بين أطراف متنازعة حول قضايا مستعصية، حيث ظهرت المؤشرات الأولى على تغير الموقف التركي وإنتهاج سياسات جديدة، بمبادرة "رجب طيب أردوغان" بالوساطة بين إسرائيل

¹ -Huseyin LATifi, Ibid, p45.

وسوريا، التي إنتهجت بجمع الترافيين أربع مرات حول طاولة المفاوضات في "إسطنبول"، وكانت بدايتها عام (2004)، وتجسدت فعليا في شهر فيفري (2007)، بعد زيارة "إيهود أولمرت" إلى أنقرة.¹ حيث أبدت إسرائيل رغبتها لأن تتوسط تركيا هذه المفاوضات، وكانت إسرائيل قد بنت حاجتها إلى المساعدة التركية على عدد من الإعتبارات، منها الدين المشترك بين تركيا وسوريا، أيضا العلاقات الإستراتيجية "التركية-الإسرائيلية"، إضافة إلى العلاقات الشخصية التي تربط رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) والرئيس السوري بشار الأسد)، موقف تركي آخر على إثر العدوان الإسرائيلي على غزة شهر ديسمبر 2008، كان سبعة توسط تركي بين إسرائيل والقادة الفلسطينيين، بدعوة (خالد مشعل) وقادة آخرين إلى أنقرة.²

- توسطها بين مختلف المجموعات المحلية العراقية من أجل إقامة سلام في العراق بجمع مختلف الطوائف المتنازعة، ينطبق الأمر أيضا على حالة لبنان... ونماذج كثيرة خارج المنظمة العربية (دبلوماسية نشيطة بين عواصم بروكسل، بلغراد، سرايفو، وكابل...)، كلها مؤشرات على تحول تركيا إلى فاعل مهم في السلام العالمي، وهو ما أكدته تصريح وزير الشؤون الخارجية التركي "أحمد داود أغلو"، عقب ندوة صحفية في الأول من شهر أكتوبر 2009، بعد مشاركته في إجتماع لمجلس الأمن في الثلاثين من سبتمبر 2009، إن هذه الفترة ستكون بالنسبة لتركيا شهرا للدبلوماسية والسياسة للمساهمة في إرساء الأمن والسلام في المنطقة وفي كل العالم...".

عموما تم رصد زيادات تسلمت 14 دولة في فترة قصيرة، وجهود كثيرة لإرساء السلم، الأمن الإستقرار في هذه المنطقة الحساسة والصعبة، وهي إشارة واضحة مع سعي تركيا من

¹ - غالب دالاي، دوف فريدمان، مرجع سابق ، ص57.

² - ميشال نوفل، مرجع سابق، ص، ص91، 93.

أجل تحقيق تكامل علاقتها مع جيرانها في المجالات الاقتصادية والأمنية، مما يعزز مكانتها في السياسة الدولية.¹

تحولت تركيا إلى لاعب دولي وإقليمي بارز عبر إنخراطها في مختلف التجمعات والتنظيمات الدولية والإقليمية فهي عضو في معظم المؤسسات الأمنية، السياسية والاقتصادية الغربية، كما أن تحولها إلى قوة اقتصادية وعسكرية، جعل منها قوة وسيطة مؤثرة، لكن دون أن يلغي ذلك قدرتها على إدارة الشؤون الدولية والإقليمية بشكل إنفرادي.

- مؤشر آخر تمثل في قيام تركيا بإنفتاح سفارات وقنصليات جديدة، عبر مناطق العالم، في الشرق الأوسط وإفريقيا، إضافة إلى رفع تمثيلها في معظم المؤسسات متعددة الأطراف، من القارة الأمريكية (منظمة الدول الأمريكية)، حتى قارة آسيا ومنطقة المحيط الهادي، (منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي) كما حصلت تركيا على صفة "عضو مراقب" في الإتحاد الإفريقي منذ سنة 2005، كما بدأت سلسلة من الاجتماعات الوزارية مع جامعة الدول العربية في نفس العام وقد عملت بالتعاون مع الجامعة على تأسيس المنتدى التركي-العربي، من أجل تعزيز تواجدها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، زيادة على محاولة إزالة الحواجز السكولوجية التي عرقلت تطوير علاقات إيجابية وبناءة في مصالح كل شعوب الشرق الأوسط.²

- ملخص القول أن تركيا تسعى عبر إنتهاج دبلوماسية نشيطة، تجاوز مرحلة الجمود التي ميزت السياسة التاريخية التركية في الفترات السابقة والتي كان من بين نتائجها السلبية، حرمان تركيا من لعب أدوار مركزية تسمح لها بتوسيع نفوذها عبر مناطق

¹ -Huseyin LATifi, Ibid, p45, 49.

² - مشال نوفل، مرجع سابق، ص 98.

مختلفة من العالم، واحتلال المكانة التي تخول لها جغرافيتها وتاريخها وكان وزير الخارجية " أحمد داود أوغلو"، قد أطلق على هذه الإستراتيجية إسم "السياسة 360 درجة".

ملخص الفصل الثاني:

أثرت التوجهات السياسية التركية بعدد من المعطيات الجغرافية، التاريخية، الدينية والوطنية السائدة في الثقافة الكلية للمجتمع التركي، الذي كان سائرا نحو إحياء وإعادة بعث تلك المتغيرات، حيث لعبت كل من خصائص الثقافة السياسية التركية، وظهور حركة أو اتجاه داخل التيارين الديني والوطني، اللذين ناديا بضرورة عودة تركيا إلى موروثها الحضاري-الثقافي، تزامنا مع تنامي وصعود واضح للتيار الإسلامي، حتى من داخل الأحزاب القومية، في إعادة بلورة ورسم محاور السياسة الخارجية التركية، وتوجيه خياراتها الإستراتيجية، بما يحقق لتركيا مكانة بين الدول الفاعلة إقليميا و دوليا.

إجتمعت تلك المعطيات في الداخل التركي، مع مجموعة من العوامل الداخلية، الإقليمية والدولية، لتعطي دفعا قويا لتعزيز الدور الجديد وهي كالتالي:

✓ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 2002 وتبنيه لدبلوماسية تصفير المشكلات مع الجيران، واتخاذ من بعدي التاريخ والجغرافية، منطلقا للسياسة الخارجية الجديدة.

✓ انهيار النظام الإقليمي العربي بعد الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003.

✓ تعثر الجهود التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

تراجع الدور الأمريكي في المنطقة بعد فشلها في تسويتها نزاعات الشرق الأوسط.

كل هذه العوامل دفعت قادة تركيا، إلى إعادة التفكير في بلورة تصور جديد لتوجهات السياسة الخارجية التركية، عبر تبني مجموعة من الأسس التي من شأنها تحقيق أهداف

تركيا في المنطقة العربية" التوفيق بين الديمقراطية والأمن، تصفير المشكلات مع الجيران، إتباع سياسة متعددة الأبعاد من أجل ضمان مكانة مركزية و أخيرا تفعيل دبلوماسية نشطة وإعادة تعريف الدور التركي في العالم.

الفصل الثالث:

الإستراتيجية التركية في الشرق

الأوسط أثناء الربيع العربي

"نموذج الأزمة السورية"

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

تمهيد:

تثير موجة الثورات التي تشهدها الدول العربية، منذ بدايات 2011م، العديد من المشكلات حول أدوار مختلف الفاعلين الإقليميين والدوليين فيها، وخاصة كيفية تعامل تركيا مع هذه التحوّلات والتأثيرات المتوقعة لها في المنطقة العربية عامة وسوريا خاصة، إذ تعد تركيا فاعل رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، لها ارتباط تاريخي وديني معها بحكم الحضارة بالإضافة إلى القرب الجغرافي والحدود المشتركة مع العديد من تلك الدول ولا سيما سوريا التي تربطهما العديد من القضايا، كالقضايا الحدودية، الموارد المائية، الهوية، القضية الكردية.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي "تموذج الأزمة السورية"

المبحث الأول: موقف وأهداف السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية:

لقد تميّز الموقف التركي اتجاه الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بالتردد والإرتباك، إذا ظهر الحذر في الموقف التركي منذ بداية الإحتجاج في تونس وليبيا ومصر، لكن اضطرت أنقرة إلى تغيير موقفها والإنسجام مع مواقف الإدارة الأمريكية والدول الغربية، إذ زار الرئيس التركي مصر بعد نجاح الثورة فيها كأول رئيس يزورها بعد سقوط نظام "حسني مبارك"، غير أن الموقف التركي تغيرت لهجته وحدثه، بعدما وصل الإحتجاج إلى الداخل السوري، إذ وجد حزب العدالة والتنمية نفسه مضطر لتوضيح موقفه وتحمل تبعات أي قرار تتخذه تجاه سوريا، بسبب العديد من الملفات المشتركة بينها وما يمكن أن يترتب على التغير في سوريا من تداعيات على الملفات المشتركة بينهما وعلى الداخل التركي¹.

المطلب الأول: موقف السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية:

إنّ تركيا ترغب في لعب دور إقليمي مؤثر اتجاه قضايا المنطقة العربية هذا ما دفعها إلى أن تكون من أوائل الدول التي صعدت الموقف مع القيادة السورية، في البداية وجدت تركيا صعوبة في تبني موقف واضح اتجاه القضية وذلك بسبب إدراك قيادات السياسة الخارجية التركية، أن أي تصعيد مع دمشق سوف يجلب غضب إيران والعراق وروسيا، وهم حلفاء النظام السوري الأساسيين وجيران تركيا، التي لن تغامر بقطع العلاقات معهم أو توتير الأجواء، ومن جانب آخر فإن أي تدخل عسكري في سوريا يجب ان يتم عن طريق تركيا

¹ - إياد عبد الكريم مجيد، الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية "تركيا نموذجا"، (مجلة العلوم السياسية، م.د.ع. 46. 2013)، ص.02.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

التي لا تستطيع التعامل مع هذا الملف كالآخرين فهي تشترك بحدود تصل إلى 900 كلم، يسكن على جانبيها الأكراد بالإضافة إلى الآلاف من اللاجئين الذين فروا إلى أراضيها، لهذا وجدت تركيا صعوبة في التعامل مع هذا الملف وإنعكاساته على علاقتها الإقليمية والدولية لكن مع تسارع الأحداث، اتضح الموقف التركي من خلال الدعم اللوجستي والمادي "للجيش الحر" واستقباله لقيادات الثورة السورية، كما قامت أنقرة بنشر صواريخ باتريوت على أراضيها لصد أي هجوم محتمل من قبل النظام السوري¹.

إنّ الإنتقال في الموقف التركي على الأزمة السورية من مستوى لآخر -تقدماً وتراجعاً- يعود إلى عدة عوامل، أهمها التطورات السريعة التي تشهدها سوريا سياسياً وميدانياً، والمواقف الدولية من الأزمة، بالإضافة إلى المتغيرات الداخلية لتركيا، ونقاط قوة وضعف السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية².

وفي ظلّ التسارع في الأحداث والمتغيرات داخل سوريا، أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان "أن ما يرتكب في سوريا يشكل فظائع لا يمكن السكوت عنها". داعياً "الأسد" إلى التخلي عن شقيقه "ماهر" بعدما عده "مسؤولاً عن قمع التظاهرات". وقال: «إذا استمرت هذه الفضائع، لن تدافع تركيا عن سوريا في المحافل الدولية»، وتلا ذلك إعلان "أحمد داود أوغلو" أن أمام "الأسد" أسبوعاً للبدء بالإصلاحات، وإلا فإن المجتمع الدولي سيتدخل، فوفقاً للتوجيه الإستراتيجي الذي رسمه "أحمد داود أوغلو"، يمتد الدفاع عن الأناضول في عمق المناطق الشمالية لسوريا، لذا بدأت تركيا بالحديث عن إقامة منطقة أمنية في شمال سوريا، وبعد ذلك راحت الأحداث الأمنية تتصاعد في شمال البلاد وكان

¹ - إياد عبد الكريم مجيد، المرجع نفسه، ص.03.

² - سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، (سوريا: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، آذار/مارس، 2016)، ص.10.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

أبرزها أحداث مدينة "جسر الثغور" حيث قتلت جماعات مسلحة 120 من رجال الأمن، ما دفع الجيش السوري إلى القيام بعملية أمنية واسعة النطاق هناك أدت إلى تهجير الآلاف إلى تركيا، وبيوازي الحديث عن منطقة أمنية تركية في شمال سوريا ما قام به "تورغوت أوزال" بداية التسعينات حين أنشأ منطقة أمنية في شمال العراق بذريعة محاربة حزب العمال الكردستاني (PKK)، وظهر هذا الموقف والعزم التركي جلياً في أداء دور من البوابة السورية في منطقة الشرق الأوسط، بما يتوافق مع التوجه الإستراتيجي الأمريكي، إلى مد نفوذ تركيا جنوباً ليتصل بالأردن والخليج العربي حتى يتم إغلاق سواحل البحر المتوسط أمام أي تغلغل إيراني أو روسي أو صيني¹.

فالمواقف التركية إزاء الأزمة السورية حسب تسلسلها الزمني. تنقسم إلى عدة مراحل وهذا وفق المتغيرات السياسية والميدانية لفواعل الأزمة.

ففي البداية كان موقف تركيا هو الضغط لإحداث إصلاحات سياسية، وهو موقف نابع من عدة اعتبارات، أهمها دعم تركيا للحركات الشعبية في عدة دول سابقة على سوريا، والعلاقات الجيدة التي ربطتها بسوريا ونظام الأسد ما قبل عام 2011م بحيث شملت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية وتأسيس مجلس أعلى للتعاون الإستراتيجي عام 2009م. كذلك خشية أنقرة من إنزلاق الأحداث وتحولها إلى فوضى عارمة تضر بسوريا وتركيا ومشروعها التواصلي مع العالم العربي، وامتدت هذه المرحلة منذ بداية المظاهرات في مارس 2011 إلى غاية سحب السفير التركي من دمشق في 2012م، وقد شملت هذه الفترة أيضاً العديد من الإتصالات بين "اردوغان" و"الأسد" وعدة زيارات لوزير الخارجية "داود أغلو" ووفد يراسه

¹ جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: "الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011"، (لبنان: شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، ط2، 2012)، ص.ص. 206-207.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

رئيس جهاز الإستخبارات بناء على قرار من مجلس الأمن القومي التركي، وبالرغم من استضافة تركيا مؤتمرين للمعارضة السورية في هذه الفترة، إلا أنها إلتزمت بموقف التغيير السلمي والدستوري وهذا بسبب التطورات الداخلية وإبداء الثقة "بالأسد" ودعمه لتنفيذه ما وعد به من إصلاحات، وحثه على الإسراع في تنفيذها¹.

كما قامت تركيا بالإتصال النشط مع المعارضة السورية خاصة الإخوان، والعمل على إعادة أو صياغة "مجلس" أو "تنظيم" يجمع أفراد وقوى معارضة من الخارج. من مختلف التيارات والإرتباطات، ومن خلال المؤتمرات العلنية أو السرية، ورعاية الصلات والتفاهم بين "الإخوان المسلمين" وقوى خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، وتهيئة المجال أمامهم لتقبل الإخوان مستقبلاً².

فبعد استنتاج أنقرة أن "الأسد" غير جاد وغير قادر على إحداث إصلاحات حقيقية لإحتواء الأزمة قامت تركيا بتبني المعارضة السورية ودعمها سياسياً، وإتاحة الفرصة لها كي تعقد مؤتمرات في أراضيها، بحيث صارت تركيا في الواقع القاعدة الخلفية التي تتحرك فيها المعارضة السورية، بالإضافة إلى تشجيع الكثير من اللاجئين السوريين للجوء إلى تركيا وذلك بسبب الإعلان الغير رسمي لتركيا التي ستعتمد على إقامة مناطق حدودية آمنة داخل الأراضي السورية تطبيقاً لإتفاقية (أضنة)، وإقامة مخيمات ورعايتهم، وكان لهذا اثر إيجابي كبير لدى الشعب السوري حيث طمأن المنتفضين لوجود حليف لهم، كما قامت تركيا بشتى الوسائل السياسية لإقناع المجتمع الدولي، خاصة الإتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية

¹ - سعيد الحاج، مرجع سابق، ص.10.

² - محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات التركية-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: "2008-2012"، رسالة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط غير منشورة (جامعة الأزهر-غزة: كلية الآداب والعلم الإنسانية، 2013م)، ص.126.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

بتصليب مواقفها من الحدث، وتحريض هذه البلدان للضغط على سوريا بمختلف الوسائل والأساليب للقيام بالإصلاحات في نظامها وتحويله إلى ديمقراطي تعددي، في نفس الوقت قامت بذلك مع الدول العربية والطلب من إيران تخفيف دعمها لسوريا¹.

بعدها قامت تركيا وسوريا بقطع العلاقات الدبلوماسية الكاملة إثر سحب السفيرين، اعتبرت تركيا أن نظام "الأسد" فاقد للشرعية باعتباره نظاماً قاتلاً لشعبه ونادت بضرورة إنقاذ مستقبل سوريا، وحتى الشعب السوري في اختيار قيادته، وكانت أنقرة في هذا الموقف شبه وحيدة على الساحة الدولية، في تناقض تام مع المحور الروسي-الإيراني الداعم "للأسد" لكن أيضاً في تمايز عن الموقف الأمريكي-الأطلسي-الدولي الذي يتسم بالتبدل السريع والذي كان يدعو للتركيز على مكافحة "الإرهاب" ممثلاً في تنظيم الدولة الإسلامية، كما كان يعتقد على نطاق واسع أن تركيا أمدت بعض الفصائل العسكرية بالسلاح خصوصاً مجموعات الجيش الحر في شمال سوريا والفصائل التركمانية رغم عدم التصريح بذلك، وتبلورت مع الوقت حالة تنسيق واضحة بين تركيا وقطر².

وتحركات تركيا ميدانياً أيضاً حيث قامت بمصادرة الأسلحة وشددت على الرقابة في جميع معاييرها الحدودية البرية والجوية والبحرية خوفاً من إمداد النظام السوري بالأسلحة والعتاد، بدعوى استخدامها في قمع الانتفاضة، وقد أوقفت السلطات التركية بالفعل بعض الشاحنات العسكرية التي كانت متجهة من إيران إلى دمشق في مارس 2011، وإجبار الطائرات المتجهة إلى دمشق عبر أجوائها للهبوط والتفتيش. أما في المجال البحري فقد صرح رئيس الوزراء "أردوغان" أن بلاده اعترضت إحدى السفن التي تحمل العلم السوري.

¹ - باسل العودات، بعد علاقات ومصالح إستراتيجية... الأسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدواً، (العرب، 9460، الأربعاء 02/05/2014، ص.7.

² - سعيد الحاج، مرجع سابق، ص.11.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

وهي محملة بالأسلحة والذخائر، أمام تكرار عمليات تزويد النظام السوري بالأسلحة التي تستخدم في قتل المدنيين، قامت تركيا بفرض عقوبات مالية على سوريا كتجميد أموال الرئيس السوري "بشار الأسد" وعائلته، وتعليق المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي، وعقوبات أخرى تمس بعض الشخصيات الرسمية، كما قام مجلس التحقيق التركي للجرائم المالية (MASAK) بمراقبة المعاملات المصرفية السورية لحظة بلحظة إلى جانب مراقبة الشركات السورية التي يقال أنها مرتبطة بالنظام عن كثب¹.

إنّ الإتفاق الأمريكي-الروسي في فيينا بما يعني الموافقة الضمنية على بقاء "الأسد" على رأس السلطة حتى الإنتخابات المزمع عقدها، هذا دفع أيضا تركيا إلى التخلي عن شعار إسقاط الأسد والقبول بخطة الفترة الإنتقالية والقبول بالحل السياسي، ومن العوامل التي ساهمت في انتقال تركيا إلى هذا الموقف حالة الركود والمراوحة في الوضع الميداني بين النظام وحلفائه من جهة والمعارضة من جهة ثانية، وكذلك تراجع إمكانات الدور التركي بشكل واضح في سوريا بعد التدخل العسكري الروسي المباشر والاتفاق الأمريكي-الروسي على سقف وخارطة طريق الحل وجدولها الزمني وشكل سوريا المستقبلي ضمن بنود شملت تهديداً مرتبطاً بالإرهاب أو دعم الإرهاب لمن يخرج عن هذا الاتفاق².

كما عرفت تركيا في هذه المرحلة انتخابات حيث ترتب عليها متغيرات داخلية أثرت على صانع القرار التركي، ودفعته لإعادة تقييم سياسته الخارجية، كما أدى ذلك إلى فتح قاعدة "إنجبرليك" العسكرية لطائرات التحالف الدولي وانخراط أنقرة بشكل فعلي في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وكلّ هذا دفع تركيا للانتقال من المبادرة

¹ - علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية-التركية: "المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.ص 15-16.

² - سعيد الحاج، مرجع سابق، ص. 11.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

للدفاع والتي تتزامن مع حادثة إسقاط المقاتلة الروسية، وقد فقدت خلالها تركيا أي أمل في إحداث إختراق كبير في الحالة السورية وإسقاط النظام حيث أصبح شغلها الشاغل حماية حدودها وأمنها القومي من التطورات الحادثة على الأزمة السورية، كالأجراءات العقابية الروسية ضد أنقرة على كافة المستويات وفي مقدمتها فرض موسكو حالة حضر لإيران فعلى فوق سوريا وحتى الإقتراب من حدودها، هذا ما أدى إلى تبخر فكرة تركيا منطقة آمنة في الجوار الجغرافي التي تنادي بها منذ عقود مضت، كذلك تقدم قوات حماية الشعب (الكردية)، وهي الذراع العسكرية لنظام "الأسد" الذي تعتبره تركيا إمتداد لـ (P.K.K) في شمال سوريا تحت لافتة قوات سوريا الديمقراطية من خلال دعم روسي عسكري وأمريكي سياسي لإقامة شريط كردي محاذ للحدود التركية-السورية، كل هذا جعل تركيا تتراجع في مواقفها والإنكفاء بالدفاع عن مصالحها وارتفاع وتيرة التنسيق والتعاون مع السعودية والإنسحاب شبه الكامل لقطر. وتولد السعودية ملف المفاوضات في محادثات جنيف 3 بفضل إرسالها لمقاتلاتها إلى قاعدة إنجيرليك التركية وسط تصاعد وتيرة خبر تحالف عسكري تركي-سعودي في سوريا¹.

لم تتغير ثوابت تركيا من الأزمة السورية والمرتبطة بشكل أساس بالتدخل العسكري، منذ إندلاع الثورة في 2011، وهي ثوابت متعلقة بتأمين الشرعية لتدخل تركي عسكري واسع النطاق وهذا بسبب القرار الصادر عن مجلس الأمن بإجماع دولي أن تركيا لا يمكنها مخالفة قرارات الشرعية الدولية، وهذا الخيار مازال مشلول ومعطل بسبب التدخل الروسي، لكن هذه الثوابت لم تحل دون دخول عناصر تحول في الموقف التركي، فمع تصاعد وتيرة انتهاكات النظام السوري للسيادة التركية وخاصة بعد مقتل المدنيين الأتراك حيث دفع ذلك أنقرة إلى جعل نظام "الأسد" يشكل تهديداً لأمنها القومي بشكل فعلي وعملي، وعلى هذا

¹ - سعيد الحاج، المرجع نفسه، ص.12.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

الأساس أكدت تركيا في وجه المخاوف الدولية من انفلات الأوضاع وفي وجه المخاوف الداخلية عن أن الرد التركي هو رد دفاعي محدود في إطاره ومرتببط بالإنتهاك السوري ولا يهدف إلى ما يتعدى ذلك، بل لحماية سلامة الأراضي والسيادة ومنع تآكل المصداقية والحفاظ على قدراتها الردعية كقوة إقليمية¹.

كما أن تركيا شكلت جسر للتواصل بين مرتكزات مشروع "الدولة الإسلامية" ولقد عبرت السياسة التركية الرغبة في إستعادة الموصل باعتبارها مدينة تركية إقتطعت عنها بعد الحرب العالمية الأولى، حيث دعمت أنقرة بصورة علنية هجوم "داعش" على الموصل ومناطق في شمال العراق في 2014 معتبرة ما يجري ثورة على سياسة المالكي فبعد تشكل تحالف دولي ضدّ "داعش" رفضت تركيا المشاركة فيه مفضلة استخدامها كورقة ضغط لتحصيل مزيد من المكاسب وكذلك مطالبة تركيا بتوسيع عمليات التحالف والإطاحة "ببشار الأسد"، وفرض منطقة عازلة وحظر جوي على الحدود السورية-التركية².

المطلب الثاني: محددات الموقف التركي إزاء الأزمة السورية:

قبل الحديث عن محددات الموقف التركي اتجاه الأزمة 2011 فإن هناك العديد من القضايا المتبلورة والمتأزمة في العلاقات التركية السورية منذ تأسيس تركيا الحديثة، نحددها في الآتي:

¹ - علي حسين باكير، الموقف التركي بعد تغيير قواعد الإشتباك مع النظام السوري، (الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، 24 أكتوبر 2012)، ص.ص 03-04.

² هدى رزق، تركيا 2014: عزل إقليمي وتعثر دولي... و"داعش"، (الأخبار، 2015)، من: <http://www.al-akhbar.com/node/222937>.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

أ- قضية لواء الإسكندرونة:

بدأت الخلافات بين البلدين حول لواء الإسكندرونة بعدما عمدت فرنسا إلى توقيع إتفاقية أنقرة الثانية عام 1939م والتي تم سلخ اللواء وضمه فعلياً إلى تركيا دون استشارة السوريين في موضوع الحدود، الأمر الذي أدى إلى رفض سوريا الإعتراف بشرعية انضمام لواء الإسكندرونة إلى تركيا، بحيث أن ذلك مخالفا لإتفاقية أنقرة الأولى كما ترى سوريا أن اللواء جزء لا يتجزأ من أراضيها، بالرغم من هذه القضية تعد أحد عوامل التنافر في العلاقات، إلا أنها قلما ظهرت كموضوع مباشر بينهما خلال العقود الماضية.

ب- قضية المياه:

بالرغم من التحديدات الجغرافية المائية لحوضي دجلة والفرات، وتحديد الموارد والإحتياجات المائية في تركيا وسوريا فضلاً عن الاتفاقيات الدولية الخاصة بمجاري الأنهار الدولية فإن البلدين يختلفان في وجهة النظر القانونية، فسوريا تعتبر أن الفرات نهر دولي تنطبق عليه شروط الاتفاقيات الخاصة بالأنهار الدولية، في حين تركيا تعتبره نهراً عابراً للحدود ولها حق السيادة المطلقة عليه، وهذا بغيت الأخيرة باستخدام المياه كورقة ضغط لتحقيق مصالحها في مبادلة المياه بالنفط كما استعملتها كوسيلة لكف يد الدعم للمقاتلين الأكراد الذين يتدربون وينطلقون من أراضي سوريا، وبموجب ذلك نجحت تركيا في الربط بين مسألة المياه والنفط والمسألة الكردية، كما قلصت قدرة سوريا في التأثير على المياه بما يتوافق مع تحقيق مصالحها¹.

¹ - سهام فتحي سلميان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظلّ تحوّل التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013، رسالة لاتسكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط غير منشورة، (جامعة الأزهر-غزة:كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2015م)، ص.ص. 74-76.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

ج-المسألة الكردية:

تعد قضية الأكراد تجسيداً لمشكلة سوء التخطيط الحدود السياسية وترسيمها، وتتوزع الأقلية الكردية في كلّ من تركيا وإيران والعراق وسوريا حيث إزداد خطره وأصبح مصدر للتوتر بتزايد إهمال حكومات هذه الدول لهذه الأقلية مما زاد من توالد إحساسها بالنفور من تلك الحكومات ومحاولة الانفصال عن الدولة الأم. وقد ساعدها في ذلك وقوعها على مناطق حدودية لتلك الدول، وتعد من أكثر المشكلات الداخلية ضغطاً على الحكومات التركية خاصة مع بدء العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني (PKK)، ولقد اتفقت القيادة والنخبة الحاكمة في تركيا على الربط بين سوريا وإيوائها عناصر الحزب وتدريبهم في معسكراتها، فأسهم عملية ربط مشكلة المياه بالقضية الكردية إلى تزايد دعم الحكومة السورية لحزب العمال وهذا ما أدى تركيا إلى ربط النظام السوري بالإرهاب، بحيث تعززه من أجل زعزعة استقرار تركيا بطريقة مدروسة تتيح لها موقع أفضل للتفاوض على مسألة المياه والحصول على أفضل الشروط التجارية¹.

لقد شهدت العلاقات السورية التركية تطوراً ومزيد من التقارب خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، حيث أسهم في توثيق العلاقات الدبلوماسية والسياسية، عادت العلاقات إلى التوتر والتأزم بعد انفجار أحداث في سوريا منتصف مارس 2011، كما أن هذا الموقف التركي المؤيد لحركة احتجاج الشعب السوري والداعم لانتفاضته كان مفاجئ والسياسة التركية الجديدة تقتضي إلغاء انعزال تركيا الإرادي عن شؤون المنطقة والذي طبق منذ سقوط الدولة العثمانية حتى نهاية القرن العشرين وعودتها دولة إقليمية فاعلة، وفي ضوء

¹ - سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، المرجع نفسه، ص.ص. 76-77.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

ذلك كان لابد للسياسة التركية من أن تهتم بما يجري في سوريا ولا ينبغي لها أن تتبنى موقف الحياد تجاه ما يجري فيها¹.

وما يحدد موقف تركيا تلك العناصر المتعلقة بطبيعة النظام التركي الجديد ولاسيما ما يتعلق بالحكم من حيث تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، في حال ما اتخذت تركيا وفقاً مغايراً مسانداً للنظام، فإنها ستكون في تناقض مع ما تدعو إليه منذ سنوات في المنطقة وهو الأمر الذي سينقص من مصدقيتها الداخلية والخارجية².

كما أن تركيا عبرت عن تأييدها للإحتجاجات والأحداث الأخيرة على أنها تعبير سياسي وسلمي للمطالبة بالتغيير الديمقراطي والإصلاح، وهذا من بين المبادئ التي تدعو إليها السياسة الخارجية الجديدة، كما أن محددات الموقف التركي تعدت الحدود الداخلية بحيث أصبحت تركيا تحاول التأثير في البيئة الدولية وخاصة توافق الموقف التركي مع كل من الولايات المتحدة وأوروبا في قراءة الموضوع السوري، كما تواصل التنسيق مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها، من أجل تهيئة ملف سوريا وعرضه على مجلس الأمن الدولي ومتابعة الضغوط السياسية والأمنية والإقتصادية والإعلامية على النظام السوري في إطار خطط ممنهجة لـ"إسقاطه" ويمكن تركيز تفاعلات تركيا على هذا الصعيد، بقيامها بالعديد من الاتصالات بين أنقرة وواشنطن من أجل التنسيق بينهما حول الملف السوري واتفقا على القيام بعمل مشترك في مجلس الأمن. كما تعمل على صعيد المؤسسات الدولية، مثل مفوضية اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان لتكون مؤسسات مساعدة أو مشاركة بكيفية أو أخرى كما

¹ - باسل العودات، مرجع سابق، ص. 07.

² - علي حسين باكير، مرجع سابق، ص. 08.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

أن حلف الناتو يعد الذراع العسكرية المحتملة لأي نشاط أو تدخل تركي لإقامة ما يسمى "ملاذات آمنة". ربما تكون قاعدة إنطلاق أو تهيئة لمسار مشابه للسيناريو الليبي¹.

انطلاقاً من مكانة تركيا الإقليمية ومحاولة إثبات مقدرة جدية للتأثير والمرجح وربما الحاسم في المواقف والسياسات وهذا ما يحدد طبيعة السياسة التركية وقدرتها على التأثير المعنوي أو السياسي في مجريات الأمور في سوريا ويحدث ذلك في وجود ثلاثة مصادر منافسة ومهددة لتركيا وتتمثل في إيران والعرب وإسرائيل وهي الأقطاب الأكثر قوة للتأثير في السياسات الإقليمية بسبب قوتها وقابليتها النسبية للتأثير في الأطراف جميعها، وقد تكون تركيا ثاني قوة إقليمية بعد إيران لديها وزن معنوي وقدره تأثير في سوريا، ولكنها تحاول أن تكون القوة الأولى².

فالتقارب التركي من الملف السوري تربطه سلسلة من العناصر التي تعتبر مسلمات أساسية على العموم، بحيث أن الوضع السوري مسؤولية مشتركة وهي تحتاج إلى عمل على مستوى إقليمي ودولي ولا يمكن لتركيا مواجهة هذا الملف لوحدها خاصة الإهتمام الذي تحقق إتجاهه إقليمياً ودولياً، فالعمل والتنسيق مع المبادرات العربية وجامعة الدول العربية للوصول إلى نتيجة في الأزمة السورية، لكن دون الإنخراط في سياسة محاور أو تحالفات واضحة من شأنها أن تظهر تركيا أداة غربية أو ذات مذهب سني، كما رفضت التدخل العسكري الأجنبي من حيث المبدأ في سوريا والإقليم مع وجود تيار في الحكومة والخارجية يرفض أيضاً الخيار العسكري المباشر أو غير المباشر قد تؤدي إلى حرب مع النظام السوري أو إلى حرب إقليمية إلا إذا كان ضرورة حتمية قصوى لذلك ولا بد أن يكون جماعياً بقرار صادر

¹ - عقيل محفوظ، سوريا وتركيا: "نقطة تحول" أم "رهان تاريخي"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.ص. 27-28

² - عقيل محفوظ، المرجع نفس، ص.30

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

عن مجلس الأمن أي بإجماع المجتمع الدولي وهذا من أجل أن لا تخالف تركيا قرارات الشرعية الدولية¹.

ففي السياق العام، فقد قيدت هذه العناصر الموقف التركي ولا تسمح له بحرية الحركة والتفاعل بالشكل المطلوب أو المأمول مع تطور الأحداث على أرض الواقع في سوريا، وهو الأمر الذي خلق فجوة من جهة بين السقف الذي عبرت عنه مواقف القادة والمسؤولين الأتراك. ولا سيما "رجب طيب أردوغان" ومن جهة أخرى تريد تركيا أو ما يمكن لها فعله وبين ما لا تريد أن تدفع ثمنه أو تتحمل عبئه وحدها في الملف السوري².

حرصت الحكومة التركية على أن يكون الرد متناسبا ومحدوداً ومربوطاً بالأمن القومي التركي وليس بملف التطورات داخل سوريا، فقد حرصت الحكومة التركية على أن تؤكد في وجه المخاوف الدولية من انفلات الأوضاع وفي حالة ما إذا كان الرد التركي عسكرياً إزاء التطورات في سوريا فسيكون رد دفاعي محدود في إطاره ومرتبطة بالإنتهاك الذي يقوم به النظام السوري، كما أن الحكومة التركية لا تسعى إلى حرب مع سوريا وإنما هي مستعدة للحرب إذا أرادها الأسد، وتعمل ذلك على كلّ الخيارات الممكنة لحل القضية السورية بما فيها الخيار السياسي³، كما أن تطورات الأزمة السورية فلم تعد لتركيا مشكلة دولة جارة بقدر ما أضحت شأناً داخلياً تركيا لعديد من السياقات المهمة وهذا بسبب تطورات جبهة حلب التي تهدف إلى خنق المعارضة فيها وفصلها جغرافياً وسياسياً ولوجستيكيًا مع تركيا وما لذلك

¹ - علي حسين باكير، محددات الموقف التركي إزاء خيار التدخل في سوريا، (مركز الجزيرة للدراسة، 18 أفريل، 2012)، من:

-<http://forum.aljazeera.net/ar/profile/151008142513873.html/>

² - علي حسين باكير، المكان نفسه.

³ - علي حسين باكير، الموقف التركي بعد تغيير قواعد الاشتباك مع النظام السوري، (مركز الجزيرة للدراسات، 24 أكتوبر 2012)، ص.ص. (05-04) من:

-<http://aljazeera.studies.net/ar/>

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

من انعكاسات على المعارضة نفسها وعلى الأزمة السورية ككل وعلى الدول الإقليمية الداعمة وفي مقدمتها تركيا، بالإضافة إلى المشروع السياسي الكردي في شمال سوريا، والذي يهدد على المدى البعيد جدًا تركيا بسيناريوهات التقسيم أو الحكم الذاتي لأكرادها¹.

كما أن أنقرة اتهمت قوات الحماية بالوقوف مع حزب العمال الكردستاني خلف تفجير أنقرة الذي أودى بحياة 28 شخصًا وتحذيرها من عمليات مشابهة وشيكة كما أن كل هذه التطورات. تطرح التدخل العسكري من بين المقترحات ربما المفروضة على تركيا وهذا بسبب العديد من العوامل والمحددات:

- التقدم المضطرد للمشروع الكردي السياسي على حدودها الجنوبية.
- تعقيدات الوضع الميداني السوري مع الوضع التركي بما يوحي بهزيمة محتملة أو تراجع كبير للمعارضة، وانعكاسات ذلك على أنقرة، مما قد يدفعها للتدخل بهدف محاولة تعديل الكفة وموازنة المشهد.
- وصول موجات مستقبلية كبيرة من اللجوء نحو حدودها في حال فتحت جبهة حلب وهو ما تعتبره سلاحًا قد تستخدمه روسيا والنظام السوري في مواجهتها.
- توفر تأييد داخلي في أنقرة في مواجهة الفصائل الكردية المسلحة وحماية التركمان.
- تفوق تركيا عسكريا على كل من النظام وتنظيم الدولة وقوات حماية الشعب، خصوصا إذا ما كان خيارها تدخلا محدودًا على الحدود يمكن أن يحيد العامل الروسي.

¹ - سعيد الحاج، مرجع سابق، ص.13.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

- بعض العوامل الإقليمية والدولية قد تدعم قرار تركيا. كإمتلاكها ورقة ضغط على الإتحاد الأوروبي ممثلة باللجئين والنظام الداخلي لحلف الناتو الذي يفرض على دول الأعضاء مساندة أي دولة عضو تتعرض لإعتداء.
- الإنتظار والترقب قد تكون نتائجه كارثية لتركيا، مما قد يدفعها للمبادرة قبل أن يفقد أي تدخل مستقبلي معناه والفائدة المرجوة منه¹.

¹ - سعيد الحاج، المرجع نفسه، ص.13.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي "تموذج الأزمة السورية"

المبحث الثاني: العلاقات التركية السورية:

المطلب الأول: تطور العلاقات التركية-السورية "1998م-2011م":

شكلت اتفاق "أضنة" عام 1998م بين تركيا وسوريا نقطت النهاية لمرحلة طويلة من التوترات والصراعات بين الجانبين من جهة¹، ونقطة البداية لتحول كبير في طبيعة العلاقات نحو التطور الإيجابي، وتعزيز العلاقات الثنائية من جهة أخرى.

1- تطور العلاقات بينهما على المستوى السياسي:

بدأت تركيا مطلع عام 1999 بتطبيع علاقاتها مع سوريا، وجاء ذلك ضمن التوجه الجديد في السياسة الخارجية التركية التي رأت ضرورة تنظيم العلاقات. تطورها مع جوارها العربي، فقد جاء في تقرير لمؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية التركية المرتبطة، بوزارة الخارجية التركية، تحت عنوان «أن أوان تنظيم العلاقات» ما يلي «يجب على تركيا أن تقدم تنظيم علاقاتها مع سورية قبل اتفاق سورية على مشكلاتها مع أمريكا، وإدراكها للخطر الإسرائيلي، لأن سورية بعد ذلك سوف تطالب تركيا بالشيء الكثير، لذلك يجب عقد الاتفاقيات الثقافية، التعليمية والسياحية: واتفاقيات المياه والأمن معها لكي تشعر بالطمأنينة من تركيا»، كما أن وزير الخارجية السابق «أنلتر تركمان» أكد «أن فلسفتنا السياسية الخارجية متخلفة عن العصر، وأن أهمية الدور الذي ستقوم به تركيا في العالم اليوم لا يرتبط دائما بالتوترات في المناطق التي تحيط ببلدنا، ولا سباقات التسلح، ولا بوئر التنافس والخصومات، تركيا في الوقت نفسه يجب أن تخط لنفسها مهمة بناءة. خلاقة، تصالحية.

¹ - الضيري، عماد: تركيا والشرق الأوسط، (مركز الدراسات السياسية)، 2002م، ص.40.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

مسالمة، هذه المقاربة هي التي تعلي موقع تركيا وشأنها في العالم وفي المنطقة، وهي التي تشمل حل ليس المشكلات الخارجية فحسب بل الداخلية كذلك».

ضمن هذه الأجواء، بعد توقيع اتفاق أضنة الأمني، بدأت العلاقات تأخذ منحى ايجابى، وقد عبر رئيس الوفد التركي في ختام الاجتماعات الأمنية التي تلت اتفاق أضنة، وكان آخرها في دمشق في 1998/02/23 عبر سروره للتطبيق الجارى للاتفاق أضنة. كما أعلن وزير الخارجية السوري اثر اجتماعه مع نظيره التركي على هامش الاجتماعات العلمية للأمم المتحدة في 1999/09/23 أن «البلدين أتفقا على تشكيل مجموعتي عمل في أنقرة ودمشق من أجل حل المشكلات التي تؤدي إلى تطوير العلاقات بين البلدين كافة، وأن هذا الاتفاق يشكل نقطة تحول العلاقات بين البلدين» وبناء عليه توصلت العلاقات التركية الودية بالتطور والتحسن، وذكرت صحيفة «مليت» التركية عام 2000 في مقال لها تحت عنوان «نحو إعلان مبادئ بين تركيا وسورية»، نقلا عن مصادر رسمية في أنقرة، بأن تركيا وسورية يعملان لإعلان مبادئ سياسية واقتصادية.

وفي حزيران عام 2000 توفي الرئيس الودي «حافظ الأسد»، فحضر الرئيس التركي «أحمد نجت سينزل» مراسم التشيع، وقد شكل حضور الرئيس التركي هذا إلى سورية بداية مرحلة جديدة في تطور العلاقات التركية السورية¹، إذا قام بعدها «عبد الحليم خدام» نائب الرئيس السوري بأول زيارة مهمة على مستوى عال إلى تركيا مطلع تشرين الثاني عام 2000، أجرى فيها محدثات مع القيادة التركية تعهد فيها البلدان بالعمل لصياغة «إعلان

¹ - محمود خليل يوسف القدرة، مرجع سابق، ص 110.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

مبادئ» يساعد على توجيه العلاقات المستقبلية فيهما، وقد عدت القيادة التركية هذه الزيارة خطوة جبارة قفزة كبيرة إلى الأمام، وتمثل انفتاح تركيا تجاه العالم العربي¹.

وفي 19 حزيران 2002 جرى التوقيع على اتفاق عسكري تركي-سوري شمل معظم المجالات العسكرية والصناعات الدفاعية، شكل هذا الاتفاق نقطة تحول إضافية في العلاقات بين البلدين، وبعد هذا الاتفاق جاء فوز حزب العدالة والتنمية الكبير في انتخابات 3 تشرين الثاني 2002 ليعطي للعلاقات التركية السورية دافعا كبيرا إلى الأمام، فبعد يومين فقط من الفوز أعلن «عبد الله غول» نائب رئيس الحزب، تركيا ستطور علاقاتها مع الدول العربية، وخاصة سورية، لذلك كانت سورية أول بلد عربي يهنئ حزب العدالة والتنمية بفوزه، وبعد تشكيل الحكومة دعت سورية الحكومة التركية إلى زيارة سورية.

مع مطلع عام 2004 أخذت العلاقات منحا تطوريا مهماً إذ قام الرئيس السوري "بشار الأسد" في 2004/01/06 بزيارة تركيا التقى فيها معظم القادة الأتراك وجرى توقيع الكثير من العقود والاتفاقيات على المستويات كافة². وقبل نهاية 2004 قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان "بزيارة سورية يومي 23-24 كانون الأول 2004، وفي دلالة واضحة على تطور العلاقات تم في هذه الزيارة تجاوز البروتوكولات الرسمية مما أعطى انطباعاً عن تطور العلاقات ووصولها مرحلة التنسيق الإستراتيجي، وعلى إثر هذه الزيارة تم تبرير مخاوف الطرفين وإرساء العلاقات على أسس سليمة.

في عام 2010 وعلى إثر حادثة "أسطول الحرية" والعدوان الإسرائيلي عليها في أثنا توجيهها لفك الحصار على غزة، التضامن معها والتي سقط فيها عدد من الشهداء

¹ - عقيل محفوظ، العلاقات الودية التركية «التحولات و الرهانات»، (المركز العربي للأبحاث والدراسات، كانون لثاني،

2011)، ص 10

² - عقيل محفوظ، المكان نفسه،

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

الأتراك، توجيه الرئيس السوري "بشار الأسد" إلى إسطنبول لتقديم واجب العزاء للحكومة التركية، وخلال مؤتمر صحفي بين الرئيس السوري ورئيس وزراء التركي "رجب طيب أردوغان" أكد الرئيس السوري أن هدف إسرائيل من ذلك هو دفع الحكومة التركية ضريبة وقوفها إلى جانب العرب في قضاياهم وإنحيازها إليهم، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تنظر في تركيا الإنحياز إليها على حساب الدول العربية¹.

استمرت العلاقات بالتقدم والتطور عام 2010 إلى أن بدأت الثورات في عدد من الدول العربية والتي أيدتها تركيا، وبدأت معها مرحلة الدفء في العلاقات التركية-السورية بالتراجع حتى مطلع عام 2011، حيث اندلعت الثورة السورية ضدّ نظام "بشار الأسد" وقد ساندت تركيا الثورة منذ انطلاقها، فكان هذا الموقف بداية النهاية لتمحو عقد ونيف من العلاقات المتميزة بين البلدين، لتبدأ العلاقات منذ هذا التاريخ بالتراجع الكبير والسريع وصولاً إلى مرحلة القطيعة².

2- انعكاسات التطورات السياسية على مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية:

من الطبيعي أن تؤدي التطورات السياسية في العلاقات بين الدول التي تطورت على مختلف الأصعدة الأخرى، و هذه ما ينسحب على العلاقات التركية-السورية، فقد أدى تحسن العلاقات السياسية بين الجانبين إلى تطورات كبيرة على مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية³، بالتالي حل الكثير من المشكلات التي كانت عالقة بين الجانبين في

¹ - عقيل محفوظ، المكان نفسه.

² - محمود خليل يوسف القدرة ، مرجع سابق، ص.120.

³ - عقيل ،محفوظ ، مرجع سابق، ص.10.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

الحقب الماضية، بدأت الزيارات بين الجانبين على كافة الأصعدة، ووصلت بين عامي 1998م-2002م إلى ما يزيد عن (12) زيارة متبادلة لوفود ومسؤولين سياسيين وعسكريين واقتصاديين، منها زيارة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية إلى تركيا في 1999/04/28، تم فيها توقيع الجانبين على اتفاق تعزيز التعاون الثنائي¹ في مجالات النقل الجوي والبحري والسكك الحديدية، ثم زيارة نائب الرئيس السوري "عبد الحليم خدام" عام 2000 إلى تركيا التي أثمرت حزمة من الاتفاقيات التجارية والإقتصادية والثقافية، منها «بروتوكول سياحي ثقافي، ومذكرة تفاهم مشتركة لتطوير التعاون في مجال التجارة العلمية والفنية والتعليمية والثقافية، وإحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة، وفتح معبر حدودي جديد، وإعادة تشغيل خط حديد دمشق-اسطنبول، وإلغاء الإزدواج الضريبي».

ونتيجة لذلك ارتفع التبادل التجاري بين البلدين بشكل لم تشهده قبل ذلك، فقد تجاوزت قيمة الصادرات السورية إلى تركيا (68%) من مجموع الصادرات السورية إلى دول الجوار وتبوّأت تركيا بالنسبة للصادرات السورية مركز الصدارة، كما تصدرت تركيا أيضا دول جوار سوريا على مستوى الواردات، إذ استحوذت وحدها على (59%) من مجموع الواردات السورية.

وفي 19 حزيران 2002 وقع العماد "حسن تركماني" رئيس أركان الجيش السوري مع القيادة العسكرية التركية اتفاق التعاون العسكري بين الجيشين شمل التعاون في مجال التدريب العسكري وتبادل زيارات الضباط وطلاب الكليات العسكرية، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة، والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية². وقد شكل هذا الاتفاق نقطة

¹ - غزالة عهد، تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار، (دمشق: جمعية العلوم الإجتماعية والإقتصادية السورية، 2005)، ص.09.

² - عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص.19.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

تحول أساسية في العلاقات بين البلدين، وجاء فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات التركية في العام نفسه لتنتقل معها العلاقات من التطور على المستوى الرسمي إلى المستوى الشعبي، فقد بدأت اللقاءات الشعبية بين البلدين أيام عيدي الفطر والأضحى علي المنافذ الحدودية للبلدين دون تأشيرة خروج في أثناء هذه المدة، وذلك لتعزيز صلة الرحم من جهة وتعزيز علاقات البلدين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من جهة أخرى¹.

وتثبت خطوات التقارب على المستوى الاقتصادي، قام وفد حكومي سوري برئاسة "عصام الزعيم" يرافقه وفد من رجال الأعمال السوريين بزيارة إلى تركيا منتصف حزيران 2003 دامت ستة أيام، أعقبها توقيع مذكرة تفاهم لإقامة شركة مشتركة تهدف إلى تنفيذ عقود بناء وتجديد وتوسيع معامل الأسمنت والأسمدة، ومعامل تكرير السكر وأعمال البنى التحتية، بالإضافة إلى تصنيع الآلات والتجهيزات الصناعية.

وجاءت زيارة الرئيس "بشار الأسد" إلى تركيا في 2004/01/06 لتسفر عن تطور كبير في العلاقات التركية-السورية على كافة² الأصعدة، فيما ان انتهت زيارته إلى تركيا حتى بدأت خطوات التقارب بين البلدين تسير بوتيرة مالية، إذ استقبلت جامعة "حلب" في 2004/01/23 وفدا أكاديميا تركيا من جامعة "غازي عينتاب"، وبعد أسبوع أيضا بدأت تركيا بإزالة الألغام على حدودها مع سورية بالمقابل قامت سوريا بتسليم تركيا (70) عضوا من أعضاء حزب العمال الكردستاني"، ولم تتوقف بعدها زيارات الوفود بين البلدين على المستويات كافة.

¹ - محمود خليل يوسف القدرة، مرجع سابق، ص.113.

² - عقيل محفوظ، المرجع السابق، ص.21.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

هذا التطور غير مسبوق في العلاقات دفع أطراف دولية "إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة ضغوط كبيرة على الحكومة التركية للحد من تقاربها مع سورية، تتجلى ذلك في الأزمة اللبنانية عام 2005 على إثر اغتيال رئيس الوزراء "رفيق الحريري" وتورط الحكومة السورية بعملية الإغتيال هذه، ومعظم العمليات الأخرى التي تبعتها¹، وكان من الممكن أن تؤثر هذه الأحداث على مسار العلاقات التركية السورية، إلا أن تركيا أكدت أنها ماضية في تطوير علاقاتها مع سوريا²، وجاءت زيارة رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان" في نيسان 2007 إلى مدينة "حلب" للمشاركة في افتتاح "ملعب حلب الدولي" ضمن هذا السياق، كما دخلت تركيا وسيطا وراعيًا لمفاوضات بين سوريا وإسرائيل لأول مرة في التاريخ بهدف التوصل إلى اتفاق سلام بين الجانبين.

لقد أدى تطور العلاقات التركية-السورية في هذه المرحلة إلى درجة غير مسبوقة إلى توافق تركي سوري على مختلف قضايا المنطقة من جهة، وإلى انتقال الجانبين من مرحلة تطوير العلاقات وتنسيقها إلى مرحلة مؤسسة هذه العلاقات من خلال تأسيس "مجلس التعاون الإستراتيجي"³ الذي عقد مباشرة أول اجتماع وزاري في 2009/10/13، وفيه اتفق البلدان على إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدين، كما وقعا (30) اتفاقية ومذكرة تفاهم شملت مختلف المجالات "الدفاع والأمن، الزراعة والري، الاقتصاد والتجارة، التعليم والخارجية، النفط والثروة المعدنية، النقل والإسكان، الكهرباء والصحة والداخلية"، تلاه إجتماع آخر للمجلس في 2010/10/03، ثم أعقبه زيارة "رجب طيب أردوغان" إلى دمشق في 2010/10/11 لمناقشة إمكانية إصدار عفو عن نحو (200) من أعضاء حزب العمال

¹ - محمود خليل يوسف القدرة ، مرجع سابق، ص.111.

² - عقيل محفوظ ، مرجع سابق، ص.23.

³ - عقيل محفوظ ، المرجع نفسه، ص.27.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

الكردستاني من أصل سوري¹، كل ذلك يدل على المستوى الذي وصلت إليه العلاقات بين الجانبين بحيث لم يعد هناك قضية لم يتم التطرق إليها، وإيجاد الصيغة المناسبة للتعامل معها، وهذا ما انعكس تقدماً كبيراً على كافة الأصعدة.

المطلب الثاني: أثر الثورة السورية على العلاقات السورية التركية:

شهدت المنطقة العربية متغيرات متسارعة مع نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011، فقد اندلعت الثورات في عدد من الدول العربية "تونس، مصر، ليبيا، اليمن وسوريا" وأدت إلى الإطاحة بأنظمتها من جهة، وإلى تغيرات إقليمية ودولية كبيرة من جهة ثانية، ولم تكن سوريا بعيدة عن هذه الإنتفاضات العربية، إذ اشتغلت فيها الثورة منذ 2011/03/15 ضدّ نظام الإستبدادي السوري ورئيسه "بشار الأسد".

وجدت تركيا الجارة التاريخية لسوريا، أنّ المتغيرات الجديدة قد وصلت حدودها الجنوبية، وبالتالي كان لزاماً عليها اتخاذ موقف واضح تجاه ما يجري على حدودها هذه، خاصة أنّ علاقاتها مع سورية شهدت في العقد الأخير تقدماً استراتيجياً كبيراً، وإلاّ أنّ المتغيرات الجديدة هذه جعلت تركيا تعيد النظر في علاقاتها مع سوريا بعد أن اتخذت موقفاً مبدئياً وتاريخياً في دعمها للثورة السورية، ووقوفها إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب السوري.

1- موقف تركيا من الثورة السورية:

اتخذت تركيا منذ اليوم الأول للثورة السورية موقفاً مبدئياً وثابتاً في تدني الحقوق المشروعة للشعب السوري في الحرية والكرامة، وبدأت الحكومة التركية العمل باتجاه دفع

¹ - عقيل محفوظ ، المرجع نفسه، ص.ص.27-28.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

الحكومة السورية إلى الإنفتاح على مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير، ووجهت في سبيل ذلك الكثير من الرسائل والنصائح للرئيس السوري "بشار الأسد"¹، وأبدت دعمها الكامل واستعدادها التام لمساعدة الحكومة السورية لتحقيق الإصلاحات المطلوبة، وتقديم الإمكانيات اللازمة في سبيل تحقيق ذلك. ومن أهم النصائح التي قدمتها تركيا للنظام السوري:

1. البدء فوراً في إصلاحات حقيقية تلبي طموحات الشعب السوري، وتؤدي إلى تهدئة المتظاهرين الثائرين.
2. إصلاحات ديمقراطية من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة.
3. التوقف عن قتل المتظاهرين، وسحب الدبابات من المدن السورية، وإعادة الجيش إلى ثكناته².

لقد جاءت هذه النصائح على لسان معظم المسؤولين الأتراك، وعلى رأسهم رئيس الحكومة "رحب طيب أردوغان"، ووزير الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو" وقد توقع رئيس الحكومة أردوغان في تصريح له بأنّ النظام السوري سيقوم بإصلاحات فورية وعلى إثرها قال وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو" في مؤتمر صحفي: "هذه كلماتنا الأخيرة للسلطات السورية، أول ما نتوقعه هو أن تتوقف هذه العمليات على الفور وبلا شروط وإذا لم تتوقف فلن يبقى ما نقوله بخصوص الخطوات التي ستتخذ"³، إلّا أنّ النظام السوري استمر رغم ذلك في نهجه القمعي والدموي في وجه المنتفضين ضده.

¹ - محمود خليل يوسف القدرة ، مرجع سابق، ص.111.

² - طایل يوسف العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، (جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير)، 2013، ص.105.

³ - محمود خليل يوسف القدرة ، مرجع سابق، ص.126.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

هذا التعنف للنظام السوري، ورفضه لجميع النصائح والمشورات التي قدمتها تركيا له دفع تركيا إلى التخلي عن نهجها هذا مع النظام السوري، والاتجاه نحو موقف مماثل لمعظم الدول العربية والغربية في فرض العقوبات عليه، والموافقة على كلّ ما تتخذه الأسرة الدولية بحق النظام السوري على المستويات كافة.

ويمكن القول إنّ الموقف التركي من الثورة السورية مرّت بثلاث مراحل رئيسية هي:

1- مرحلة التّواصل المباشر مع النظام السوري:

نتيجة للعلاقات المتميزة التي قامت بين تركيا وسوريا في السنوات القليلة الماضية، وجدت تركيا أنّ من مصلحتها ومصلحة سوريا أن تقدم الحلول للنظام السوري، بحكم هذه العلاقات المتميزة، وذلك بهدف تجاوز مؤثرات هذه الثورة في سوريا والمنطقة عمومًا، فطالب النظام السوري بإجراء الإصلاحات المطلوبة، وأبدت الحكومة التركية استعدادها لتأمين جميع وسائل الدعم لتحقيق هذه الإصلاحات¹، وأصدرت الخارجية التركية بيانًا آخر في 2011/03/25 أكدت فيه العلاقات الراسخة التي تربط تركيا مع سوريا، كذلك أصدرت بيانًا آخر في 2011/04/22 طالبت فيه النظام السوري بإجراء عدد من الخطوات لتجنب الأسوأ، تبع ذلك قيام رئيس الحكومة التركية "رجب طيب أردوغان" بإجراء اتصال هاتفي مع الرئيس "بشار الأسد" في 2011/04/26 أعرب فيه أردوغان عن المخاوف التركية مع استمرار العنف في البلاد، مطالبًا إياه بتقديم الإصلاحات المطلوبة².

2 -مرحلة التراجع:

¹ - طایل يوسف العدوان، مرجع سابق، ص.105.

² - وكالة الأناضول للأنباء 2011/04/26.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

نتيجة استمرار النظام السوري في سلوكه الإستبدادي مع المتظاهرين، وبالتالي اتساع رقعة المظاهرات في معظم المدن السورية، وارتفاع عدد الشهداء من المدنيين، وعدم تعامل النظام السوري مع النصائح التركية بجدية. بدأت تركيا تعديل حساباتها وتخطو خطوات عدة إلى الوراء في علاقاتها مع النظام السوري، بعد أن فشلت جميع محاولاتها لدفع النظام إلى تغيير سياسته وتحقيق الإصلاحات في البلاد، وهذا ما دفع بتركيا إلى تغيير لهجتها المتبعة سابقاً، وأخذت بممارسة الضغوط على النظام السوري بشكل كبير وعلى جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وحتى العسكرية، فدعمت جميع القرارات التي أصدرتها الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية ضدّ النظام السوري، وأعلنت تركيا في مناسبات عدّة بأنها مضطرة للقيام بما يجب عليها من خلال النهوض بمسؤولياتها تجاه ما يجري من أعمال وحشية بحق الشعب السوري، كما دعمت تركيا المعارضة السورية، وفتحت لهم أبوابها واحتضنت اجتماعاتها وسمحت لها بإقامة مؤسسات على أراضيها¹.

3 -مرحلة القطيعة:

لم تنفع كلّ الوسائل التي انتهجتها تركيا في جعل النظام السوري يغير من أسلوبه القمعي، بل أمعن في قتله للشعب، واستجلب لذلك مختلف الميلشيات من داخل وخارج سوريا، وبناء عليه أدركت القيادة التركية بأن لا جدوى من السياسة المتبعة مع هكذا نظام، ورأت ضرورة قطع العلاقات معه بشكل تام، والتوجه في طريق آخر تماماً وهو التبنى الكلي للمعارضة السورية متجهة، والعمل مع المجتمع الدولي في كلّ ما من شأنه تغيير هذا النظام إلى نظام ديمقراطي بعيد الحقوق ويحفظ البلاد

¹ - طایل يوسف العدوان، مرجع سابق، ص.106.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

جاءت الفرصة لتركيا لتقطيع علاقاتها كاملاً مع النظام السوري على إثر قيام النظام السوري وميليشاته بمجزرة مروعة في مدينة الحولة قرب بريف حمص، وتسببت هذه المجزرة بإدانة عالمية واسعة، وقررت معظم الدول بطرد جميع الدبلوماسيين السوريين من أنقرة في 2012/05/31، وأضافت الخارجية التركية في بيانها: «إنّ قتل 110 من المدنيين في الحولة بينهم (50) طفلاً يعدّ جريمة ضدّ الإنسانية لا يمكن أن تمر دون عقاب»، وأشار البيان إلى: «أنّ تركيا والمجتمع الدولي على استعداد لاتخاذ خطوات أكثر صرامة إذا واصل النظام السوري استخدام العنف ضدّ المدنيين»¹.

وعملت تركيا مع الدول الغربية على تشكيل تحالف دولي خارج مجلس الأمن الدولي، بسبب الرفض الروسي لإصدار قرارات إدانة بحق النظام السوري في مجلس الأمن، وطالبت بإقامة منطقة أمنية عازلة على حدودها مع سوريا، ووصل الأمر عند تركيا إلى نشر قواعد صواريخ "الباتريوت" التابعة لحلف شمال الأطلسي "الناتو" على حدودها الجنوبية، وهو ما كان يخشاه النظام السوري على الدوام².

2- موقف النظام السوري من الدور التركي في أثناء الثورة السورية:

أبدي النظام السوري بشكل عام ومنذ اللحظة الأولى للثورة السورية تجاهلاً كبيراً لجميع الدول التي حاولت إقناعه بضرورة التعامل مع المتظاهرين بشكل سلمي، والإستماع لمطالبهم، وإجراء الإصلاحات المطلوبة، وكان على رأس هذه الدول تركيا، وقد وصف النظام السوري ما يحدث بالمؤامرة الكبرى عليه، وبالتالي فإنّ كلّ من يدعم المتظاهرين من الدول فهو يدعم الإرهاب على حدّ زعمه وهذا ما ساقه النظام السوري على تركيا، إن تجاهل

¹ - صحيفة الرياض، العدد 16047، 31 مايو 2012.

² - الجزيرة نت، <http://www.aldjazeera.net>، السبت 2013/01/05.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

جميع النصائح التي قدمتها له تركيا من جهة، وجعل الحكومة التركية "داعمة للإرهاب والإرهابيين" من جهة أخرى، وأنّ عليها التوقف عن دعم هؤلاء المتظاهرين الإرهابيين¹، وأخذ النظام السوري، على لسان مسؤوليه وإعلاميه، بتوجيه الاتهامات للحكومة التركية بسبب موقفها المؤيد للثورة، ولم يدع النظام السوري مناسبة، إلا وهاجم تركيا وحكومتها من خلالها، ففي 2011/11/07 وصف السفير السوري في طهران "حامد حسن" موقف الحكومة التركية من الأحداث في سوريا بأنه "مثير للشكوك"، وقال: إنّ الموقف الحكومة التركية أدهش الجانب السوري وإنّ تصريحات المسؤولين الأتراك أثارت استغراب القيادة السورية، وإنّ الشعب السوري لا يرى مبرراً لتنظيم مؤتمرات للمعارضة السورية في تركيا، جاء ذلك ردّاً على الدعم التركي للمعارضة السورية، واحتضان مؤتمراتها².

وفي 2011/08/21 وجه الرئيس السوري "بشار الأسد"، في مقابلة مع التلفزيون الرسمي السوري وجّه رسالة ضمنية إلى تركيا قائلاً: «إنّنا لا نعلم النوايا الحقيقية للأتراك»، ووضع احتمال أن يكون دور تركيا في دعم المعارضة السورية هو نوع من "أخذ دور المرشد أو المعلم أو لاعب الدور على حساب القضية السورية، وهذا موضوع مرفوض رفضاً باتاً من أي مسؤول في أي مكان في العالم بما فيها تركيا».

كانت تركيا على الدوام ترفض هذه الإدّعاءات الكاذبة السورية والإعلامية وتستتكر العمليات الوحشية للنظام بحقّ الشعب السوري، ففي مقابلة تلفزيونية مع وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو"، نشرتها وكالة الأناضول الرسمية في 2012/08/25، قال

¹ - طایل يوسف العدوان، المرجع السابق، ص.109.

² - محمود خليل يوسف القدرة، المرجع السابق، ص.130.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

أوغلو ردًا على اتهامات النظام لتتستر على مشاكلها الداخلية. وكالة أنباء الأناضول 25 آب 2012.

لقد أعلنت تركيا على الدوام بأن دورها في الأزمة السورية هو دور بناء بهدف إلى إنهاء العنف من جهة، وإلى تحقيق آمال الشعب السوري بالحرية والعدالة والكرامة من جهة أخرى.

استمر النظام السوري في كيل الاتهامات للحكومة التركية، التي أصرت على موقفها المبدئي، ففي 2012/09/13 قام المبعوث الدولي والعربي لحل الأزمة السورية "الأخضر الإبراهيمي" بزيارة سوريا، واجتمع مع "بشار الأسد"، وفي ختام هذه الزيارة اتهم النظام السوري الحكومة التركية بالسماح لآلاف ممن أسماهم "بالإرهابيين" بالدخول عبر أراضيها، وأرسلت بذلك مذكرة احتجاج إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن الدولي.

لم تتجح جميع محاولات النظام السوري في النيل من الموقف المبدئي للحكومة التركية، وبقيت تركيا داعماً أساسياً لمطالب الشعب السوري، واحتضنت على أراضيها منذ البداية آلاف اللاجئين السوريين الفارين من عنف النظام وقصفه للمدن والأرياف. وهذا أثار حفيظة المسؤولين السوريين، وأصبحت كل مناسبة لديهم منبراً للهجوم على الحكومة التركية، ففي افتتاح الندوة الفكرية السياسية في مكتبة الأسد بدمشق في 2013/05/12 قال وزير الإعلام السوري "عمران الزعبي": «إنّ الحكومة التركية حوّلت المناطق الحدودية مع بلاده إلى مراكز للإرهاب الدولي» كما قال: «إنّ الحكومة التركية هي التي سهلت ومازالت توصل السلاح والمتفجرات والسيارات والأموال والقتلة إلى سورية». وحمل الزعبي الحكومة التركية

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

ورئيسها مسؤولية مباشرة سياسيًا وأخلاقياً تجاه الشعب التركي والشعب السوري وشعوب المنطقة، فقال: « إنَّ كلَّ ما حدث في سوريا تتحمل مسؤوليته الحكومة التركية، وما حدث في تركيا أمس تتحمل مسؤوليته الحكومة التركية» وقد جاء هذا الرد السوري على الاتهامات التركية لسوريا بالمسؤولية المباشرة عن تفجيرات الریحانية، وذلك قبل يوم واحد من انعقاد هذه الندوة، أي في 2013/05/11، وهو دليل واضح على مدى العداء الكبير الذي وصلت إليه العلاقات بين الجانبين على أثر الثورة السورية، والتأييد التركي المطلق لها¹.

¹ - محمود خليل يوسف القدرة ، المرجع نفسه، ص.129.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي "تمودج الأزمة السورية"

المبحث الثالث: دراسة مستقبلية لموقع تركيا في الخريطة الإستراتيجية لشرق الأوسط (الفترة ←2020):

شهدت السياسة الخارجية التركية، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام 2002م، تغيرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، وإذا كانت عملية الإستشراف لموقع تركيا في الشرق الأوسط. محاطة بالعديد من الصعوبات، فإن هذا التحفظ في موقعها ومواقفها يبدو أكثر خطورة بالنظر إلى حالة عدم الإستقرار والتغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن، فإن الحديث عن مستقبل الدور التركي تبقى مرهونة بطبيعة التحولات التي ستشدها المنطقة وبناءً على ذلك، يمكن طرح السيناريوهات الآتية لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط والتي تتمثل في الآتي:

المطلب الأول: السيناريو بقاء تركيا على ما هي عليه:

يقوم هذا السيناريو على حضور الدور التركي مع محدودية فاعليته، وهو ما يمثل استمرار للوضع القائم بدرجة أو بأخرى، وإمتداداً للسياسة التركية التي تجسدت في التعامل مع الثورات العربية وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغيرات جذرية داخلية وإقليمية ودولية بقدر ما يقوم على افتراض إستقرار الداخل التركي، وعدم إمتداد مظاهر عدم الإستقرار إليه¹.

¹ - إيداد عبد الكريم مجيد، مرجع سابق، ص.ص. 13-14.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

كما تشير التحركات التركية المتعددة الأبعاد في محيطها الجغرافي إلى أنها لا تتبع فقط من اعتبارات سياسية عامة، بل إلى نظرة إستراتيجية شاملة تستهدف إلى تثبيت وإستمرار أنقرة كقوة مركزية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، ويساعدها على هذا الدور أنه يأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية مواتية للغاية، لا سيما وأن واشنطن تبدي إرتياحاً لهذا الدور وتتنظر إليه بشكل إيجابي، حيث أنقرة قد أصبحت من وجهة النظر الأمريكية، محوراً إقليمياً لا يمكن الإستغناء عنه في أي ترتيبات، وبعبارة أخرى وفي ظل التوجهات الأمريكية الجديدة، إدارة "أوباما"، ستبقى تركيا تمثل لواشنطن عنصراً حيوياً في تنفيذ إستراتيجياتها في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً أن مشاركة أنقرة في تسوية كثير من الأزمات الراهنة تسهم في الحد من النفوذ الإيراني بإيجاد توازن جديد في منطقة الشرق الأوسط، ولا شك في أن روح الاعتدال والإستمرارية التي بدأت تسيطر على السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط هي عامل مساعد في التمكين العربي من التوظيف التركي في الصراع مع إسرائيل وفي كثير من المواقف العربية اللازمة والضرورية لإدخال تركيا باعتبارها لاعباً إضافياً في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد تنامي القوة الإيرانية كما أن العلاقات العربية-التركية تعني بالنسبة إلى العرب شريكاً إستراتيجياً يوسع من نطاق البدائل المتاحة، ويسهم في تعديل الموازين الإقليمية والإستفادة من الخبرات التنموية والإصلاحية المستمرة في تركيا والتي تبذل جهوداً من أجل الحفاظ على إستمرارية دورها في المنطقة¹.

وإن كانت تلك الأحداث بالطبع تغير الكثير من المعطيات أمام تركيا بشكل يصعب عليها كثيراً الإضطلاع بالدور الذي تريد، إلا أنه لا يغير كونها اللاعب الرئيسي حالياً إلى جانب إيران، مع تمتعها بمزايا أكثر على المدى البعيد لا سيما في ملف الشرق الأوسط

¹ - عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص.ص. 263-264.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

والذي سنحاول الحفاظ عليها ومن بين هذه المزايا فإن التقارب في العلاقات بين تركيا وإيران هي العامل الأهم خلال العقد المقبل، إذ أن هذا التقارب في أي ملف من الملفات الإقليمية قد يحسمها بشكل كبير، في حين سيشكل التباعد إذاً باستمرار حالة المخاض الجارية في المنطقة وأبرزها بالطبع العراق وسوريا.

كما أن الحرب طالت في الشام، فإنها ستضع أوزارها كبقية الحروب، وسيجلس اللاعبون على طاولة المفاوضات لرسم ملامح الشام الجديد، وتركيا وإيران بالطبع هما الطرفان الأبرز اللذان أصبحا محل بريطانيا وفرنسا ليرسما خريطة جديدة للشرق في المستقبل، وعلى الرغم من انسداد الأفق الحاصل الآن بينهما وبين القوى التي يدعمانها على الأرض، إلا أن مصالح كلا منهما على الورق تثبت بأن الوصول لصفقة في سوريا ليس صعباً، وأنه في الحقيقة مسألة وقت حال أراد الطرفان حسم الحرب الجارية لاسيما وأنهما يزودان أطرافها بالسلاح، بالإضافة ستستمر منطقة شرق المتوسط من أهم المناطق للسياسة التركية و هي تسعى جاهدة للحفاظ على نفوذها فيها و تتسم بالطبع بالتنافس بينهما وبين اليونان رغم عدم تحول تلك المنافسة لعدواة واضحة نتيجة وجود البلدين في حلف الناتو ولديهما عدو مشترك في الشمال ألا وهي روسيا من جهة ومن جهة أخرى توتر بين تركيا والنظام الحالي في مصر وبين إسرائيل أيضا يتوقع أن تحاول أنقرة الدفع نحو اقتصار محور كهذا على قبرص واليونان فقط وفي حال حدثت مصالحة مع مصر، فإن هذه الأخيرة قد تكون مرشحاً لمنافسة إسرائيل على تعزيز ذلك المحور ليكون ثلاثياً بدون تل-أبيب.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

وهذا ما تهدف إليه أنقرة في المفاوضات الجارية بين الطرفين وتحاول تطبيقه واستمراره في السنوات المقبلة¹.

كما يعتبر انتخاب تركيا للعضوية الغير الدائمة لمجلس الأمن للأمم المتحدة للفترة 2009-2010، دليلاً على ما تشعر به الأسرة الدولية من ثقة اتجاه السياسة الخارجية التي تنتهجها تركيا، وانطلاقاً من تجاربها في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرخاء عبر التعاون في منطقتها تسعى تركيا في هذه المرحلة، إلى المساهمة في السلام على الصعيد الإقليمي والعالمي والمساعدة في حلّ الخلافات القائمة والمحتمل قيامها، والعمل على تحويل عالمنا إلى أرض الطمأنينة للإنسانية جمعاء، وإن العلاقات المؤسسية التي أسستها تركيا سواء على شكل عضوية أو شراكة مع العديد من المنظمات تظهر ميزة تعددية الأوجه لسياستها الخارجية، إلى جانب عملية الإنضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي، كما أن أنقرة مصممة على الإستمرار في سياستها الخارجية البناءة والمسؤولة والباعثة للثقة حولها، عبر تسخير تجاربها السياسية والإقتصادية والثقافية في سبيل مصالحها الوطنية في عالم تكتسب فيه التطورات الدولية أبعاداً متعددة².

بعد النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية بحصوله على نسبة 49% في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في مطلع نوفمبر 2015 عاد الحديث مجدداً حول السياسة الخارجية التركية وهذا نتيجة التراجع الملحوظ لها في الآونة الأخيرة وهذا بسبب انتهاج سياسة الأتراك أسلوب الدبلوماسية الهادئة في ظلّ انشغالهم الكبير بالأمور الداخلية

¹ - نهى خالد، مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط، على الموقع:

<http://www.masralarabia.com/%D8%AA%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/708733-%D9%85%D8%B3%D8%AA%82%D8%>

² - على موقع: www.Republicof.turkey/foreignaffaires.com

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

رغم العديد من التجاوزات الخارجية، خاصة روسيا التي دخلت طائرتها المجال الجوي التركي وما يفسر ذلك هو ثقل وزن تركيا في الإقليم هذا ما يجعلها تتحرك وفق حجمها ببطء وبحذر وبالإضافة إلى علاقتها المتشابكة مع روسيا وإيران في المنطقة. كما ترى تركيا أن ما حصل من تراجع لبعض سياستها مثل سياسة تصفير المشكلات مع الجيران هو تراجع مؤقت وهذا بسبب اتباعها لسياسة رد الفعل التي تكون بطيئة وغير فعالة أحيانا. ولكن قد تعود تركيا وتستمر بالمستقبل باستخدام أسلوب النقد الشديد لسياسات المنطقة وتستمر في مواقفها الداعمة للمظلومين على الأغلب هو الحد الأدنى لتركيا التي تواجه الكثير من الملفات الخارجية المعقدة¹.

وحسب دراسة قام بها مركز كارنيغي للشرق الأوسط، فيرى مدير المركز بوسالم، أن هذا القرن قد يكون قرن تركيا لأنها البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتجه بالفعل إلى المستقبل ويستمر في انتهاج نفس الأسلوب في السياسة الخارجية حيث قال «لقد فهمت تركيا كيف تكون ديمقراطية فاعلة في الشرق الأوسط وكيف تجعل الإسلام السياسي معتدلا تمكنه أن يكون حزبا نظاميا» كما يرى أنه أن العديد من الدول العربية تعتبر تركيا كقوة سنية مستقرة ومطمئنة، لأن سياسة تركيا القاضية بعدم حدوث مشاكل تعني سياسة الصداقة مع الجميع وخاصة مع العالم العربي فهي مقاربة واقعية لا إيديولوجية والتي ستمتد عبر المستقبل فتركيا تبذل قصارى جهدها ولكنها بالطبع لا تستطيع أن تقرر موقف المنطقة بمفردها كما أن تركيا هي الوحيدة التي تقترح نظاما سلميا ومستقرا من العلاقات في الشرق

¹ - محمد سمير الرنتيسي، قراءة في واقع ومستقبل السياسة الخارجية التركية، على الموقع:

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

الأوسط والتي تبدو معقولة بالنسبة لجميع الفواعل في المنطقة والتي ستستمر على نفس المنوال في المستقبل¹.

المطلب الثاني: سيناريو تركيا القائد في منطقة الشرق الأوسط:

يقوم هذا السيناريو على احتمالية تعزيز وفعالية الدور التركي في المنطقة وهذا يستند على أن التغيرات الراهنة من شأنها تعزز من حضور تركيا في المنطقة مع زيادة جاذبية أدوارها، لذلك يرى الكثيرون زيادة دور تركيا في حقبة ما بعد الثورات، فالحكومة التركية أدركت منذ البداية أن الأنظمة السياسية العربية القديمة شارفت على النهاية، ولذلك دعت تركيا الحكومات إلى القيام بالإصلاحات وأعلنت وقوفها بوضوح إلى جانب المحتجين، ونظراً للعلاقات الوثيقة لحكومة أردوغان ببعض الأنظمة العربية القديمة، وعليه فإن براغماتية الموقف التركي ناتجة عن واقعية السياسة الخارجية التركية التي تسعى شأنها شأن الدول الغربية، إلى الموازنة بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية قبل اتخاذ أي موقف وذلك بتعزيز الدور التركي مع تراجع القوى العربية، وذلك في إطار توقع زيادة فاعلية الدور التركي لملء الفراغ الإقليمي الذي سينجم عن انشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية، وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية كما أيضاً تعزيز هذا الدور التركي في المستقبل مرتبط بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي-التركي وبشكل أكثر شمولاً، فإن ديناميكيات الثورات داخليا وخارجيا يفترض أن تدفع النظم العربية لمراجعة سياستها الخارجية، وزيادة استقلاليتها من خلال بدائل إستراتيجية، وتمثل تركيا بديلاً إستراتيجياً إقليمياً مهماً، وإن كان تفعيل التعاون المتوازن معه يتطلب تحقق شروط معينة، من أهمها تطوير

¹ - مركز كلرنغي للشرق الأوسط على الموقع:

<http://camegie-mec.org/publications/?Fa=40928>.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

القدرات العربية، ووجود رؤية عربية مشتركة، وزيادة التوافق الوطني داخل تركيا نفسها، ووضوح أولوياتها مع نجاحها في معالجة مشكلاتها الداخلية¹.

كما أنّ تركيا منذ تأسيسها فهي تطمح إلى إقامة العالم التركي، وخاصةً حزب العدالة والتنمية الذي يبذل كل ما لديه من قوى إلى تعزيز الدور التركي في المنطقة وذلك عن طريق توسيع منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو) كما أن تركيا تعتقد أنّها ستكون دولة محورية إلى جانب إسرائيل في النظام الإقليمي للشرق الأوسط وذلك بسبب موقعها الجغرافي وإمتلاكها موارد المياه².

كما أن المستقبل التركي مرهون بقدرة أنقرة على الإستمرار في اعتماد مبدأ التوازن في العلاقة مع كلّ الأطراف العربية للتوازن في الدور التركي مستقبلاً وبقائه حياً ومؤثراً، إذ أن القدرة على التواصل مع الجميع بكلّ تناغم شرط أساسي لاستمرار القبول بالدور والحضور التركيين في المنطقة وهذا باتباع سياسات دقيقة تراعي التعقيدات الكثيرة التي تتسم بها المجتمعات العربية والشرق أوسطية، ومن ذلك البنية والمذهبية والعرقية لهذه المجتمعات، ولاسيما المحيط المباشر لتركيا³.

والإفتراض الذي ينادي بتصاعد الدور الإقليمي التركي في المرحلة المقبلة بسبب النجاحات التي حققتها تركيا تحت زعامة حزب العدالة والتنمية، بشأن تأمين الإستقرار السياسي والإقتصادي والمحافظة عليه للإنطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر. حيث ستكون تركيا دولة فعل وليست دولة رد فعل وأنه سيتم تعميق إنخراط تركيا في السياسة

¹ - إياد عبد الكريم مجيد، مرجع سابق، ص.14.

² - خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص.ص. 72-81.

³ - محمد نور الدين، مرجع سابق، ص.16.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسية العالمية، ويتوقف تحقيق تنامي هذا الدور على العديد من الإستراتيجيات والحسابات الدقيقة التي يتوجب على أنقرة وعلى حكومة حزب العدالة والتنمية، إعادة مراجعتها وتطويرها وتدقيقها أكثر، وذلك من خلال تناسق وتوافق السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية العامة، بحيث وجهت هذه الأخيرة العديد من الانتقادات للسياسة التركية بسبب العديد من التصرفات الغير المرضية لها من طرف أنقرة في الآونة الأخيرة، حيث تعد تركيا بالنسبة للولايات المتحدة بأنها الدولة النموذج الذي يجب أن تعتمد عليه الولايات المتحدة في المنطقة وهذا ما يقوي من درجة قبول أمريكا بتنامي دور أنقرة في الشرق الأوسط مستقبلاً، وكذلك إستمرار غياب القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في المنطقة ولاسيما القوى العربية وضعف النظام العربي الإقليمي، مما ساعد ومازال سيساعد في استمرار تركيا كقوة في المستقبل وهذا في حالة ما إذا استمرت شعارات التغيير التي ينادي بها حزب العدالة والتنمية الذي أدى بتراجع الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية والحفاظ عليه، والإستمرار في الإصلاحات الداخلية في إطار حل المشكلة الكردية سلمياً وتحقيق المزيد من النجاح بعد ذلك.

بالإضافة أن العديد من القوى الإقليمية والدولية بحاجة إلى وجود دور تركي فاعل في المنطقة في العقود المستقبلية من أجل إحداث حالة من التوازن الإستراتيجي لدور إيراني سلبي في المنطقة، بارتكاز أنقرة على علاقات متعددة وعدم حصرها في محور واحد وهذا الأمر يتيح لها مركزاً مهماً وحيوياً على الساحة الإقليمية وهذا لا يأتي كذلك، إلا باستمرار التأييد الشعبي للحكومة التركية في إنتهاج السياسة الإقليمية وبالشكل الذي يؤمن لحزب العدالة والتنمية في الفوز في الانتخابات المستقبلية¹.

¹ - أحمد سليمان سالم الرحالة، مرجع سابق، ص.ص. 101-102.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

كما أن تركيا إذا قامت بتطوير سياستها الخارجية سيساعدها في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وهذا ما يمثل بالنسبة لها مصلحة حيوية سياسياً واقتصادياً وذلك بناء على المصلحة المشتركة بين الطرفين وبذلك ستصبح تركيا لاعباً أساسياً في صنع السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي فبدخول تركيا إلى الاتحاد ستمتد حدود الاتحاد الجديدة إلى جنوبي القوقاز (أرمينيا-جورجيا) وإلى سوريا إيران والعراق ما سيؤدي إلى تعميق الاهتمام الأوروبي بهذه المناطق وتزايد التدخل في شؤون كانت سابقاً تعد جزءاً من العلاقات الثنائية بين تركيا وجيرانها، كما سيعزز دخول تركيا الدور الأوروبي في منطقة البحر الأسود، ولاسيما بعد انضمام بلغاريا ورومانيا إلى عضوية الاتحاد، ومن ثم لتصبح هناك حدود بحرية للإتحاد وهي البحر الأسود، ومن جهة أخرى سيؤدي دخول تركيا إلى تطوير العلاقات المعقدة بين روسيا والاتحاد الأوروبي ولاسيما أن تركيا تسيطر على مضيق البوسفور من البحر الأسود إلى المتوسط، فضلاً عن موقعها كدولة ترانزيت وشبكة مهمة لمصادر الطاقة ولاسيما أنبوب باكو-جيهان، وكلّ هذه المعطيات والموقع الجيوبوليتيكي لتركيا وأهميتها الإستراتيجية، بالإضافة إلى الدور الفاعل المركزي الذي لعبته حكومة العدالة والتنمية في التعامل مع دول الإقليم وكذلك بأزمات الربيع العربي هذا كله ما سيبيرز ويزيد دور تركيا كفاعل محوري وأساسي في منطقة الشرق الأوسط في المستقبل¹.

المطلب الثالث: سيناريو انهيار الدولة التركية والرجوع إلى العسكر:

هذا السيناريو يتحدث عن إمكانية انهيار الدولة التركية فهو سيناريو تشاؤمي، فتركيا كانت قبل سنتين تنهض بسرعة كبيرة في الداخل والخارج تبدو اليوم أمام أزمات داخلية كبيرة

¹ - فوزي حمام، نبيلة بن قمبر، السياسة الخارجية التركية بين الأوربيانية والشرق الأوسطية: خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص.ص. 115-116.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

وعلاقات سلبية مع دول الجوار الجغرافي، سمتها سلبية والتوتر بدلاً عن نظرية تفسير المشكلات التي أطلقها وزير الخارجية "أحمد داوود أغلو" وفي العمق فإن تركيا تشعر بخيبة أمل كبيرة لما آلت إليها سياستها الخارجية ولاسيما تجاه الشرق الأوسط على واقع تطورات الأزمة السورية.

1-التأزم التركي في الأزمة السورية:

شكلت العلاقات السورية-التركية خلال الفترة الماضية محورا أساسيا في سياسة "أحمد داوود أغلو" وترويجه الشراكة من أجل إقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط خاصة بعد أن توسعت هذه الشراكة لتضم لبنان والأردن والعراق من خلال إقامة مجالس عليا للعلاقات مع هذه البلدان و إلغاء تأشيرات الدخول بينها وإقامة مناطق للتجارة الحرة والتخطيط لبناء شبكة من الطرق وخطوط إمداد النفط والغاز والطاقة الكهربائية، لكن مجمل سلوك حكومة "رجب طيب أردوغان" إزاء الأزمة السورية وانخراطها في دعم المعارضة السورية السياسية والعسكرية، مجمل هذا السلوك والذي كان على شكل إنقلاب على السياسة التركية السابقة أدى إلى تداعيات داخلية تهدد تركيا بالدخول في أزمة بنيوية شاملة، فعلى المستوى الداخلي يمكن ملاحظة جملة من الإنقسامات الخطيرة على شكل انقسامات سياسية وطائفية واجتماعية وقومية، إثنية و من أهم معالمها:

- تجذر اللغة الطائفية بين حكومة حزب العدالة والتنمية والمعارضة ولاسيما حزب الشعب الجمهوري بزعامة كمال كليجدار أغلو حيث لا يترك أردوغان مناسبة وإلا ويشير إلى طائفة أغلو (العلوية) فيما لا يتوانى الأخير عن وصف أردوغان بـ

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

(باديشاه) والسُلطان العثماني الجدير المتطلع إلى الباب العالي، فضلاً عن وصفه بالكذاب والعميل للإمبريالية والصهيونية.

- إن التورط التركي في الأزمة السورية وفرض عقوبات اقتصادية على سوريا والرد السوري باتخاذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية ولاسيما إلغاء اتفاقية التجارة الحرة بين البلدان، كل ذلك أدى إلى تداعيات اقتصادية كبيرة على تركيا ولاسيما على اقتصاد المناطق الحدودية مع سوريا، حيث تراجع حجم التجارة إلى صفر مع هذه المناطق بعد أن كانت تركيا متضررة من سياستها إتجاه الأزمة السورية¹.

اليوم مع وصول السياسة التركية إلى مستوى الأزمة والخوف من تداعيات شاملة تفجر الداخل التركي، هناك من يرى أن تركيا باتت ملزمة بإحداث تحول في سياستها تجاه الأزمة السورية من خلال البحث عن حل سياسي ولو من خلال المشاركة في المبادرات الإقليمية التي تطرح مؤخراً كالمبادرة الإيرانية ومن قبل العراقية ولاحقاً المصرية مع الإشارة إلى اختلاف مضمون هذه المبادرات، في حين يرى قسم ثان أن تركيا أردوغان وأغلو ليست في هذا الصدد بعد ان ربط هؤلاء أحلامهم وتطلعاتهم بالإمبراطورية بمستقل الأزمة السورية وبعد أن راهن هؤلاء أن الغرب سيتدخل عسكرياً في سوريا من أجل تغيير النظام فيه و الإتيان بنظام جديد موال لتركيا، عماده حركة الإخوان المسلمين السورية على غرار ما جرى في ليبيا ومن قبل مصر وتونس مع اختلاف طريقة التغير في البلدان المذكورة².

¹- خو رشيد حسين دالي، الوحدة الإسلامية، انهيار السياسة التركية في الشرق الأوسط، الحادية عشر، العدد 130 (أكتوبر 2012، ص.ص. 1-2).

²- خو رشيد حسين دالي، المرجع السابق، ص.ص. 03-04.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

2- خيبة تركيا من الموقف الأمريكي:

تسعى تركيا ولاسيما وزير خارجيتها "أحمد داود أوغلو" بخيبة أمل كبيرة من الموقف الأمريكي إزاء الأزمة السورية ولاسيما بعد موقف واشنطن في مجلس الأمن الدولي بشأن الطلب الذي تقدمت به أنقرة رسمياً لإقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية للاجئين السوريين وتأمين الحماية والمساعدات اللازمة لهم بإشراف دولي.

وقد كانت الصدمة التركية كبيرة إذ لم تحضر وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" اجتماعات مجلس الأمن بعد أن كانت زارت قبل ذلك بأيام "أنقرة" وأعلنت من هناك عن حلول موعد النظر في إقامة منطقة آمنة، بل أن المتحركة باسم وزارة الخارجية الأمريكية "فيكتوريا نولاند" استبقت الاجتماع بإعلان عن أن بلادها تفضل دعم تركيا ومساعداتها واستعابها للاجئين السوريين بدلا من الإقتراح بإقامة منطقة آمنة داخل الأراضي السورية، وقد دفع مجمل المواقف الأمريكية هذا بالوزير أغلو إلى حالة من الإحباط الشديد عندما قال في كلمته بالمجلس أنه "من الواضح أنني كنت مخطأ في تقديراتي". معربا عن أسفه لإهدار فرصة تاريخية حسب قوله.

في الواقع، تشعر تركيا بخيبة أمل عميقة من الموقف الأمريكي إزاء الأزمة السورية، وهي في خيبتها هذه تبدو في محنة خيارات وأزمة سياسية ومخاوف حقيقية من انتقال الأزمة إلى داخلها وكل هذا يؤدي إلى انهيار تركيا ورجوعها إلى نقطة الصفر خاصة فيما يتعلق بسياساتها مع الولايات المتحدة الأمريكية¹.

¹ - خو رشيد حسين دالي، مرجع سابق، ص.ص. 04-07.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

3- عودة التوتر إلى العلاقات التركية-الإيرانية:

بعد سنوات من التحسن في العلاقات التركية الإيرانية بدأت هذه العلاقات تشهد حالة من التوتر على شكل غياب كامل للثقة بعد أن تخلت الدبلوماسية التركية عن الإنفتاح والمبادرات الإيجابية تجاه الدول المنطقة إلى طرف مباشر منخرط في مشكلاتها لصالح أهداف محددة أمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

دون شك التوتر في العلاقات التركية-الإيرانية لا يعود إلى الملف النووي وحده بل لجملة من الأسباب تتعلق بالسياسة التركية نفسها والتي وضعت تركيا في موقع المواجهة مع العديد من دول المنطقة لاسيما سوريا وإيران والعراق وروسيا، لما تحمل هذه المواجهة من إصطفاف خطر لن يكون المستفيد منه سوى الو.م.أ والكيان الصهيوني بعد أن صنفت تركيا نفسها من جديد في الصف الغربي.

وفي جودة بسيطة للسياسة التركية خلال الفترة الماضية يمكن التوقف عن أبرز مظاهر التحول أو الانقلاب في هذه السياسة ولعل أهمها:

- ظهور تركيا على شكل رأس حربة في الأزمة السورية ومحاولة التحرك كلاعب إقليمي خطر يتمسك بالأوراق ويلوح بالتهديد العسكري و يتجه للحرب الإقتصادية ويجلب الضغوط السياسية والعسكرية.
- موافقة أردوغان على نشر الدرع الصاروخي الأطلسي على الأراضي التركية حتى دون موافقة البرلمان التركي، وهو قرار استراتيجي خطير نظرا لأنه موجه بالدرجة الأولى ضد دول المنطقة لاسيما إيران وروسيا¹.

¹ - خو رشيد حسين دالي، المرجع نفسه، ص.ص. 10-11

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

- انخراط تركيا في تغيير العقوبات الاقتصادية ضد إيران بعد القرار الذي صدر بأمر من أردوغان مباشرة في تخفيض استيراد النفط من إيران بنسبة 20% وهو ما أثار الإنزعاج الشديد ضد الإيرانيين.
- تخلي تركيا عن انتهاج أسلوب المبادرات الإيجابية إزاء الملف النووي الإيراني، وتحولها إلى طرف مباشر في هذا الملف من خلال الضغط وإيصال الرسائل الأمريكية للقيادة الإيرانية والإلحاح على القبول بالإملاءات الأمريكية والتحذير من التداعيات في حال لم يتم القبول بمضمون هذه الرسائل.
- التحرك على المستوى الإقليمي من باب التحالف مع دول الخليج والعلاقة مع الولايات المتحدة، ومعروف أن الهدف الأكبر من هذا التحرك هو إيران التي برزت في السنوات الأخيرة كقوة إقليمية صاعدة، فضلاً عن حضور البعد الطائفي في التحرك التركي هذا والذي يوجب الصراعات الاجتماعية والطائفية في عموم المنطقة¹.

في الواقع، ما ينطبق على التوتر في العلاقات التركية مع كلٍّ من سوريا وإيران ينطبق أيضاً على العلاقة الروسية الدولة الكبرى والجارة التاريخية التي تتحسن من أدوار تركيا في السياسة الدولية والصراعات الجارية في الشرق الأوسط، آسيا الوسطى والبلقان والقفقاس منذ أيام الحرب الباردة انضمام تركيا مبكراً إلى الحلف الأطلسي عام 1952م، فإن انقلاب التركي على سياسة صفر المشكلات والتورط في الأزمة السورية والتوتر مع إيران، كل ذلك جذر من سياسة الحذر الروسية إزاء دور تركيا الوظيفي في المنظومة الغربية، وفي

¹ - خو رشيد حسين دالي، المرجع نفسه، ص. 11.

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تمودج الأزمة السورية"

المقابل فإن تركيا تحسب ألف حساب للبعد الروسي وقدرة هذا البعد على إفشال سياسات تركيا بل وتفجير تركيا من الداخل.

وحقيقة من الواضح أن تركيا تتخبط على كلّ جهات الشرق الأوسط على شكل مشاكل خطيرة، و"أحمد داود أغلو" لم يعد نجما سياسيا أو ككيسنجر تركيا كما كان يقال، بل باتت الأصابع تتجه إليه كسبب في الفشل التركي والشعور بالخيبة و انهيار السياسة التركية في الشرق الأوسط¹.

¹ - خو رشيد حسين دالي، المرجع نفسه، ص.ص. (12-13).

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي

"تموذج الأزمة السورية"

ملخص الفصل الثالث:

رغم علاقات الجوار التي تجمع تركيا بالدول العربية، إلا أن العلاقات التركية-العربية عموما والعلاقات التركية-السورية على وجه أخص، غالبا ما كانت توصف وإلى وقت قريب، بالمتوترة والسيئة، سمتها الأساسية إنعدام الثقة المتبادلة بين الأطراف، نتيجة تراكمات سلبية تاريخية، حدودية، أيديولوجية، إستراتيجية- أمنية واقتصادية، لتعرف هذه العلاقات نقلة نوعية في السنوات الأخيرة بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، وتبنيه سياسة متعددة الإتجاهات، أساسها تخفيض الخلافات إلى الصفر، سمحت بإعادة مد الجسور مع المنطقة العربية وتحديدًا مع سوريا، التي تعد البوابة الجنوبية لتركيا نحو العالم العربي، وقد ترتب على هذا الجوار وجود أهداف تسعى تركيا لتحقيقها، عبر توظيف عدد من الوسائل، تأتي في مقدمتها الأدوات الإقتصادية، العسكرية والديبلوماسية، وقد طغت هذه الأخيرة على فترة حكم حزب العدالة والتنمية منذ 2002 وإلى غاية 2010-2011، حيث دخلت العلاقات التركية-السورية مرحلة متجددة من التوتر، بعد موجة الإضطرابات التي هزت المنطقة العربية عموما، وسوريا تحديدًا والتي عادت بالعلاقات بين البلدين إلى نقطة الصفر، بسبب موقف السياسة الخارجية التركية من الأزمة في سوريا، الأمر الذي وضع التصور التركي الجديد لمكانة ودور تركيا محل إنتقادات واسعة داخل تركيا وخارجها وحتى من داخل الحزب الحاكم.

خاتمه

الخاتمة:

مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، والذي تميزت فترة حكمه بالنجاحات على المستوى الداخلي والخارجي، عززت من إعادة بناء التصورات التركية بالنسبة للمنطقة العربية التي تجد فيه فضاء جيوبوليتيكيًا، للعب دور محوري ومركزي في المنطقة، التي تعتبرها عمقها الإستراتيجي، ومجالها الحيوي. هذه الإستراتيجية الجديدة لتركيا والتي صبغتها بالبعد التاريخي والحضاري، الذي أحياء طبيعة الثقافة المجتمعية والسياسية التركية القائمة على مبادئ تفسير المشكلات مع الجيران، وانتهاج السياسة المرنة، إلى جانب إتباعها سياسة متعددة الأبعاد متجاوزة أطرها الكلاسيكية الضيقة، عبر تفعيل دبلوماسية نشيطة من أجل البحث عن مناطق النفوذ.

ومن خلال دراستنا، توصلنا إلى أن الاضطرابات التي تعيشها المنطقة العربية في إطار ما يسمى "ثورات الربيع العربي"، نرى أن هناك واقعا متضاربا بين التصورات التي تبنتها السياسة الخارجية التركية، وبين أدوارها المتعددة في تعاملها مع الأحداث العربية الراهنة، خاصة في الآونة الأخيرة وبالضبط بداية 2011، والذي يظهر من خلال تعاملها مع الأزمة السورية، حيث بينت عجز ومحدودية الدور التركي في تبني سياسة خارجية بعيدة عن التوجهات الأطلسية، لتبقى السياسة الخارجية التركية مرهونة بالإستراتيجية والمصالح الأمريكية في المنطقة العربية، كما أن الإمكانيات المتوفرة والمتاحة لهذه السياسة تبقى عائقا كبيرا، في وجه تطلعات وأهداف هذه السياسة الطموحة في المنطقة على المديين القريب والمتوسط.

إستنتاجات الدراسة:

من خلال دراستنا للسياسة الخارجية التركية، عبر مختلف محطاتها خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية في الشرق الأوسط استخلصنا مجموعة من الملاحظات:

- استطاع النهج الذي تبناه حزب العدالة والتنمية عبر سياسته الخارجية أن يحدث نقلة نوعية بالنسبة لكل مسار في علاقتها الخارجية حيث استطاعت بفضلها تركيا بناء علاقات مع دول كانت وإلى وقت قريب تصنف في خانة الأعداء.
- تمكنت تركيا بفضل سياستها الخارجية الجديدة من التصالح مع محيطها التاريخي والثقافي والانخراط في القضايا المركزية للمنطقة.
- استفاد الاقتصاد التركي من تحسن و تطور العلاقات التركية الشرق أوسطية.
- رغم عدم تحقيق تركيا لكل أهدافها من وراء تبني هذه الرؤية لسياستها الخارجية في الشرق الأوسط إلا أن هذا التوجّه الجديد فتح مجالات أوسع وقدم خيارات كثيرة أمام الدبلوماسية التركية.

لكن وفي مقابل هذه المكاسب، فقد أوضح التصور الجديد للسياسة الخارجية التركية، عن عدد من النقائص التي حالت دون استكمال نجاح دور السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، نلخصها في ما يلي:

- افتقاد ونقص نهج السياسة الخارجية التركية للثبات والاستمرارية، ما يجعل منها سياسة ظرفية.
- التناقض الواضح بين تصور ودور السياسة الخارجية التركية.
- عجزت تركيا عن لعب دورًا مركزيًا فعالاً، بالنظر إلى حدود نفوذها في الشرق الأوسط.

- أثبت الواقع، عدم قدرة السياسة الخارجية التركية على التحرك والمناورة من دون وجود قوة كبرى داعمة لها، وعلى هذا تتوقف حدود الدور التركي في لعب دور الطرف الثالث (ثانوي أو مكمل).
- تبني تركيا لطموحات تفوق بكثير قدرات إمكانياتها المتاحة.
- ربما كان النجاح الذي حققته هذه السياسة ارتباطاً وثيقاً، بحالة الضعف والفراغ التي يشهدها الشرق الأوسط، لاسيما منذ حرب الخليج الثالثة وتداعيات الحرب على العراق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-الكتب باللغة العربية:

1. إسماعيل محمد صادق ، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان،(مصر: العربي للنشر والتوزيع، ط2، 2013).
2. اغلوا أحمد داود ، العمق الإستراتيجي. تركيا الإسلامية للشرق الأوسط، شؤون الأوسط البنان: مركز الدراسات الإستراتيجية ع ، 116، 2004).
3. ألتونايشيك مليحة ، تركيا بعيون عربية، (مصر: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2010).
4. ألفر يوسي ، العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران: "بعد شد الأطراف"، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011).
5. باكير علي حسين وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010م).
6. باكير علي حسين ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية: "المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
7. باكير علي حسين ، الموقف التركي بعد تغيير قواعد الإشتباك مع النظام السوري، (الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، 24 أكتوبر 2012).
8. البرصان أحمد سليم ، الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013).
9. بيليس جون ، سميث ستيف ، عولمة السياسية العالمية، ترجمة ونشر: (مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004).

10. الجاسور ناظم عبد الواحد ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، (لبنان: دار النهضة العربية، ط1، 2008).
11. الجاسور ناظم عبد الواحد ، موسوعة علم السياسة، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2009)،
12. الحاج سعيد ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، (سوريا: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، آذار/مارس، 2016).
13. د. محفوظ عقيل سعيد ، سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، (لبنان: بيروت للنشر، ط1، تشرين الأول، أكتوبر 2009).
14. دالي غالب ، دوف فريدمان، حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية الإسلام السياسي التركي رؤية تركية، (مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ع 3، 2013).
15. دلي خو رشيد حسين ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (سوريا: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999).
16. دني إيمان ، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014) .
17. سبيتان سمير ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2012).
18. الضميري عماد، تركيا والشرق الأوسط، (مركز الدراسات السياسية، 2002م).
19. عبد الجليل طارق ، العسكر والدستور في تركيا: "من القبضة الجديدة إلى دستور للعسكر" (مصر: دار نهضة مصر للنشر، ط2، 2013).
20. عليان ريحي مصطفى ، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، (الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2000).
21. عهد غزالة ، تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار، (دمشق: جمعية العلوم الاجتماعية والاقتصادية السورية، 2005) .

22. الغراوي سلمان داود سلوم ، حزب العدالة والتنمية: دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية، (الأردن: دار آمنة لنشر والتوزيع، 2014).
23. فولر غراهام ، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة في العالم الإسلامي (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).
24. اللباد مصطفى ، التقارب السعودي-التركي: "الخلافات التاريخية والسياق الإقليمي"، (لبنان: مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 02 فيفري 2015).
25. اللباد مصطفى ، فهم تركيا: "منظور مصري، تحليل نظريات داخلية تركية"، (مصر: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، مجلد 11).
26. ماركو جان وآخرون، عودة العثمانيين: "الإسلامية التركية"، (دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2010).
27. محفوظ عقيل ، العلاقات الودية التركية «التحولات و الرهانات»، (المركز العربي الأبحاث والدراسات، كانون لثاني، 2011).
28. ميشال نوفل: عودة تركيا إلى الشرق "الاتجاهات الجديدة للسانة التركية"، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
29. ظام بركات ، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012).
30. نور الدين محمد ، السياسة الخارجية: "أسس ومرتكزات" في: "علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (لبنان: دار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010).
31. نور الدين محمد ، تركيا في الزمن المتحول "قلق الهوية وصراع الخيارات ، (لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 1997).
32. نور الدين محمد وآخرون، العرب وتركيا: "تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

33. واكيم جمال ، صراع القوى الكبرى على سوريا: "الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011"، (لبنان: شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، ط2، 2012).

2 - الكتب باللغة الفرنسية:

1. Billon Didier, l'affirmation de la politique régionale turquie, (politique étrangère, (I.F.R.I), printemps 2005).
2. Dononsoro, Gilles que veut la turquie ? : « prubitions et stratégie », (paris : edition durement, 2009).
3. Huseyin LATif, la nouvelle politique extérieur de la turquie, /France : les editions Cumag, 1^{er} Edition, 2011).
4. Jevakhoff Alexandre, le kémalisme 50, après (Eahiers d'études sur la méditerranée orientale et le monde turcoisansien, N°=8, juillet-Décembre 1989).
5. Levis Bernard, islam et laïcité « la naissance de la turquie moderne » (paris : édition fayand 1988).
6. Ozge Artic : la turquie : « retour au moyen orient », Hérodote, N°=148, la Décorate (2013), op.p.p (33,34).
7. Yazmaci Umit, la politique extérieur de l'AKP : « entre héritage ohoman et tradition hepapliquine » moyen orient « dossier turquie » N°9. Janvier-mars 2011.

3- الكتب باللغة الانجليزية :

1. Center of strategic and international studies, republic of turkey report, (CSIS files, N°=6, september 2007).

2. Flanagan sgtephe.J., samuel.J.Berannan, turkey's shifting dynamics « implication for VS-turkey relations », (center for strategic and international studies (CS,S), jeune 2008).
3. Frankel joseph, international politics : « couflikt and harmony » (london : penguin press, 1969).
4. Nurbilge criss, paramèty of turkish foreign problems under the AKP, dans, Mustafa Aydin(ed), Turkish Foeign problem:(old problems, new paramerts, Madrid Munisci, 2010) .

4 - المذكرات ورسائل التخرج :

1. أبو مصطفى سهام فتحي سلميان ، الأزمة السورية في ظلّ تحوّل التوازنات الإقليمية والدولية: "2011-2013"، رسالة لاتسكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط غير منشورة، (جامعة الأزهر-غزة:كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2015م).
2. حمام فوزي ، بن قمير نبيلة ، السياسة الخارجية التركية بين الأوربيانية والشرق الأوسطية: خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).
3. الرحمانى 2- زيد أسامة أحمد ، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء حكم حزب العدالة والتنمية (2003-2011)، رسالة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 2013).
4. السعيدى علي سعد سعيد ، الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة لإستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم السياسية، 2014).

5. العدوان طایل يوسف عبد الله، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013 ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013) .

6. القدرة محمود خليل يوسف ، تطور العلاقات التركية-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: "2008-2012"، رسالة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط غير منشورة (جامعة الأزهر-غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013م)،

7. لادي3- محمد عربي ، التنافس التركي-الإيراني على مناطق لنفوذ في منطقة الشرق الأوسط (1996-2014)، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).

8. محزم عبد المالك ، البعد الإقليمي للسياسة الخارجية في إطار المعطيات الأمنية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، 2009، 2008).

9. ملكاوي عصام فاعور ، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية و الشركات الدولية"، (جامعة نايف: كلية العلوم الاستراتيجية، 3-5/2013).

5- المواقع الالكترونية:

1- اللباد مصطفى ، الأبعاد الجيوبوليتيكية للحوار العربي التركي، في: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20F.005E-4FAE-82A7-F62CB3E4174.htm>,

2- مقدم ارشين أديب ، العلاقات التركية الإيرانية: "أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟"، مكة. 01:15 (مركز الجزيرة للدراسات) 09 ماي 2013. <http://forun.aljazeera.net/ar/profile/151008143132756.html>

3- المرزوقي منصور ، العلاقات السعودية-التركية: "تحول بنية التحالفات الإقليمية"، (مركز الجزيرة للدراسات، 15 مارس 2015، 13: 13 مكة).

(<http://forum.aljazeera.net/ar/profile/151008143804168.html>)

4 - خولي معمر فيصل ، العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر، في: [http://rawabetcenter.com/archives/2707\(25/03/2016\)](http://rawabetcenter.com/archives/2707(25/03/2016)) .

-5

<http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D84.84B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7>

6- رزق هدى ، تركيا 2014: عزل إقليمي وتعثّر دولي... و"داعش"، (الأخبار، 2015)، من:

-<http://www.al-akhbar.com/node/222937>.

7- باكير علي حسين ، الموقف التركي بعد تغيير قواعد الإشتباك مع النظام السوري، (مركز الجزيرة للدراسات، 24 أكتوبر 2012)، ص.ص. (04-05) من:

-<http://aljazeera.studies.net/ar/>

8- باكير علي حسين ، محددات الموقف التركي إزاء خيار التدخل في سوريا، (مركز الجزيرة للدراسة، 18 أبريل، 2012)، من:

-<http://forum.aljazeera.net/ar/profile/151008142513873.html/>

9- الجزيرة نت، <http://www.aldjazeera.net>، السبت 2013/01/05

10- خالد نهى ، مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط، على الموقع:

<http://www.masralarabia.com/%D8%AA%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/708733-%D9%85%D8%B3%D8%AA%82%D8%>

11- على موقع:

[www.Republic of turkey of foreign affaires.com](http://www.RepublicofTurkey.gov.tr/foreign-affaires.com)

12- الرنتيسي محمد سمير ، قراءة في واقع ومستقبل السياسة الخارجية التركية، على الموقع:

-

<http://www.noonpost.net.%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%>

AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%08%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%..

13- مركز كلرنغي للشرق الأوسط على الموقع:
-<http://camegie-mec.org/publications/?Fa=40928>.

6-الجرائد والمجلات :

1. إياد عبد الكريم مجيد، الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية "تركيا نموذجاً"، (مجلة العلوم السياسية، م.د.ع. 46. 2013).
2. دالي خو رشيد حسين ، الوحدة الإسلامية، انهيار السياسة التركية في الشرق الأوسط، (العدد 130 ،أكتوبر 2012).
3. صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية، (الأردن: المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد 6، العدد 2، 2013م).
4. العودات باسل ، بعد علاقات ومصالح إستراتيجية... الأسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدوا، (العرب، 9460، الأربعاء 2014/02/05).
5. نور الدين محمد ، تركيا والعدوان الإسرائيلي على ايران، "دور وتوازنات" (لبنان:شؤون الأوسط لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية ع (123)، صيف 2006).
6. نور الدين محمد ، دوائر تركيا الثلاث، (بيروت: ، شؤون الأوسط، العدد: 11 1992).

Résumé:

L'année 2002 a été l'année de succès pour la Turquie, dirigée pour l'attention et l'intérêt des spécialistes et des observateurs internationaux vers cette république naissante, qui a émergé à la suite de la Première Guerre mondiale, sur les ruines de "l'Empire ottoman", qui a été le leader mondial pendant près de six siècles, puis inclus dans la liste des empires éteinte.

La forme de l'arrivée d'une référence religieuse du parti au pouvoir, pas un précédent dans l'histoire de la Turquie seulement, mais aussi dans toute la région islamique, étant donné les défis internes qui distinguent l'élite militaire laïque dans la direction des politiques internes et externes avec un contrôle de la poigne de fer.

Sur le plan régional, la situation au Moyen-Orient prédit la guerre imminente, qui va changer la carte de toute la région et redessiner l'équilibre du pouvoir. Afin de servir les intérêts américains et occidentaux, était leur objectif principal le régime irakien.

Sur le plan international, jamais un parti avec des perspectives religieuses, et qui a gagné la «légitimité» ou d'acceptation avec les grands pays occidentaux, qui considèrent ce type de bien l'idéologie de la suspicion et la peur, comme cela est arrivé avec le Parti de la justice et le développement, en particulier, et sont arrivées à coïncider avec les attentats du 11 Septembre 2001 et le début de la soi-disant guerre contre le terrorisme menée par les Etats-Unis et ses alliés. Du côté économique, synchroniser l'arrivée de l'AKP au pouvoir, avec l'explosion de la crise économique interne qui presque paralysé le pays économiquement, politiquement et socialement, et de la sécurité, et avait démontré ses cercles politiques le déficit de gérer des affaires du pays. Extérieurement la crise économique et financière a ébranlé les fondements de l'économie mondiale, et sapé leurs capacités, au moment où la Turquie a réussi un saut quantique sur le plan politique, économique et social, après l'inauguration de la nouvelle gouvernance de Rangements du parti, et se lancer dans le processus de réhabilitation vaste et touché tous les secteurs de l'État, où atteindre dans quelques années, des positions avancées, il était parmi les six européenne et dix-septième au niveau mondial, qui sont fait des réformes

politiques connues adoptées et confronter avec les dilemmes de l'approche de la politique intérieure.

Sur le plan extérieur, l'adoption du parti d'une vision stratégique globale de la politique étrangère turque, ouvrant le champ à percevoir des nouvelles perspectives, la Turquie placée d'être isolée dans les pays du Moyen-Orient, curieuse de connaître les environs géographiques et culturels, à étendre ses ponts à travers le triangle stratégique historique, de l'Asie centrale et du Caucase, à travers le Moyen-Orient aux Balkans.

La nouvelle approche a permis à la Turquie d'avoir le respect et la confiance de tous ses voisins, même ceux qui ont été classés dans le cercle des pays qui constituent une menace pour la sécurité nationale de la Turquie, la coopération avec la Syrie, et avant qu'elle avait refusé de coopérer avec les États-Unis dans leur guerre contre l'Irak, puis à la médiation entre les parties du conflit israélo-arabe, et il a fini avec ces positions sur les attaques israéliennes contre les pays et les peuples de la région arabe (Liban, Gaza, ...), et stimule ses relations avec les pays du Moyen-Orient, en particulier ceux d'arabes, et de les engager dans les affaires centrales.

AKP a gardé la réalisation de succès au cours de la période entre l'interférence 2002-2010 au-delà après que la région arabe entre dans une série de développements et d'événements graves, qui ne sont pas en faveur de la politique étrangère de la Turquie, où les crises arabes ont montré, et en particulier la Syrie, y compris la vision de l'AKP qui c'est retournée et le rôle limité de la Turquie, qui portait une plus grande ambition des capacités et le potentiel de la Turquie, a également révélé la position du gouvernement, "D'ordre gan" sur la crise syrienne, le manque d'une vision stratégique pour donner à Ankara un positionnement en vue d'atteindre les intérêts nationaux turcs souhaités.

فهرس المحتويات

مقدمة 02

الفصل الأول: حجم الدور التركي في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية حول تركيا. 20

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والثنائية القارية لتركيا، آسيا وأوروبا. 20

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والعسكرية لتركيا. 24

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية. 31

المبحث الثاني: حجم الدور التركي وحدوده في الشرق الأوسط. 35

المطلب الأول: الاتجاهات والأهداف التركية. 35

المطلب الثاني: المشروع التركي في الشرق الأوسط. 42

المبحث الثالث: دور العامل التاريخي المشترك بين تركيا والدول العربية. 46

المطلب الأول: أثناء الحكم العثماني. 46

المطلب الثاني: العلاقات التركية-العربية في الحقبة الكمالية. 51

المطلب الثالث: فترة الحرب الباردة وما بعدها. 53

خلاصة الفصل 61

الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط

المبحث الأول: الأسباب المساعدة لبروز الدور التركي في دائرة الشرق الأوسط منذ

2002..... 65

المطلب الأول: الأسباب الداخلية. 65

المطلب الثاني: الأسباب الإقليمية. 69

المطلب الثالث: الأسباب الدولية. 73

المبحث الثاني:	: المنافسين المحتملين للدور التركي في الشرق الأوسط.....	78
المطلب الأول:	العلاقة التركية – الإيرانية.....	78
المطلب الثاني:	العلاقة التركية – الإسرائيلية.....	82
المطلب الثالث:	العلاقة التركية – السعودية.....	87
المبحث الثالث:	حزب العدالة والتنمية كفاعل محوري جديد في السياسة الخارجية التركية.....	92
المطلب الأول:	مبدأ التوفيق بين الحريات والأمن.....	94
المطلب الثاني:	مبدأ تصغير المشكلات مع دول الجيران.....	100
المطلب الثالث:	انتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد.....	103
المطلب الرابع:	تطوير الدبلوماسية التركية وإعادة تعريف الدور التركي.....	109
خلاصة الفصل.....	114	

الفصل الثالث: : الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي." نموذج الأزمة السورية.

المبحث الأول:	موقف ومحددات السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية. ...	118
المطلب الأول:	موقف السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية.	118
المطلب الثاني:	محددات الموقف التركي إزاء الأزمة السورية.....	125
المبحث الثاني:	العلاقات التركية – السورية.....	133
المطلب الأول:	تطور العلاقات التركية-السورية 1998-2011.....	133
المطلب الثاني:	أثر الثورة السورية على العلاقات السورية-التركية.....	140
المبحث الثالث:	دراسة مستقبلية لموقع تركيا في الخارطة الاستراتيجية للشرق الأوسط 2020.....	148

المطلب الأول:	سيناريو بقاء تركيا على ما هي عليه.....	148
المطلب الثاني:	سيناريو تركيا القائد في منطقة الشرق الأوسط.....	153
المطلب الثالث:	سيناريو انهيار الدولة التركية والرجوع إلى العسكر.....	156

163	 خلاصة الفصل
165	 خاتمة
169	 قائمة المصادر والمراجع
177	 الملخص بالفرنسية
179	 فهرس المحتويات